

مملكة البحرين
هيئة جودة التعليم والتدريب
التقرير السنوي ٢٠١٦



التعلم مدى الحياة



هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
مملكة البحرين - Kingdom of Bahrain



صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر



صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

وجهرس المحدثيات

5	مهام هيئة جودة التعليم والتدريب
6	كلمة رئيس مجلس الإدارة
10	كلمة الرئيس التنفيذي
14	أعضاء مجلس الإدارة
16	أعضاء الإدارة التنفيذية
20	الملخص التنفيذي
	مراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب
26	مؤسسات التعليم العالي
36	مؤسسات التدريب المهني
46	المدارس الحكومية
54	المدارس الخاصة ورياض الأطفال
62	نتائج الامتحانات الوطنية
76	إنجازات الإطار الوطني للمؤهلات
82	نحو تعليم وتعلم فاعل
88	المنتديات وبناء القدرات
96	الخلاصة
102	الملاحق

تأسست هيئة جودة التعليم والتدريب في عام 2008، وتمت إعادة تنظيمها بموجب المرسوم الملكي رقم (83) لسنة 2012. وقد أُوكل إليها بحسب المادة (4) من المرسوم الملكي مراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، وإدارة الإطار الوطني للمؤهلات، وعقد الامتحانات الوطنية في ضوء المؤشرات الاستراتيجية التي تضعها الهيئة. كما تقوم بنشر تقارير المراجعة ورفع تقرير سنوي عن النظام التعليمي والتدريب بشكل عام في المملكة، متضمنًا النتائج والتحسينات التي تمت في النظام التعليمي والتدريب؛ نتيجة لأعمال ومراجعات الهيئة.

الرؤية

أن نكون روادًا في تعزيز الجودة المستدامة لمرتقي قطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين إلى المستوى العالمي

الرسالة

كهيئة مستقلة، ندعم التحسين المستدام للجودة في قطاعي التعليم والتدريب في مملكة البحرين من خلال ما يلي:

- وضع المعايير والنماذج الاستراتيجية لقياس جودة أداء مؤسسات التعليم والتدريب، وتسكين المؤهلات الوطنية.
- إجراء مراجعات لجودة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية؛ لتحديد المسؤولية وتحسين جودة مخرجاتها.
- بناء وتنفيذ نظام للامتحانات الوطنية يوفر التقييم الموثوق به لإنجاز المتعلمين في مراحل التعليم ما قبل الجامعي.
- إدارة الإطار الوطني للمؤهلات، والذي يضم جميع أنماط التعلم، لتسكين المؤهلات الوطنية المبنية على مخرجات التعلم بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل في المملكة.
- نشر تقارير المراجعات والمؤهلات والامتحانات الوطنية، والتي تتسم بالدقة والنزاهة بهدف تحسين الجودة وتوفير المعلومات لمتخذي القرار.
- بناء القدرات الوطنية لدعم جهود تحسين الجودة والاستدامة في مؤسسات التعليم والتدريب في المملكة.
- تعزيز الشراكة وآليات التواصل مع الجهات المعنية.

القيم

تتمثل القيم التي نتخذها نبراساً لإنجاز أعمالنا فيما يلي:

- **المهنية:** الالتزام بالمعايير المهنية في جميع مهامنا بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.
- **النزاهة:** التحلي بالأمانة والموضوعية والأخلاقيات المهنية في عملنا.
- **العدالة:** الالتزام بالحياد، والقيام بعملنا بطريقة تحقق العدالة.
- **الشفافية:** العمل بانفتاح مع الجميع، ونشر التفاصيل الكاملة لمنهجياتنا في العمل والتقارير الخاصة بخدماتنا.
- **الثبات:** المحافظة على التقيد والالتزام بالتعليمات في جميع مهامنا.
- **المصداقية:** توفير خدمات يمكن الاعتماد عليها، وتكون محل ثقة جميع الجهات المعنية.
- **الاستدامة:** الاستثمار لمستقبل البحرين من خلال بناء القدرات الوطنية.



على إدراج المؤسسات وتسكينها وفق مستويات الإطار الوطني للمؤهلات يظهر أثره في تلقي المعنيين والمهتمين بمنظومة التعليم والتدريب، وأصحاب القرار ومتخذي نتاج تقاريرها، ودقة أحكامها، والحرص على تنفيذ توصياتها، ولاريب أن دعم وتعزيز المنتج التعليمي البحريني بالأدوات والتقنيات العلمية الحديثة وفق هذه الرؤية، وتطويره بكافة السبل، والوسائل؛ لتمكينه من مجابهة تطورات العصر ومنجزاته، ومسايرة الآخرين في تقدمهم، سيجعله نقطة انطلاق للنهوض بالوطن، بل إن مراجعات إدارات الهيئة لأداء جميع المؤسسات التعليمية والتدريبية، لتصب في هذه النقطة، حيث إن إصدارها الأحكام، وكذلك التوصيات والنتائج المترتبة على زيارتها لتساعد القائمين على العملية التعليمية والتدريبية في معرفة مواطن القوة ونقاط الضعف، بل تساعد أصحاب القرار والمعنيين على وضع الخطط التحسينية للبناء، وعلاج نقاط الضعف في المنظومة التعليمية والتدريبية وتطلعها إلى الارتقاء.

إن مفاهيم التطوير والتحسين في أي دولة لا تنصب فقط على التعليم والتعلم، بل تشمل جميع قطاعات الحياة حاضراً ومستقبلاً، وتوظيفاً لهذا التوجه، خلصت الهيئة إلى أن يكون شعار تقريرها هذا العام هو: «التعلم مدى الحياة»، والذي تتم ترجمته إلى حقائق ونواتج من خلال تعميمه بين جميع المؤسسات، وجعله واقعاً حقيقياً يخدم جميع المواطنين ذكوراً وإناً، مهما اختلفت مستوياتهم الاجتماعية والثقافية، ومهما تفاوتت درجات تعليمهم، وأعمارهم، ومعاييرهم.

ومن أجل تحقيق مستوى تعليمي عالٍ ومتقدم في مؤسساتنا التعليمية والتدريبية، فقد عمدت هيئة جودة التعليم والتدريب إلى عقد شراكات إستراتيجية مع غيرها من المؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية المماثلة، والتي تبادلت معها الرؤى والأفكار الداعمة لعملية تطوير وتحسين الأداء.

كما عقدت أيضاً مذكرات تفاهم مع بعض الدول العربية في محيطها الإقليمي؛ من أجل نقل تجربة مملكة البحرين في ضمان جودة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، والاستفادة المتبادلة فيما بينها، وتعزيز أواصر التعاون والشرابة، وتفعيل آليات التبادل المعرفي والعلمي التي تعود بالنفع على مؤسساتنا التعليمية والتدريبية.

إنَّ القارئ لتاريخ الحضارات القديمة والحديثة، يجد أنَّ التعليم هو الأساس الصحيح الذي ارتكزت عليه في تطورها وازدهارها، ورقى شعوبها ورخاء أبنائها وتحضرهم على المستوى المعرفي، والاقتصادي، والثقافي. ولا ريب أنَّ نهضة أي أمة من الأمم المعاصرة في هذا المجال ترجع إلى إدراكها لأهميته وأثره الجلي في تقدمها واستبقاها غيرها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثمَّ فقد عمدت كافة الدول المتحضرة وبكل طاقاتها على استدامة التطوير فيه، وتحسين آلياته، وتعزيز أداء مؤسساته التعليمية والتدريبية على المستوى النظري بتطوير المناهج التعليمية والتربوية، وعلى المستوى التطبيقي بتعزيز الإستراتيجيات والآليات العلمية والتكنولوجية في التنفيذ والتشغيل، كما أنها سخرت كل مقدراتها في الدفع به ليكون رؤيتها للمستقبل وبوابتها للدخول إليه.

وليس غريباً أن نرى الآن دولاً كثيرة تعدُّ التعليم رؤيتها الإستراتيجية أو الاقتصادية، ليس هذا فحسب، بل إنها دشنت له من الهيئات والمؤسسات التي تقيم مخرجاته، وتحكم على أدائه وفق معايير وأليات علمية دقيقة وشفافة، حيث تستند في ذلك إلى رؤى اقتصادية مستقبلية؛ والتي من بينها رؤية مملكة البحرين 2030، التي رأت وبحق أنَّ التعليم هو النهج القويم لبناء مواطنيها، والسبيل الوحيد لتنميتهم وازدهارهم.

وإدراكاً منها لدور التعليم والتعلم في تحسين مستوى أداء مخرجاتها التعليمية والتدريبية، فقد حرصت مملكة البحرين مثلها مثل غيرها على تأسيس الهيئات والكيانات الاحترافية لمراقبة وتقييم أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، وضمان جودة مخرجاتها وكفائتهم علمياً وعملياً، والعمل على تلبية احتياجات سوق العمل المحلية، والإقليمية، والدولية.

ووفقاً لهذه الرؤى ومبادرات الإصلاح والتطوير، فقد أصبحت هيئة جودة التعليم والتدريب الكيان المؤسسي المستقل الذي دشنته مملكة البحرين في العام 2008، لتقييم أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية في مملكة البحرين، ومنذ تأسيسها وهي تحرص كل الحرص على أن يكون الخريج البحريني كفؤاً وجديراً بتلبية متطلبات سوق العمل، ومتطلبات الأطراف ذات العلاقة، وأن يكون رافداً للتنمية الوطن وتقدمه.

ولا شك أن الدور الوطني الذي تقوم به هيئة جودة التعليم والتدريب للمؤهلات في أداء مهامها وتحقيق أهدافها، على المدى القريب والبعيد، ودورها المحوري في نشر مفهوم ثقافة ضمان الجودة بين المؤسسات التعليمية والتدريبية، والعمل



إننا أو ذكورا، من ذوي الاحتياجات الخاصة أو من غيرهم، أو من أي قطاع تعليمي أو تدريبي، أو كانوا عمالاً، أو حرفيين، وسواءً أكان هذا التعليم نظامياً، أو رسمياً، أو غير رسمي. مكتسباً من البيئة المحيطة. ووفق هذا المفهوم فقد صار لازماً على الدولة تفعيل هذا الطرح وفق فلسفتها التعليمية، والأخذ به طوال مسيرتها التنموية وتوجهها العام نحو توظيف شعار «التعلم مدى الحياة»، وفرصاً على مؤسساتها تحقيقه؛ تعزيزاً لمقدراتها وطاقاتها، سواءً أكانت دولة نامية أم متقدمة.

وفي ظل هذا النهج، وتفعيل مبادرات مملكة البحرين الخلاقة، وهي دولة المؤسسات والقانون، وترسيخاً لتحقيق المساواة والعدل، وحرص قيادتها الرشيدة على تقديم أفضل أنماط التعليم والتعلم لكافة أفراد الشعب بمستوى متميز، فإن العمل وفق هذه الرؤية والإستراتيجية وإمكانية توظيفها يتحقق أماناً نموذجياً واقعياً من خلال ربط مفهوم «التعلم مدى الحياة» بالإطار الوطني للمؤهلات؛ إذ إنه ليس بالضرورة أن يكون الفرد الذي حقق مستوى معيناً من التعليم من خلال خبرته الشخصية، أو اكتسب مهارة من واقع حياته الاجتماعية، أن يكون خريج تعليم نظامي، أو رسمي، بل قد يكون هذا الفرد حرفياً، أو مهنيّاً، أو فنياً لم يلق حظاً من التعليم المؤسسي طوال حياته، وهو في الوقت نفسه يريد اعترافاً بما اكتسبه أو تحضّله من معارف ومهارات وكفايات؛ هنا يأتي دور الإطار الوطني للمؤهلات، والذي يُسكّن ما تعلمه الفرد على أحد مستوياته ووفق إطار ساعته المعتمدة وآليات قياسه المعروفة. والهيئة متمثلة في الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات تعزز هذا التوجه طبقاً لإجراءاتها وقوانينها قاصدة من وراء ذلك تحقيق مبدأ العدالة والإنصاف في تحصيل المواطنين اعترافاً بتعلمهم، ومُحققة شعار «التعلم مدى الحياة»، على نطاق واسع في المجتمع، وبجودة مستدامة.

وطبقاً لما سيرد داخل التقرير بشيء من التفصيل، فإن هيئة جودة التعليم والتدريب وبما يتوافق مع رؤية البحرين ٢٠٣٠، ترى في ترسيخ ونشر ثقافة ضمان الجودة بين المؤسسات التعليمية والتدريبية وبين المواطنين أنفسهم تجسيداً حقيقياً لما ينبغي عليه أن تكون المخرجات من حيث انصافها بالحرفية والابتكار، واكتسابها المهارات التطبيقية، والمعارف العلمية النظرية أو التقنية، وامتلاكها الكفايات، والقدرات على مواكبة تطورات سوق العمل الداخلية والخارجية، بل إنها تؤكد على ضرورة توفر جميع الأطراف ذات العلاقة، والمعنيين

أصبح التعليم أساس الاقتصاد المعرفي والرأسمالي، كما بات العمل على تطويره وتنمية البشر علمياً واجتماعياً مدخلاً لتحقيق الأهداف والرؤى المستقبلية لجميع الدول، ومن بينها رؤية مملكة البحرين ٢٠٣٠. فالتعليم وبحق هو الطريق الذي تسلكه الأمم لكي ترتقي خُلقاً وعلماً، وتعالج من خلاله قضايا مهمة كالأمية، والصحة، والبطالة، وإعلاء قيمة الولاء، وترسيخ مفهوم الانتماء للوطن؛ لذا فهو المدخل للإصلاح شأنها، والمُخرَج من أزماتها. فكلما اهتمت به الدولة، وجددت مناهجها التعليمية والتربوية، ووفرت له المقدرات المادية والبيئة الصالحة، ودشّنت له المؤسسات والهيئات العلمية المستقلة لمراقبة أداء مؤسساته وضمان جودة مخرجاته، فلا شك أنها ستنبؤ المكانة اللائقة بها بين الدول المتقدمة.

وتأكيداً على ذلك، فإن التقرير السنوي لهيئة جودة التعليم والتدريب - والذي يتزامن صدوره مع استضافة الهيئة مؤتمر الشبكة الدولية لضمان الجودة في التعليم العالي ٢٠١٧، برعاية كريمة من سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب - يعطي صورة متكاملة ونتائج واقعية عن اهتمام مملكة البحرين بمنظومة التعليم فكرياً وعملاً، كما يكشف بأمانة ومصادقية عن مستوى التعليم والتدريب في مؤسساتها للعام الدراسي ٢٠١٦/١٥، مدعوماً بنسب وإحصائيات دالة عن أدائها كمّاً وكيفاً، بالإضافة إلى نتائج الامتحانات الوطنية، ودور الإطار الوطني في إدراج المؤسسات وتسكين المؤهلات، وأهمية ضمان جودة المخرجات التعليمية والتدريبية، والعمل عليها باستدامة لتواكب تطورات العصر، وتلبي احتياجات السوق المحلية والإقليمية والدولية، وتفعيل مفهوم «التعلم مدى الحياة»، وتحقيق مبدأ العدالة والإنصاف في تعليم وتعلم المواطنين جميعاً.

ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي - ٢٠١٦، «التعلم مدى الحياة واقتصاد المعرفة العالمي.. تحديات للبلدان النامية»، وما ورد في تقرير اليونسكو عن «دور التعليم في الإنماء البشري» في عام ٢٠١٥، وما تدارسه المؤتمر العام الذي عُقد في بازل - سويسرا - ٢٠١٦، حول دور التعليم وآفاق التنمية في دول العالم الثالث، فإن الموضوع العام الذي تضمنه التقريران وساد جلسات المؤتمر كان: «التعلم مدى الحياة»، والذي يُقصد به استحقاق جميع فئات المجتمع للتعليم والتعلم مدى حياتهم بَعْدَ الِة وإنصاف، ودون تمييز أو تفرقة بين المواطنين جميعاً؛ كباراً كانوا أو صغاراً،

تأسسها، تتجلى واضحة في الرؤية الإستراتيجية الوطنية التي تؤكد على أهمية تقارير الهيئة وأحكامها ونتائج امتحاناتها الوطنية في تقييم العملية التعليمية داخل مؤسساتنا. نعم قد تواجه الهيئة صعوبات وتحديات أثناء قيامها بعملها، إلا أن الهدف الرئيس وهو تحسين وتطوير أداء مؤسساتنا التعليمية والتدريبية، وضمان جودة مخرجاتها علميًا وعمليًا يحول دون التأثير بتداعيات هذه الصعوبات أو التحديات ومتجاوزة لها دون تراخ أو إخفاق؛ وذلك بفضل دعم القيادة الرشيدة، وتوجيهات سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، ومتابعة رئيس مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب، الأستاذ عبد العزيز بن محمد الفاضل. بل إن تواصل الهيئة مع المواطنين من خلال البوابة الإلكترونية والنشر الصحفي يعزز من انتشار مفهوم وثقافة ضمان الجودة في الأداء، واستدامة التطوير، كما أن تقوية الروابط بين المجتمع، والسوق المحلية داخليًا وخارجيًا، والمؤسسات التعليمية والتدريبية فيما يتعلق بتطوير الأداء، وتحسين المخرج التعليمي، وتوظيف ضمان الجودة بشكل صحيح، وبصورة تشاركية وتعاونية، فإنه سيدفع بمنظومة التعليم إلى الأمام. إن العمل على تنشئة طلابنا وطالباتنا وإكسابهم المعرفة والمهارات، والإعداد الجيد لأجيالنا الحالية والقادمة من شأنه خلق جيل علمي يرتقي بوطننا إلى مكانة جديرة وسمعة طيبة، ويعمل على تقدمه علميًا واجتماعيًا واقتصاديًا ليس اليوم، بل مدى الحياة.

وأخيرًا فلا أملك إلا أن أتوجه بكل إجلال وتقدير إلى حضرة صاحب الجلالة، الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه، على رؤيته السامية لتطوير التعليم فيما يحقق رفاهية المواطن، وتقدم المجتمع في ظل توجيهاته وقيادته الرشيدة. كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، حفظه الله ورعاه، على سعيه اللامتناهي في دعم مؤسسات التعليم والتدريب؛ من أجل تحقيق التقدم المنشود، والعمل المشترك فيما يخدم رضاء وازدهار مملكتنا الغالية، ورفاهية أبنائها. كذلك فإنني أتوجه بكل امتنان وتقدير إلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء على تشجيعه ودعمه المتواصل لمبادرات الإصلاح الشامل لكل مقومات بناء ورفاهية حياة المواطن. أيضًا، فإن الإسهامات البارزة

بعملية التعليم والتعلم، وأصحاب القرار، وأرباب الأعمال، والخريجين أنفسهم وأولياء أمورهم على تفعيل وتوظيف مفهوم ثقافة ضمان الجودة اجتماعيًا، واقتصاديًا، وتعليميًا، بحيث يضحى ثقافة عامة لدى الشعب؛ إذ إنه من المعلوم أن البناء الحقيقي لأي مجتمع سليم يرتكز على تضافر وتشابك أسس ثلاثة: المؤسسة التعليمية، والطالب، والمجتمع.

ومنذ تدشين هيئة جودة التعليم والتدريب في عام ٢٠٠٨، ووفق ما سيرد بيانه وتفصيله بشكل أكثر في هذا التقرير، فإنه يلاحظ أن المستوى العام لأداء المؤسسات التعليمية والتدريبية وبشكل تدريجي قد شهد ارتفاعًا، حيث ارتفعت نسبة البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي التي حصلت على حكم: «جدير بالثقة»، والبرامج التي حصلت على حكم: «قدر محدود من الثقة»، بعد العمل بتوصيات ومقترحات الهيئة، كذلك ارتفعت نسبة مؤسسات التدريب المهني التي حصلت على تقدير: «ممتاز، جيد» إلى الضعف تقريبًا؛ وهذا لا شك يرجع إلى الالتزام بمعايير التقييم، وتحسين الأداء، ونشر ضمان الجودة بين مؤسسات التدريب المهني وفق آليات وإجراءات صارمة؛ بغية الاستدامة في التطوير والمحافظة على التقييم. وفيما يتعلق بالمدارس الحكومية فقد كان هناك ارتفاع طفيف في نسبة المدارس التي حصلت على تقدير: «ممتاز»، يوازيه ارتفاع في نسبة المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»، من جهة أخرى كان هناك انخفاض في المدارس التي حصلت على تقدير: «جيد ومريض». كذلك شهدت المدارس الخاصة التي رُوجعت في الدورة الثانية تقدمًا حسنًا في أدائها.

أما فيما يتعلق بنتائج الامتحانات الوطنية، فقد كشفت تقاريرها لهذا العام، عن أن مستوى أداء الطلبة في مختلف المراحل كان دون المستوى المطلوب وفق معدل المتوسط الوطني. إن هذا الأمر لا يشكل قلقًا بقدر ما يشكل تحديًا وإصرارًا على التطوير والتحسين، وتعزيز الجوانب التي ظهر فيها انخفاض في الأداء، وتراجع في المستوى. ولا ريب أن تضافر الجهود، ومشاركة كافة المؤسسات التعليمية والتدريبية، والمعنيين، والأطراف ذات العلاقة، بل أولياء الأمور والطلبة أنفسهم في تحسين المستوى العام لأداء مؤسساتنا التعليمية والتدريبية سيعود بالنفع علينا جميعًا وطنًا ومواطني.

إن أهمية دور هيئة جودة التعليم والتدريب في مراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية الحكومية والخاصة العاملة في مملكة البحرين، والدفع نحو تحسين منظومة التعليم منذ

لراعي جهود تطوير التعليم والتدريب في المملكة، سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى لتطوير التعليم والتدريب، والدور الذي يقوم به سموه في متابعة خطى التطوير والتحسين لمنظومة التعليم يدفع الهيئة، وإداراتها، وموظفيها لبذل مزيد من الجهد في سبيل التطوير واستدامة التحسين.

وإن جهود سعادة رئيس مجلس إدارة هيئة جودة التعليم والتدريب، الأستاذ عبد العزيز بن محمد الفاضل، والسادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين قد أسهمت في تطوير عمل الهيئة؛ لتحقيق أهدافها، والوصول بمؤسساتها التعليمية والتدريبية إلى أسامي الغايات وأرفع الدرجات. وأخيرا، فإنه لا يسعني إلا أن أسجل شكري وتقديري الخاص لمنتسبي هيئة جودة التعليم والتدريب على إخلاصهم وتفانيهم في كل مرحلة من مراحل عمل الهيئة في مسيرة تطوير التعليم والتدريب في المملكة.

سائلة المولى العلي القدير أن يسدد خطانا جميعا، والعمل بإخلاص ومثابرة لما فيه خير وعزة مملكتنا الغالية، آمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



د. جواهر شاهين المضحكي
الرئيس التنفيذي

سعادة السيد عبدالعزيز بن محمد الفاضل
رئيس مجلس الإدارة



سعادة الدكتور محمد علي حسن
عضو مجلس الشورى



سعادة الدكتورة بهية جواد الجشي



سعادة الدكتور شاكر عبدالحسين خمدن



سعادة السيد كمال بن أحمد محمد
وزير المواصلات
نائب رئيس مجلس الإدارة



سعادة السيدة عائشة محمد عبد الغني



سعادة الدكتورة عائشة سالم مبارك



سعادة الدكتور رشيد جاسم عاشور





د. طارق السندي
مدير عام، الإدارة العامة للإطار
الوطني للمؤهلات

السيدة وفاء اليعقوبي

د. أحمد خضير

السيد عادل حسن

د. محمد باقر



السيد خالد المناعي

د. هيا المناعي
مدير عام الإدارة العامة لمراجعة أداء
المؤسسات التعليمية والتدريبية

د. خالد الباكر

د. جواهر المضحكي
الرئيس التنفيذي

د. وفاء المنصوري

د. حسن الحمادي

السيدة عصمت جعفر







«جدير بالثقة»، في حين حصلت تسعة برامج (12%) على حكم: «قدر محدود من الثقة»، و14 برنامجًا (19%) على حكم: «غير جدير بالثقة». والجدير بالذكر أن 20 برنامجًا من مجموع الـ 74 برنامجًا قد تم مراجعتها في المرحلة الأولى لمراجعة البرامج الأكاديمية، والتي امتدت من يناير 2009 إلى أكتوبر 2011، وتركزت هذه البرامج في مجالي إدارة الأعمال والحقوق؛ الأمر الذي ساهم بشكل إيجابي في تحسين أداء هذه البرامج. فبمقارنة نتائج المرحلتين الأولى والثانية من المراجعات التي تمت لهذه البرامج، نجد أن نسبة 35% منها (7 برامج) قد تحسّن أدائها في حين حافظت نسبة 55% منها (11 برنامجًا) على نفس الأداء، وتراجع أداء برنامجين، بسبب عدم قدرة هذين البرنامجين على استيفاء متطلبات المؤشر الأول: «برنامج التعلم» والذي يعدّ مؤشرًا محددًا في إطار «مراجعة البرامج في الكلية».

وعند تجميع عدد البرامج المستوفية لمتطلبات كل مؤشر من مؤشرات المراجعة الأربعة نجد أن 62 برنامجًا من أصل 74 برنامجًا (84%) قد استوفت متطلبات المؤشر (1): برنامج التعلم، و58 برنامجًا (78%) قد استوفت متطلبات المؤشر (2): كفاءة البرنامج، و60 برنامجًا (81%) قد استوفت متطلبات المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة، في حين استوفى 54 برنامجًا فقط (73%) متطلبات المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين. ومازال ضعف مخرجات البرامج الأكاديمية مقلقًا لمن يتابع سير العملية التعليمية في مملكة البحرين، خاصة فيما يتعلق بال تخصصات التقنية والفنية في مجالي تقنية المعلومات والهندسة، إضافة إلى مخرجات البرامج على مستوى الماجستير. كما أن عدم استيفاء 12 برنامجًا لمتطلبات المؤشر (1) مازال يثير القلق؛ وذلك لكون «برنامج التعلم» هو الأساس الذي تبنى عليه العملية التعليمية.

غير أنه يمكن لمن يتابع تقارير مراجعات الأداء أن يجد، وبصورة عامة، تطورًا في بنية البرامج الأكاديمية ومخرجات التعلم المطلوبة لها ولمقرراتها الدراسية. كما أن لدى غالبية البرامج الأكاديمية المطروحة حاليًا سياسات واضحة للتعليم والتعلم والتقييم، وإن كانت تحتاج إلى مراجعة وتطوير في بعض البرامج.

تعمل هيئة جودة التعليم والتدريب منذ تأسيسها وبشكل حثيث على تسخير كافة الإمكانيات والجهود المتاحة لها؛ للمساهمة الفاعلة في تطوير منظومة التعليم والتدريب بالمملكة من خلال تطبيق أفضل الممارسات في مراجعة أداء مؤسسات التعليم والتدريب، وعقد الامتحانات الوطنية، وإدارة الإطار الوطني للمؤهلات. ومن أجل ذلك؛ يقدم التقرير السنوي للهيئة في نسخته الثامنة تقييمًا للوضع العام للنظام التعليمي والتدريبي في المملكة من خلال عرض وتحليل نتائج مراجعات أداء مؤسسات التعليم والتدريب خلال العام الأكاديمي 2015-2016، ومقارنة ذلك الأداء مع النتائج السابقة لهذه المؤسسات. كما يقدم نتائج الامتحانات الوطنية التي أجريت هذا العام، والتي شملت الصف السادس والصف الثاني عشر لاختبار مستويات الأداء للطلبة المشاركين فيها، بالإضافة إلى الدفعة الأولى من المؤسسات التعليمية والتدريبية التي تم إدراجها على الإطار الوطني للمؤهلات وتسكين عدد من المؤهلات الوطنية المقدمة من تلك المؤسسات في الإطار الوطني.

كما يعرض التقرير موجزًا عن المنديات التي عقدتها الهيئة هذا العام، وأهم التوصيات المنبثقة عنها. وكذلك الأنشطة التي تقوم بها الهيئة لتطوير الكفاءات والقدرات الوطنية من خلال ورش العمل التي تقدمها لمؤسسات التعليم والتدريب، ومشاركة الهيئة في العديد من المحافل والمؤتمرات الدولية، بالإضافة إلى توثيق التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين للمملكة من الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، وإبرام مذكرات التفاهم والتعاون معها.

في العام الأكاديمي 2015-2016، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بمراجعة البرامج الأكاديمية التي تطرح من قبل ست كليات هندسة وكلية علوم وآداب واحدة، كما قامت بنشر تقارير أربعة برامج في إدارة الأعمال، وخمسة برامج في القانون، وثمانية برامج في الهندسة، ليكون مجموع البرامج التي تمت مراجعتها ونشر تقاريرها منذ بدء مراجعة البرامج الأكاديمية، ضمن إطار «مراجعة البرامج في الكلية»، في العام الأكاديمي 2011 - 2012، هو 74 برنامجًا في مجالات الطب والعلوم الصحية، وعلوم الحاسوب وتقنية المعلومات، وإدارة الأعمال والحقوق والهندسة. وعند تجميع نتائج هذه المراجعات نجد أن 51 برنامجًا (69%)، قد حاز على حكم:

وزارة واحدة لمؤسسة مرخصة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. وقد حققت إحدى المؤسسات المرخصة من وزارة التربية والتعليم تحسناً مقبولاً في استيفاء بعض التوصيات الواردة في تقرير المراجعة بعد اجتيازها لزيارتي المتابعة الأولى والثانية. في حين لم تحقق بقية المؤسسات أي تحسن يذكر، كما لم تقم المؤسسة المرخصة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بأي تقدم ملحوظ في استيفاء التوصيات بعد إتمام زيارة المتابعة الأولى لها.

من جانب آخر، أنهت إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية المرحلتين الثانية والثالثة من دورة المراجعات الثالثة في مايو 2016 بمراجعة 50 مدرسة حكومية. وبذلك، تكون الإدارة قد أكملت مراجعة أداء 70 مدرسة حكومية من مجموع المدارس المقرر مراجعتها في الدورة الثالثة، والبالغ عددها 206 مدرسة.

وبتحليل نتائج 50 مدرسة حكومية تمت مراجعتها خلال العام الدراسي 2015-2016، حصل ما نسبته 20% من المدارس الحكومية على تقدير: «ممتاز»، و 16% على تقدير: «جيد»، و 34% على تقدير: «مرض»، في حين حصلت 30% من المدارس على تقدير: «غير ملائم». أما بالنسبة إلى أداء المراحل التعليمية بصورة عامة في هذا العام الدراسي، فقد ظهرت المدارس الابتدائية بالصورة الأفضل، حيث حصلت 32% من المدارس على تقدير: «ممتاز»، مقابل 18% منها حصلت على تقدير: «غير ملائم»، وتليها نتائج المرحلة الثانوية، حيث لم تحصل أي مدرسة منها على تقدير: «غير ملائم»، إلا أن التحدي الذي تواجهه مدارس المرحلة الإعدادية مازال قائماً، حيث حصلت 67% من المدارس الإعدادية على تقدير: «غير ملائم»، مع خلو القائمة لهذا العام من أي مدرسة إعدادية بتقدير: «ممتاز»؛ مما يؤكد توصية التقرير السابق بضرورة متابعة الأداء المنخفض للمدارس الإعدادية، ومعالجة أسبابه بصورة عاجلة. وقد جاءت 9 من المدارس العشر الحاصلة على تقدير: «ممتاز» من نصيب البنات، ومدرسة واحدة للبنين ذات طاقم تدريس نسائي، في حين حصلت 13 مدرسة للبنين من أصل 15 مدرسة على تقدير: «غير ملائم»، مقابل مدرستين للبنات على التقدير ذاته.

وبمقارنة نتائج فاعلية الأداء بوجه عام لـ 70 مدرسة تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة، يتواصل المنوال الذي شهدته الدورة الثانية من حيث زيادة القطبية بين تقديري:

في يوليو 2016، أنهت إدارة مؤسسات التدريب المهني المرحلة الثالثة من دورة المراجعات الثالثة التي قد بدأتها في أبريل 2015، حيث كان إجمالي عدد المؤسسات التدريبية التي تم مراجعة أدائها 27 مؤسسة تدريب، كان من بينها 23 مؤسسة تدريب مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وأربع مؤسسات مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم. كما ظهرت نتائج جميع المؤسسات بمستوى مرضي أو أفضل، حيث بلغت نسبة المؤسسات الحاصلة على تقدير: «جيد» 59%، والمؤسسات الحاصلة على تقدير: «مرض» 33%، في حين أحرزت مؤسسات تدريبيتين تقدير: «ممتاز» بنسبة 7%.

ومن أصل مجموع 36 مؤسسة تدريب تمت مراجعتها في الدورة الثالثة للمراجعات، خضعت 34 مؤسسة منها للمراجعة في الدورة الثانية من المراجعات أيضاً. وبمقارنة النتائج في الدورتين، نجد أن هناك تحسناً عاماً في درجات الفاعلية بوجه عام لمؤسسات التدريب، حيث ارتفعت نسبة المؤسسات التي حصلت على تقدير: «جيد» أو أفضل من 50% في الدورة الثانية إلى 65% في الدورة الثالثة على الرغم من وجود تراجع طفيف في المؤسسات الحاصلة على تقدير: «ممتاز»؛ نظراً لاعتماد محددات أوضح للحكم على فاعلية المؤسسة بوجه عام، علاوة على ذلك، لم تحصل أي مؤسسة على تقدير: «غير ملائم».

وقد وجد أن المؤسسات التي حققت تطوراً واضحاً ما بين الدورتين الثانية والثالثة هي المؤسسات التي عملت ضمن خطط إستراتيجية مدروسة، ورصدت خطط عمل محددة تركز على تحسين إنجاز المتدربين، والعمل على إكسابهم المعارف والمهارات المهنية التي تصب في بناء وصقل قدراتهم العملية في شتى المجالات والتخصصات، وأن دور قيادة وإدارة تلك المؤسسات ظهر بشكل جلي في المتابعة الحثيثة لمراقبة الأداء، والعمل على رصد فرص التحسين ووضع المبادرات والتحقق من إنجازها، في حين تحتاج المؤسسات الأقل فاعلية إلى تعزيز مشاركة المتدربين أثناء التدريب من خلال توسيع نطاق طرائق التدريب وتحسين أساليب التقييم، ومن ثم تلبية الاحتياجات التعليمية المختلفة للمتدربين.

وفي العام الأكاديمي 2015-2016، تم إجراء خمس زيارات متابعة؛ أربع منها لمؤسسات مرخصة من وزارة التربية والتعليم،

كما قامت الإدارة بزيارة المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الثانية ما بين زيارة متابعة أولى وثانية. وغطت الإدارة في العام الدراسي 2015-2016، عدد 43 زيارة متابعة، للوقوف على مدى التقدم الحاصل في توصيات المراجعة. ومن بين المدارس التي تمت متابعتها، حصلت 13 مدرسة على تقدير: «غير ملائم» في دورتي المراجعة الأولى والثانية، لم تجتز زيارتي المتابعة المقررة لها.

كذلك أنهت إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال حتى نهاية شهر مايو 2016، مراجعة 23 مدرسة في دورة المراجعات الثانية، تمت مراجعة 18 مدرسة منها خلال العام الدراسي 2015-2016، اثنتان منها خضعتا إلى زيارة مراجعة خاصة وفقاً لإجراءات المدارس التي حصلت على تقدير: «ممتاز» في آخر مراجعة.

وببين الوضع الحالي للفاعلية بوجه عام في الـ 18 مدرسة خاصة التي تمت مراجعتها في العام الدراسي 2015-2016، أن مدرستين نالتا تقدير: «ممتاز» بنسبة 11%، حيث خضعتا إلى إجراءات المراجعة الخاصة، وثبتتا على التقدير نفسه، ومدرستين أخريين قد حصلتا على تقدير: «جيد» بنسبة 11%، في حين حصلت 8 مدارس على تقدير: «مرض» بنسبة 44%، غير أن الأمر المقلق يتمثل في حصول 6 مدارس على تقدير: «غير ملائم» بنسبة بلغت 33% من الـ 18 مدرسة، وهذا يُعَدُّ تحديًا كبيرًا نحو تحسين نظام التعليم الخاص في مملكة البحرين.

وبمقارنة نتائج الفاعلية بوجه عام لـ 23 مدرسة تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية من المراجعات، يمكن ملاحظة ثبات النسب في الدورتين بشكل مجمل، ففي تقدير: «مرض» جاءت النسبة 52%، وفي تقدير «غير ملائم» 26%، مع وجود تغير إيجابي طفيف بنسبة 4% بين تقدير: «ممتاز» 13%، و«جيد» 9%. ولا تزال هذه الصورة تشكل عائقًا يحد من قدرة التعليم الخاص على التحسن في المملكة، ومن ثم، يتعين وضع خطة شاملة يتشارك فيها جميع الأطراف المعنية؛ للوصول إلى تحقيق الهدف المنشود، وبالنظر بصورة أدق إلى تفصيل التغيرات في نتائج المدارس التي تمت مراجعة أدائها في الدورتين الأولى والثانية، يتضح تحسن أداء 7 مدارس فقط من أصل الـ 23 مدرسة، إحداها من تقدير: «جيد» إلى تقدير:

«ممتاز» و«غير ملائم» في الدورة الثالثة، حيث ارتفعت نسبة المدارس الحائزة على تقدير: «ممتاز» بحوالي 10%، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» بنفس النسبة، وذلك على حساب التقديرين: «جيد» و«مرض». وتجدر الإشارة عند تتبع نتائج فاعلية المدارس العامة خلال دورات المراجعة الثلاث، إلى أن هناك تحركًا إيجابيًا في تضاعف نسب المدارس الحاصلة على تقدير: «ممتاز» في كل دورة حتى الآن، إلا أن التحدي الأبرز هو تكرار تضاعف نسب «غير الملائم»، الأمر الذي يحتاج إلى متابعة أكبر، من حيث التعامل مع توصيات تقارير المراجعات، وتقديم الدعم المطلوب لرفع مستويات أداء هذه المدارس.

كما شهدت هذه الدورة - بصورة عامة مقارنةً بالدورة الثانية - تحرك مستويات الأداء بصورة إيجابية لحوالي 20% من المدارس، حيث تحسن الأداء فيها بمقدار يتراوح ما بين درجة إلى درجتين، في حين ثبت أداء 54% منها، في مقابل تراجع 26% بمقدار درجة واحدة. وتقدمت المدارس التي عملت بصورة منظمة وممنهجة على توصيات تقارير المراجعة السابقة، إضافة إلى إدخال التحسينات المستمرة على جوانب العمل المدرسي، والتركيز على رفع مستويات الطلبة الأكاديمية، إلا أن المدارس التي تراجع أداؤها؛ تباينت أسباب التراجع فيها ما بين الفني المرتبط باستراتيجيات التعليم والتعلم، والتقويم، والإدارة الصفية، والإداري المتعلق بسد النقص، وعدم ثبات الهيئتين التعليمية والإدارية، وتحديات المدخلات من حيث مهارات الطلبة الأساسية.

وبشكل عام، استمرت في الدورة الثالثة من المراجعات ظاهرة استحواد البنات على النصيب الأكبر من المدارس الحاصلة على تقدير: «جيد» فما فوق، في حين تواصل تركيز المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» لدى البنين، وجاء معظمها في المدارس الإعدادية. ويُعَدُّ حصول 6 مدارس ابتدائية للبنين على تقدير: «غير ملائم» مقابل مدرسة واحدة حصلت على تقدير: «ممتاز»، أمرًا يستوجب الوقوف على أسبابه كما توضح تقارير المراجعات، حيث إن فرص تحسين أداء المدارس الابتدائية لتقديرات أفضل قد يكون أسهل من غيرها من المراحل التعليمية.

المشكلات كان متوافراً أيضاً باللغة الإنجليزية لطلبة المدارس الخاصة. وتقيس هذه الامتحانات الكفايات الرئيسية الواجب أن يكتسبها الطلبة بعد استكمالهم 12 عاماً من التعليم ما قبل الجامعي في مملكة البحرين. وقد صُممت الامتحانات الوطنية وفق المعايير الدولية، بحيث يمكن مقايستها بمستويات الشهادات الدولية.

وقد أظهرت نتائج طلبة الصف الثاني عشر لهذا العام أن أفضل أداء للمدارس الحكومية كان في اللغة العربية؛ إذ حقق الطلبة نسبة نجاح بلغت (37%)، تليها نتائج اللغة الإنجليزية التي بلغت نسبة نجاح الطلبة فيها (16%)، ثم نتائج حل المشكلات بنسبة نجاح بلغت (12%)، وبمقارنة نتائج الطلبة في الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر لعام 2016، مع نتائج الامتحانات الوطنية لعام 2015، يتبين أن الأداء أظهر تحسناً في اللغة الإنجليزية وحل المشكلات، في حين تراجعت نسبة النجاح في اللغة العربية.

أما بالنسبة للمدارس الخاصة المشاركة فقد بلغت نسبة النجاح في اللغة الإنجليزية (69%)، ونسبة النجاح في حل المشكلات باللغة الإنجليزية (60%)، ونسبة نجاح الطلبة في اللغة العربية (56%)، أما نسبة النجاح في حل المشكلات بنسخته العربية فقد بلغت (19%)، علماً أن مشاركة طلبة المدارس الخاصة بعدد محدود متفاوت من امتحان إلى آخر يستوجب الحذر من تعميم النتائج التي تم التوصل إليها.

كما أُجريت الامتحانات الوطنية للصف السادس في مايو 2016؛ إذ أدّى الطلبة الامتحانات الوطنية في: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم. وقد بلغ إجمالي عدد الطلبة المشاركين من المدارس الحكومية والخاصة 12,634 طالباً وطالبة. أدى جميع طلبة الصف السادس بالمدارس الحكومية - وعددها 98 مدرسة - الامتحانات الوطنية بشكل إلزامي، وكان مجموعهم 11,963 طالباً وطالبة. أما بالنسبة للمدارس الخاصة التي شاركت في الامتحانات الوطنية بشكل اختياري، فقد بلغ مجموع عدد الطلبة الذين أدوا الامتحانات هذا العام 671 طالباً وطالبة، في 16 مدرسة خاصة. وقد بُنيت الامتحانات الوطنية للصف السادس لتقيس الكفايات المستهدفة في وثيقة المنهج الوطني والمعتمد من قبل وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين؛ ووفق المعايير الدولية.

«ممتاز»؛ نتيجة عملها بتوصيات المراجعات السابقة، في حين استقرت 10 مدارس على أحكام أدائها السابقة، بحيث استقرت مدرستان منها في تقدير: «ممتاز»، قابلاً ثبات حكمي مدرستين في تقدير: «غير ملائم»، واستقرت 6 مدارس في تقدير: «مرض»؛ الأمر الذي ينبئ عن حجم التحديات التي تواجهها هاتين الفئتين في رفع مستوى أدائها. كما تُظهر النتائج أن عددًا من المدارس تواجه صعوبة في المحافظة على مستوى أدائها على الأقل؛ لأسباب وتحديات مختلفة أهمها: عدم استقرار ذوي الكفاءة في الهيئتين التعليمية والإدارية، والتغير المستمر غير الممنهج في تحديد أولويات تطوير العمل المدرسي، حيث تراجع أداء 6 مدارس، بمقدار درجة تقييمية واحدة، 4 منها من تقدير: «مرض» إلى تقدير: «غير ملائم».

وخلال العام الدراسي 2015-2016، قامت الإدارة بإجراء 16 زيارة متابعة (أولى وثانية) للمدارس الخاصة التي نالت تقدير: «غير ملائم» في الدورة الأولى من المراجعات؛ بهدف تقييم مدى التقدم الذي أحرزته تجاه معالجة الجوانب التي تحتاج إلى تطوير، والتي تم تحديدها خلال زيارة المراجعة التي خضعت لها، ووفق التوصيات الواردة في تقرير المراجعة. اجتازت مدرسة واحدة فقط زيارة المتابعة بحصولها على تقدير: «تقدم كافٍ».

كما قامت الهيئة - من خلال إدارة الامتحانات الوطنية في عام 2016 - بتنفيذ الامتحانات الوطنية لطلبة الصف السادس والصف الثاني عشر؛ إذ يتم إجراء الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر سنوياً، وللصفوف الثالث، والسادس، والتاسع بالتناوب فيما بينها، وتم تصحيح جميع الامتحانات الوطنية في مملكة البحرين من قبل معلمين يعملون في مدارس مملكة البحرين، وبعدها قامت الإدارة بتحليل نتائج الامتحانات الوطنية؛ لمعرفة مستوى الأداء. وقد ساهم قسم الامتحانات الدولية بجامعة كامبردج في تأكيد سلامة إجراءات تحليل هذه النتائج، ومن ثم تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء الموقر.

أجريت الامتحانات الوطنية في دورتها الرابعة لطلبة الصف الثاني عشر في شهر مارس 2016، في اللغة العربية واللغة الإنجليزية وحل المشكلات؛ إذ شارك فيها 9,831 طالباً وطالبة من جميع المدارس الحكومية؛ وعددها 36 مدرسة، إلى جانب 141 طالباً وطالبة من ست مدارس خاصة، علماً أن امتحان حل

والمدرسين انطلاقاً من التقييم الذاتي المنتظم لجودة ما يتم تقديمه، وقياس أثره على مستوى إنجاز المتدربين، وكذلك ربط الخطط الإستراتيجية بمتطلبات سوق العمل والمتابعة المستمرة لتنفيذها، بهدف تحقيق الجودة المستدامة.

كما أكدت إدارتنا **مراجعة أداء المدارس الحكومية ومراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال** على ضرورة تضافر جهود جميع الأطراف المعنية بتطوير التعليم في المدارس الحكومية والخاصة بالمملكة لوضع خطط شاملة، تركز على: توفير الدعم اللازم للارتقاء بقدرة المدارس ذات الأداء الأقل على تغيير وضعها الراهن بصورة فورية، والارتقاء بها إلى المستويات الأفضل، من خلال تعزيز مجتمعات التعلم المهنية، وزيادة الروابط العملية بين المدارس؛ لضمان الاستفادة من الممارسات المتميزة. إضافةً إلى دقة متابعة وتقييم العمليات الإستراتيجية المتمثلة في التقييم الذاتي، وبناء خطط العمل الإستراتيجية والتشغيلية وتنفيذها، وتوافر حوار مهني منتظم وفاعل بين منتسبي المدرسة وقياداتها، يتحملون فيه المسؤولية عن أدائها، ويساهمون في عمليات التخطيط الإستراتيجي. علاوةً على توظيف ذوي الكفاءة في الهيئتين التعليمية والإدارية، وضمان استقرارهم وجودة تمهينهم؛ وفق احتياجاتهم بما ينعكس إيجاباً على ممارساتهم التعليمية، ومستوى إنجاز الطلبة أكاديمياً وشخصياً.

كما أوصت **إدارة الامتحانات الوطنية** بضرورة إيجاد المعالجات الفاعلة لتحسين أداء الطلبة من خلال حثهم على بذل مزيد من الجهد والتفاعل الإيجابي مع الامتحانات الوطنية، مع ضرورة استفادة الجهات المعنية من التقارير الصادرة عن إدارة الامتحانات الوطنية، والتي تبرز نقاط القوة في أداء الطلبة، والجوانب التي تحتاج إلى تحسين، للبناء عليها في دعم التحسين المستمر، وتطوير النظام التعليمي بمملكة البحرين.

في العام الأكاديمي 2015-2016، قامت **الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات** بإدراج وتسكين عدد من مؤسسات التعليم والمؤهلات المقدمة منها، حيث تم إدراج ست مؤسسات في الإطار الوطني للمؤهلات؛ منها أربع مؤسسات تعليم عالي ومؤسستي تعليم وتدريب فني ومهني. كما تم تسكين ثلاثة عشر مؤهلاً في الإطار الوطني من مؤهلات قطاع التعليم العالي.

وبناءً على نتائج تحليل درجات الأداء، فقد ظهر أن المستوى العام لأداء الطلبة جاء دون المستوى؛ إذ بلغ متوسط درجة الأداء في اللغة العربية والرياضيات (0.00)، وبلغ متوسط درجة الأداء لمادة العلوم (0.20)، أما مادة اللغة الإنجليزية فقد بلغ متوسط درجة الأداء (0.11). وعند مقارنة الأداء بين عامي 2016 و2014، تبين أن مستوى أداء الطلبة في اللغة الإنجليزية في عام 2016، قد ارتفع قليلاً، وأن مستوى أداء الطلبة في العلوم لعام 2016 قد انخفض قليلاً عن عام 2014. ونظراً لمحدودية عدد طلبة المدارس الخاصة المشاركة في امتحانات الصف السادس، فإنه لا يمكن إجراء تحليل منفصل خاص بها، وعليه فإن نتائجهم ستكون مشمولة ضمن نتائج المدارس الحكومية. وعلى غرار السنوات الماضية، وبوجه عام، تفوقت الطالبات على الطلاب في الامتحانات الوطنية للصف السادس والصف الثاني عشر.

ووفقاً لما ورد في التقرير السنوي للعام 2016، عن نتائج مراجعات أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية في العام الأكاديمي 2015-2016، فقد أوصت **إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي** بضرورة العمل على وضع إطار متكامل لبرامج التعلم يحدد وبشكل واضح مخرجات تعلم واضحة مطلوبة ومناسبة لكل البرامج الأكاديمية التي تطرح في المؤسسات التعليمية في المملكة، إضافةً إلى مراجعة سياسات القبول للبرامج الأكاديمية؛ لتكون انتقائية لتناسب احتياجات كل برنامج، وتلبي متطلبات سوق العمل المحلية والإقليمية، وتوفير البنية التحتية والهيئة الأكاديمية المناسبة لتقديم هذه البرامج بجودة عالية. كما لابد من تحسين وتطوير أدوات التقييم؛ حتى تتناسب مع مستوى البرنامج والمقررات الدراسية ومخرجات التعلم المطلوبة لها. إضافةً إلى الحاجة إلى تطوير آليات لمتابعة مدى الانتظام في تطبيق السياسات الخاصة بضمان جودة البرنامج ومخرجاته، وقياس فاعلية هذه السياسات، وتطويرها، وذلك لضمان استمرارية تطور البرامج الأكاديمية المطروحة؛ لتكون قادرة على رفد سوق العمل بخريجين قادرين على المنافسة فيها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

أما بالنسبة **لمؤسسات التعليم والتدريب المهني**، فإن من أهم التوصيات التي ينبغي على المؤسسات التدريبية العمل عليها لتحسين أدائها، تعزيز عمليتي التعليم والتدريب والتقييم والتحقق من مدى فاعليتها، ودعم ثقافة المساءلة، والتحسين المستمر للمؤسسات

وقد قدمت الإدارة الدعم والمساندة لتلك المؤسسات من خلال ورش بناء القدرات وزيارات الدعم. كما واصلت الإدارة تدريب أعضاء لجان التقييم لطلبات الإدراج المؤسسي وأعضاء لجان التحقق من المؤهلات.

كما استكملت الإدارة مشروع إطار الساعات المعتمدة، والذي سيسهم بشكل فاعل في عملية التحقق من المؤهلات وعملية تصميمها. كذلك فقد واصلت الإدارة مشروع إسناد المؤهلات الأجنبية للإطار الوطني للمؤهلات بالتعاون مع هيئة الإطار الأسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات، والذي يعد أحد أوجه التعاون مع هيئة الإطار الأسكتلندي تفعيلاً لمذكرة التفاهم التي تم توقيعها سابقاً. وإيماناً منها بمبدأ الشراكة، فقد قامت الإدارة بالعمل على المشروعين بمشاركة جميع الأطراف المعنية من مؤسسات تعليمية وتدريبية، وجهات مرخصة وتنظيمية.

وانسجافاً مع أهدافها الإستراتيجية في تطوير منظومة التعليم والتدريب بالملكة، وسعيها الدؤوب لمواكبة آخر المستجدات في مجال ضمان جودة التعليم والتدريب، وحرصاً منها على تطوير الكفاءات الوطنية ورفع كفاءتها وفعاليتها، والاطلاع على أفضل الممارسات في عمليات التعليم والتعلم، وتطوير أسس التقييم التربوي، وربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل، نظمت هيئة جودة التعليم والتدريب في العام الأكاديمي 2015-2016، خمسة منتديات علمية حضرها أكثر من 600 مشارك، تناولت الموضوعات التالية: «تعزيز المعايير الأكاديمية في التعليم العالي»، «التعليم والتدريب المهني: مضاعفة الجودة لسد الفجوات»، «التعليم والتعلم في المرحلة الإعدادية من منظور الجودة»، «الامتحانات الوطنية: تطوير القدرات لتحسين الأداء»، «الإطار الوطني للمؤهلات...تمهيد الطريق لتطوير التعليم»، والتي تم تفصيلها في التقرير في باب منفصل.

كما عقدت الهيئة العديد من ورش العمل، التي شارك فيها ممثلون عن مؤسسات التعليم والتدريب، وعن الشركاء الإستراتيجيين للهيئة، بالإضافة إلى مشاركة الهيئة في العديد من المؤتمرات والمنتديات والمحافل الدولية والإقليمية.





مقدمة

المؤشر (1): برنامج التعلّم:

يُظهر البرنامج ملاءمة للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): كفاءة البرنامج:

يُعَدُّ البرنامج كفوًا من حيث عدد الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين:

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة:

تساهم الترتيبات المُتخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

ويمثّل المؤشر (1): "برنامج التعلّم"، حُكْمًا مُحدّدًا؛ بمعنى إذا كان هذا المؤشر غير مُستوفٍ، وبصرف النظر عما إذا كانت المؤشرات الأخرى مُستوفاة أم لا، فسيكون الحكم على البرنامج الأكاديمي بأنه: "غير جدير بالثقة"، حسب ما هو مبين في الجدول (1).

الجدول (1): معايير الأحكام الختامية لمراجعة البرامج الأكاديمية	
المعايير	الحكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	قدّر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات عندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

تقوم إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بإجراء نوعين من المراجعات يكملان بعضهما البعض، وهما: مراجعة الجودة المؤسسية، حيث تُقيّم مؤسسة التعليم العالي بالكامل، وذلك فيما يتعلق بفاعلية ترتيبات ضمان الجودة المُتخذة في هذه المؤسسة، ومراجعة البرامج الأكاديمية، حيث تصدر الأحكام على جودة التعليم والتعلّم، والمعايير الأكاديمية في برامج أكاديمية محددة.

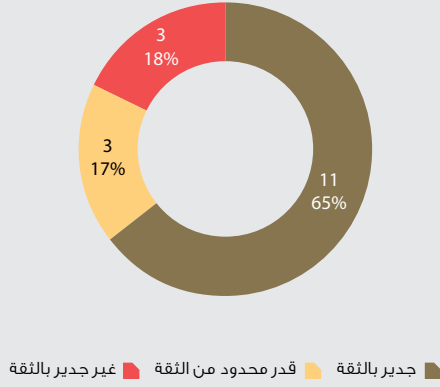
وقد استكملت الإدارة الدورة الأولى من مراجعات الجودة المؤسسية في عام 2013، والمرحلة الأولى من المراجعة البرمجية في 2011، في حين بدأت المرحلة الثانية من مراجعة البرامج الأكاديمية في مايو 2012، والتي تتم فيها مراجعة كافة البرامج الأكاديمية النشطة على مستويات البكالوريوس والماجستير التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين. كما أنهت الإدارة وضع إطار مراجعة الجودة المؤسسية للدورة الثانية، والذي يشمل أحكامًا ختامية، وستقوم الإدارة بالعمل به عند الانتهاء من الدورة الحالية لمراجعة البرامج الأكاديمية.

مراجعة البرامج الأكاديمية

يركّز إطار عمل مراجعة البرامج الأكاديمية (مراجعة البرامج في الكلية) على المعايير الأكاديمية لكل برنامج، وعملية التعليم والتعلّم وجودة الترتيبات المُتخذة لضمان جودة كافة برامج التعلّم على مستوى البكالوريوس والماجستير في أي كلية من الكليات، وفي جانب تخصصي محدد، وفي هذا الإطار، فإن كلمة "كلية" تُستخدم لتقابل مفردات أخرى مثل: "faculty" أو "school"، أو أي مصطلح مرادف آخر؛ للإشارة إلى المؤسسة التي تطرح برنامج تعليم عالٍ في مجال تعليمي معين. كما تدخل كافة البرامج المرخصة التي تؤدي إلى منح شهادة البكالوريوس، أو الماجستير ضمن هذا الإطار، وتخضع للمراجعة باستثناء برامج الماجستير التي تقتصر على متطلب البحث العلمي فقط. كما تتم مراجعة كافة البرامج التي تطرحها كل كلية في وقتٍ متزامن.

وتتم مراجعة البرامج الأكاديمية باستخدام أربعة مؤشرات، لكل منها عددٌ من المؤشرات الفرعية التي تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية. والمؤشرات الأربعة هي:

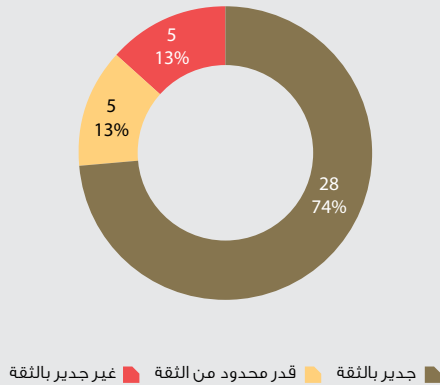
الشكل (1): نتائج مراجعات ١٧ برنامجًا تم نشر تقاريرها في العام الأكاديمي 2015 - 2016



نتائج مراجعة البرامج الأكاديمية في مجال إدارة الأعمال

تم في العام الأكاديمي 2015 - 2016، نشر تقارير مراجعة أربعة برامج أكاديمية تطرح من قبل مؤسسة واحدة في إدارة الأعمال؛ ليصبح مجموع ما تم نشره في مجال إدارة الأعمال 38 برنامجًا أكاديميًا تطرح من قبل 10 مؤسسات تعليم عالٍ، حيث حاز 28 برنامجًا منها على حكم: «جدير بالثقة»، في حين حصلت خمسة برامج على حكم: «قدر محدود من الثقة»، وخمسة برامج على حكم: «غير جدير بالثقة»، حسب المبين في الشكل (2).

الشكل (2): النتائج التراكمية لمراجعات الـ 38 برنامجًا في عشر مؤسسات تعليم عالٍ في مجال إدارة الأعمال



نتائج مراجعة البرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2015-2016

بعد انتهاء مراجعات برامج الطب، وتقنية المعلومات، وإدارة الأعمال، في الفترة من مايو 2012، إلى ديسمبر 2014، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بمراجعة البرامج الأكاديمية في مجال الحقوق على مستوى البكالوريوس والماجستير في النصف الأول من العام الأكاديمي 2015. وفي العام الأكاديمي 2015 - 2016، قامت الإدارة بمراجعة 18 برنامجًا في الهندسة تُطرح من قبل خمس مؤسسات تعليم عالٍ، إضافة إلى مراجعة ثلاثة برامج أكاديمية تُطرح من قبل مؤسسة واحدة من خلال كلية العلوم والآداب؛ ليصبح مجموع البرامج التي تمت مراجعتها في العام الأكاديمي 2015 - 2016، 21 برنامج بكالوريوس؛ تطرح من قبل ست مؤسسات تعليم عالٍ. كما تم في نفس العام الأكاديمي نشر تقارير 17 برنامجًا أكاديميًا؛ ليصبح مجموع ما تم نشره في المرحلة الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية 74 تقريرًا.

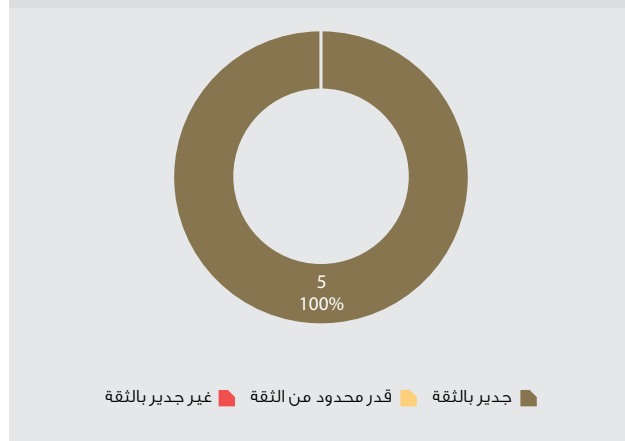
وعند تحليل نتائج مراجعة البرامج الـ 17 التي تم نشرها، والتي تتوزع بين أربعة برامج بكالوريوس في مجال إدارة الأعمال، وخمسة برامج قانون - ثلاثة برامج على مستوى البكالوريوس وبرنامجان على مستوى الماجستير - تُطرح من قبل ثلاث مؤسسات تعليم عالٍ، وثمانية برامج في الهندسة على مستوى البكالوريوس تُطرح من قبل ثلاث مؤسسات، نجد أن 11 برنامجًا من هذه البرامج (65%) حصلت على حكم: «جدير بالثقة»، في حين حصلت ثلاثة برامج (17%) على حكم: «قدر محدود من الثقة»، والثلاثة برامج الأخرى على حكم: «غير جدير بالثقة»، حسب المبين في الشكل (1). والمتتبع لنتائج مراجعات البرامج الأكاديمية يجد أن هناك تقدمًا في نتائج هذه المراجعات، وفي عدد البرامج الحاصلة على حكم: «جدير بالثقة»، إلا أنه ما زال من المقلق أن تحصل 65% فقط من البرامج التي تم نشر تقاريرها في العام الأكاديمي 2015 - 2016، على حكم: «جدير بالثقة» والذي سيتم تفصيله في الفقرات التالية من هذا التقرير.

نتائج مراجعة البرامج الأكاديمية في الحقوق

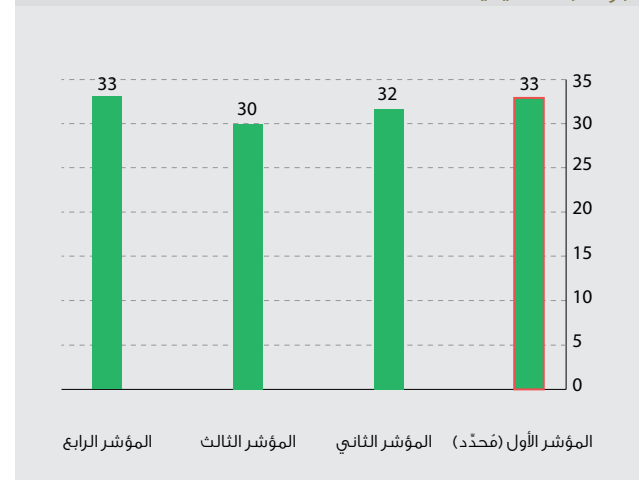
تم في العام الأكاديمي 2015 - 2016، نشر تقارير المراجعات لخمسة برامج أكاديمية في مجال الحقوق – ثلاثة برامج على مستوى البكالوريوس وبرنامجان على مستوى الماجستير – تُطْرَحُ من قبل ثلاث مؤسسات تعليم عالٍ، جاءت أحكامها جميعًا «جدير بالثقة»، حيث استوفت هذه البرامج جميعها متطلبات المؤشرات الأربعة (الشكل 4)). ولعل ذلك يُعزى إلى كون ثلاثة من هذه البرامج (على مستوى البكالوريوس) قد خضعت لمراجعات خلال المرحلة الأولى من مراجعة البرامج الأكاديمية التي امتدت من يناير 2009، إلى أكتوبر 2011، واستفادت من التوصيات التي تم رصدها في تقارير المراجعة في تحسين برامجها الأكاديمية. كما أن برنامجين من الثلاثة برامج كانا قد حصلوا على حكم: «قدر محدود من الثقة» وخضع كل منهما إلى مراجعة تتبعية في المرحلة الأولى من مراجعة البرامج الأكاديمية، والتي بُنيت أنَّ البرنامجين قد عالجوا بصورة مرضية توصيات المراجعة الأولى، والتي ساهمت بدورها في حصول البرنامجين على حكم: «جدير بالثقة» في المرحلة الثانية. كما أن غلق البرامج الحاصلة على حكم: «غير جدير بالثقة» في المرحلة الأولى من مراجعة البرامج الأكاديمية من قبل مجلس التعليم العالي، ساهم في تحسين الصورة العامة للبرامج الأكاديمية المطروحة في مملكة البحرين في مجال الحقوق.

وعند تحليل هذه النتائج، نجد أنَّ البرامج التي حازت على حكم: "جدير بالثقة"، تشمل 23 برنامجًا على مستوى البكالوريوس، وخمسة برامج على مستوى الماجستير، في حين حصلت ثلاثة برامج على مستوى البكالوريوس، وبرنامجان على مستوى الماجستير على حكم: «غير جدير بالثقة»، حيث لم يستوفِ برنامج واحد على مستوى البكالوريوس، وبرنامجان على مستوى الماجستير متطلبات أي من المؤشرات، في حين استوفى برنامج واحد على مستوى البكالوريوس متطلبات مؤشر واحد، كما استوفى برنامج آخر على مستوى البكالوريوس متطلبات مؤشرين اثنين، في حين لم يستوفِ متطلبات المؤشر الأول (المؤشر المحدد)، وبينما حازت أربعة برامج على مستوى البكالوريوس، وبرنامج واحد على مستوى الماجستير على حكم: «قدر محدود من الثقة»، حيث استوفى برنامج واحد من البرامج الأربعة على مستوى البكالوريوس، متطلبات مؤشرين من المؤشرات الأربعة، استوفى برنامجان على مستوى البكالوريوس، وبرنامج واحد على مستوى الماجستير متطلبات ثلاثة مؤشرات. وعند تجميع عدد البرامج المستوفية لمتطلبات كل مؤشر كما في الشكل (3)، نجد أنَّ 33 برنامجًا من أصل 38 برنامجًا أكاديميًا قد لَبَّى متطلبات المؤشر (1): "برنامج التعلم"، كما لَبَّى 32 برنامجًا متطلبات المؤشر (2): "كفاءة البرنامج"، في حين لَبَّى 33 برنامجًا متطلبات المؤشر (4): "فاعلية إدارة وضمان الجودة"، وقد جاء أداء هذه البرامج في أضعف صورته في تلبية متطلبات المؤشر (3): "المعايير الأكاديمية للخريجين"، والتي لَبَّى 30 برنامجًا فقط متطلبات هذا المؤشر.

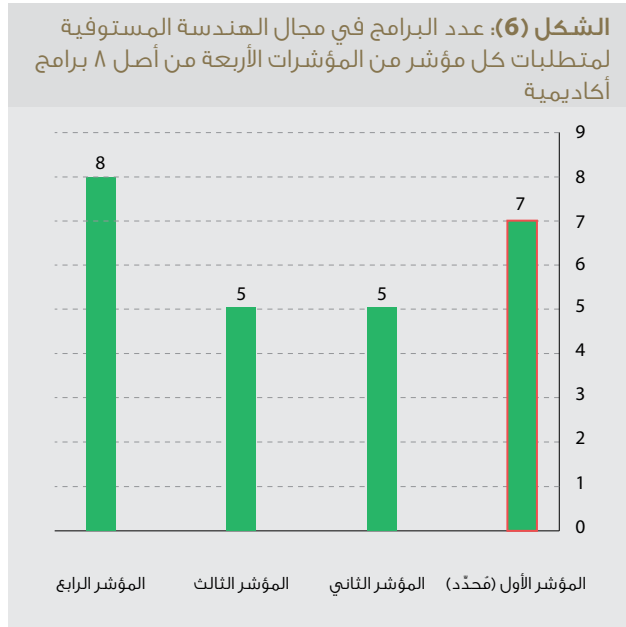
الشكل (4): نتائج مراجعات خمسة برامج في ثلاث مؤسسات تعليم عال في مجال الحقوق



الشكل (3): عدد البرامج في مجال إدارة الأعمال المستوفية لمتطلبات كل مؤشر من المؤشرات الأربعة من أصل 38 برنامجًا أكاديميًا



للخريجين»، في حين استوفت جميع هذه البرامج الثمانية متطلبات المؤشر (4): «فاعلية إدارة وضمان الجودة»؛ ويأتي ذلك نتيجة تطور آليات العمل في هذه المؤسسات لضمان جودة ما تقدمه من برامج، غير أن انعكاس ذلك على المستوى الأكاديمي للخريجين ما زال ضعيفاً. كما أنه من المقلق أن ثلاثة من الأربعة برامج الحاصلة على حكم «قدر محدود من الثقة» أو «غير جدير بالثقة» لم تلب متطلبات المؤشر (2): «كفاءة البرنامج»؛ ذلك لأن هذه البرامج تحتاج إلى بنية تحتية، وأكاديميين متخصصين لتمكين الطلبة من تجربة تعليمية بناءة، تعمل على تخريج خريجين بحرينيين ذوي مهارات عالية، وقادرين على التنافس في أسواق العمل محلياً، وإقليمياً، وعالمياً، تحقيقاً للرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030.

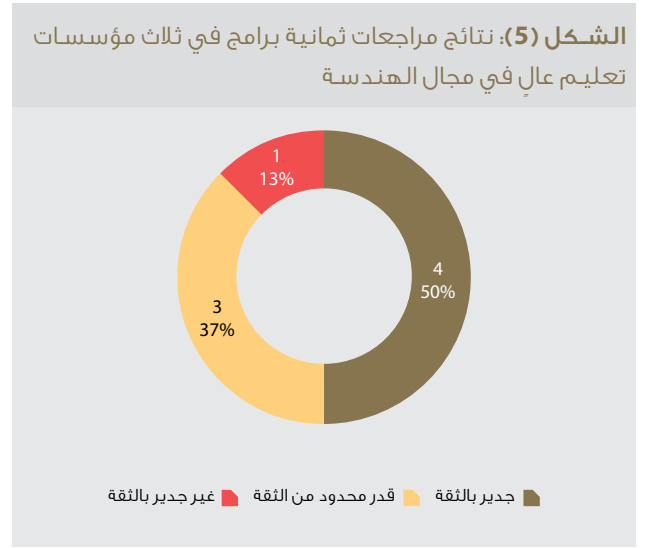


النتائج التراكمية لمراجعات البرامج الأكاديمية

منذ بدء مراجعات المرحلة الثانية للبرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2011 - 2012، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بمراجعة ونشر تقارير 74 برنامجاً أكاديمياً، تُطرح في 27 كلية، في مجالات الطب والعلوم الصحية، وعلوم الحاسوب وتقنية المعلومات، وإدارة الأعمال، والحقوق، والهندسة. وعند تجميع نتائج المراجعات، حسب المبين في الجدول (2)، والشكل (7)، نجد أن 51 برنامجاً (69%) قد حاز على حكم: «جدير بالثقة»، في حين حصلت تسعة برامج (12%) على حكم: «قدر محدود من الثقة»، و 14 برنامجاً (19%) على حكم: «غير جدير

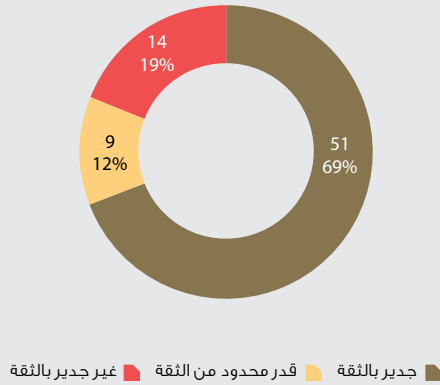
نتائج مراجعة البرامج الأكاديمية في الهندسة

تم في العام الأكاديمي 2015 - 2016، نشر تقارير المراجعات لثمانية برامج أكاديمية في مجال الهندسة؛ جميعها على مستوى البكالوريوس، وتُطرح من قبل ثلاث مؤسسات تعليم عالٍ، حازت أربعة برامج منها على حكم: «جدير بالثقة»، في حين حصلت ثلاثة برامج على حكم: «قدر محدود من الثقة»، وبرنامج واحد على حكم: «غير جدير بالثقة» حسب المبين في الشكل (5).

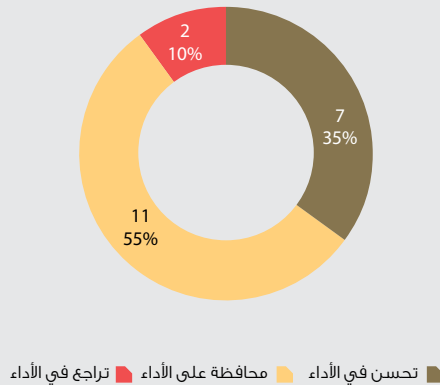


وما زال الوقت مبكراً لرسم صورة متكاملة عن برامج الهندسة التي يتم طرحها من قبل مؤسسات التعليم العالي العاملة في مملكة البحرين؛ وذلك حتى تتم مراجعة ونشر تقارير غالبية البرامج المطروحة. غير أنه عند تحليل نتائج البرامج الثمانية المقدمة من الثلاث مؤسسات نجد أن أربعة برامج فقط (50%)، والتي تطرح كلها من قبل مؤسسة واحدة حازت على حكم: «جدير بالثقة»، في حين حصلت ثلاثة برامج مقدمة من مؤسسات تعليم عالٍ على حكم: «قدر محدود من الثقة»، حيث استوفى برنامجان متطلبات ثلاثة مؤشرات، في حين استوفى البرنامج الثالث متطلبات مؤشرين اثنين فقط، بينما حصل برنامج واحد على حكم: «غير جدير بالثقة»؛ لعدم استيفائه لمتطلبات ثلاثة مؤشرات بما فيها المؤشر (1): «برنامج التعلم». وعند تجميع عدد البرامج المستوفية لمتطلبات كل مؤشر (الشكل (6))، نجد أن سبعة برامج من أصل الثمانية برامج قد استوفت متطلبات المؤشر (1): «برنامج التعلم»، كما استوفت خمسة برامج متطلبات المؤشر (2): «كفاءة البرنامج»، والمؤشر (3): «المعايير الأكاديمية

الشكل (7): النتائج التراكمية لمراجعة 74 برنامجًا أكاديميًا



الشكل (8): التغيير في أداء 20 برنامجًا تمت مراجعتها في المرحلة الأولى والثانية من مراجعة البرامج الأكاديمية



بالثقة». والجدير بالذكر أن 20 برنامجًا أكاديميًا من الـ 74 برنامجًا قد تم مراجعتها في المرحلة الأولى لمراجعة البرامج الأكاديمية، والتي امتدت من يناير 2009، إلى أكتوبر 2011. وبمقارنة نتائج المرحلتين الأولى والثانية من المراجعات التي تمت لهذه البرامج، نجد أن نسبة 35% من البرامج (7 برامج) قد تحسنت أدائها، في حين حافظ 55% (11 برنامجًا) على نفس الأداء، وتراجع أداء برنامجين حسب المبين في الشكل (8).

الجدول (2): نتائج عمليات مراجعة البرامج الأكاديمية لـ 74 برنامجًا حسب المستوى، ومجال التخصص في الطب والعلوم الصحية، وعلوم الحاسوب وتقنية المعلومات، وإدارة الأعمال، والحقوق، والهندسة

عدد البرامج	المستوى ومجال التخصص	جدير بالثقة	قدر محدود من الثقة	غير جدير بالثقة
2	برنامج بكالوريوس في مجال في الطب	1	صفر	1
5	برنامج بكالوريوس في مجال العلوم الصحية	5	صفر	صفر
2	برنامج ماجستير في مجال العلوم الصحية	1	صفر	1
12	برنامج بكالوريوس في مجال علوم الحاسوب وتقنية المعلومات	6	1	5
2	برنامج ماجستير في مجال علوم الحاسوب	1	صفر	1
30	برنامج بكالوريوس في مجال إدارة الأعمال	23	4	3
8	برامج ماجستير في مجال إدارة الأعمال	5	1	2
3	برامج بكالوريوس في مجال الحقوق	3	صفر	صفر
2	برنامج ماجستير في مجال الحقوق	2	صفر	صفر
8	برامج بكالوريوس في مجال الهندسة	4	3	1
المجموع: 74 برنامجًا في 27 كلية		51	9	14

البرامج الهجينة التي تهدف إلى تغطية أكثر من تخصص في نفس الوقت. ويثير إخفاق هذه البرامج لاستيفاء متطلبات المؤشر (1): «برنامج التعلّم» القلق، خاصة أنها تتركز في عدد من البرامج الحرفية التي يُعدّ عنوان وأهداف مؤهلها باتساع في المعارف والقدرات والمهارات، في حين لا يوفرها هيكل وبنية البرنامج. وبالتالي لا يخرج البرنامج خريجين قادرين على التنافس في سوق العمل.

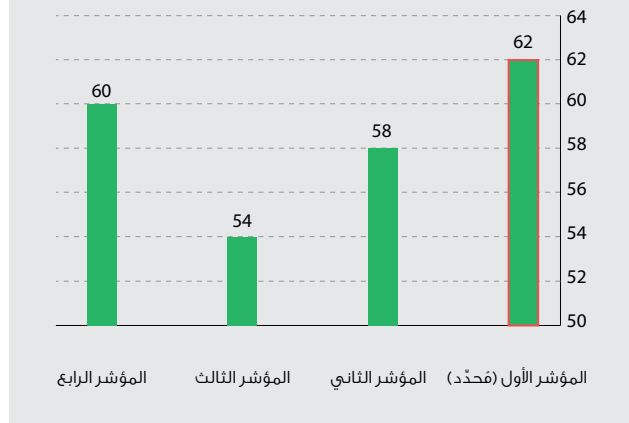
المؤشر (2): كفاءة البرنامج

لبي 58 برنامجًا من أصل 74 برنامجًا أكاديميًا متطلبات المؤشر (2): «كفاءة البرنامج»، حيث تمكنت المؤسسات التي تطرح هذه البرامج من توفير بنية تحتية، وتوفير هيئة أكاديمية مناسبة، إضافة إلى توفير الخدمات الأساسية الضرورية للطلبة، ومساندة الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، في حين مازال هناك قصور لدى بعض هذه المؤسسات وبالأخص فيما يتعلق بتحديد شروط قبول مناسبة، حيث تقترب سياسة القبول لدى عدد من مؤسسات التعليم العالي من سياسة الباب المفتوح، وذلك من خلال قبول جميع المتقدمين للبرنامج مباشرة أو من خلال إخضاعهم لدراسة مقررات استدراكية. غير أنّ هذه المقررات الاستدراكية في كثير من الأحيان تتسم بعدم التوازن، ولا توجد دراسات رسمية لتقييم فاعليتها في إعداد الطلبة للدراسة الجامعية، والاحتياجات المتصلة بالبرنامج وطبيعته. كما مازالت المساهمات البحثية للهيئة الأكاديمية محدودة؛ نتيجة النصاب الأكاديمي العالي لأعضاء الهيئة الأكاديمية، وعدم وجود خطة ناجعة على مستوى المؤسسة تطور القدرات البحثية للهيئة الأكاديمية، وتحفز البحث العلمي، وتأتي أهمية انخراط أعضاء الهيئة الأكاديمية في البحث العلمي لما لها من دور في تعزيز عمليتي التعليم والتعلم، خاصة فيما يتعلق بتخصص البرنامج، وضرورة أنّ تواكب مفردات المقررات أحدث الابتكارات في مجال التخصص، أما فيما يخص البرامج التي لم تستوف متطلبات هذا المؤشر، فقد كان نتيجة ضعف في البنية التحتية، وبالأخص في توفير مختبرات، وأجهزة، وبرمجيات مناسبة، والتأكد من عملها من خلال القيام بالصيانة الدورية لها، إضافة إلى الحاجة لتوفير هيئة أكاديمية مستقرة ومناسبة للتخصصات الفرعية في البرنامج، خاصة فيما يتصل بالبرامج المتعددة التخصصات، والتأكد من أن سيرة الطلبة المقبولين مناسبة لأهداف واحتياجات البرنامج.

المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخريجين

جاء أداء هذه البرامج في أضعف صورته في تلبية متطلبات المؤشر (3): «المعايير الأكاديمية للخريجين»، والتي لبي 54 برنامجًا

الشكل (9): عدد البرامج المستوفية لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة من أصل 74 برنامجًا أكاديميًا



عند تجميع عدد البرامج المستوفية لمتطلبات كل مؤشر (الشكل 9)، وتحليل نتائج المراجعات والاستنتاجات التي توصلت إليها لجان المراجعة المختلفة لجميع المراجعات التي تمت في المرحلة الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية، وتم نشر تقاريرها من خلال إطار عمل مراجعة البرامج في الكلية، نجد التالي:

المؤشر (1): برنامج التعلّم

كان أداء البرامج الأفضل من حيث تلبية متطلبات المؤشر (1): «برنامج التعلّم»، حيث استوفى 62 برنامجًا من أصل 74 برنامجًا أكاديميًا متطلبات هذا المؤشر، والذي جاء نتيجة المراجعات التي قامت بها هذه المؤسسات لهيكل ومفردات برنامجها الأكاديمي، ومقاييس محتوى البرنامج مع ما يقدم في برامج مماثلة لمؤسسات تعليم عالٍ محلية وإقليمية ودولية، إضافة إلى مواءمة البرنامج مع معايير الهيئات المهنية الدولية ذات الصلة متى ما توفر ذلك. كما أنّ جميع البرامج الأكاديمية التي تطرح في مملكة البحرين تبنت منهجية التعلم المبني على المخرجات، والذي لم يكن شائعًا عندما شرعت الإدارة في مراجعة البرامج الأكاديمية في العام 2009، حيث لم تكن لدى معظم هذه البرامج مخرجات تعلم واضحة، ويمكن للمتابع لتقارير المراجعات أن يجد، وبصورة عامة، تطورًا في بنية البرامج ومخرجات التعلم المطلوبة لها ولمقرراتها الدراسية. كما أنّ لدى البرامج الأكاديمية المطروحة حاليًا سياسات واضحة للتعليم والتعلم والتقييم، وإن كانت تحتاج إلى مراجعة وتطوير في بعض منها. غير أنّ 12 برنامجًا لم يستوف متطلبات المؤشر (1): «برنامج التعلّم»؛ نتيجة ضعف بنية البرنامج من ناحية العمق والسعة، وغياب بعض المفردات الأساسية وخاصة في

العمليات التي تقوم بها الكلية في ضمان جودة البرنامج ومخرجاته؛ نتيجة عبء التدريس العالي الذي تقوم به القيادة العليا للبرنامج بمن فيهم العميد ورئيس القسم؛ مما لا يمنحهم الوقت والمساحة اللازمة لإدارة البرنامج بصورة قيادية فاعلة، ولتطوير عمليات الجودة فإنه يجب على القائمين على البرنامج العمل على دمج الآليات المختلفة لضمان جودة ما يقدم، من خلال تنفيذها بصورة منتظمة ومتكاملة، مع قياس مدى فاعليتها وتطويرها؛ لضمان استمرارية تطور هذه البرامج لتواكب التطور في التعليم العالي والتخصص بشكل أساسي.

الزيارات التتبعية

تعدّ الزيارة التتبعية التي تقوم بها الإدارة جزءاً من منظومة ضمان الجودة والتحسين المستمر، حيث تطبق الزيارة التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار «مراجعة البرامج في الكلية»، وصدر في حقها حكم: «قدّر محدود من الثقة»، أو «غير جدير بالثقة»، حيث يتم تقييم التقدم المتحقق في البرنامج استناداً إلى إطار المراجعة المنشور، وسياسات وإجراءات هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، وتركز الزيارة التتبعية على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة، وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشر من المؤشرات الأربعة، تصدر لجنة المراجعة التي تقوم بالزيارة التتبعية حكمها فيما إذا كانت تلك التوصية «معالجة كلياً»، «معالجة جزئياً»، أو «غير معالجة»، كما تصدر حكماً إجمالياً فيما إذا كان هناك «تقدم جيد»، «تقدم ملائم»، أو «تقدم غير ملائم» في معالجة التوصيات بشكل عام.

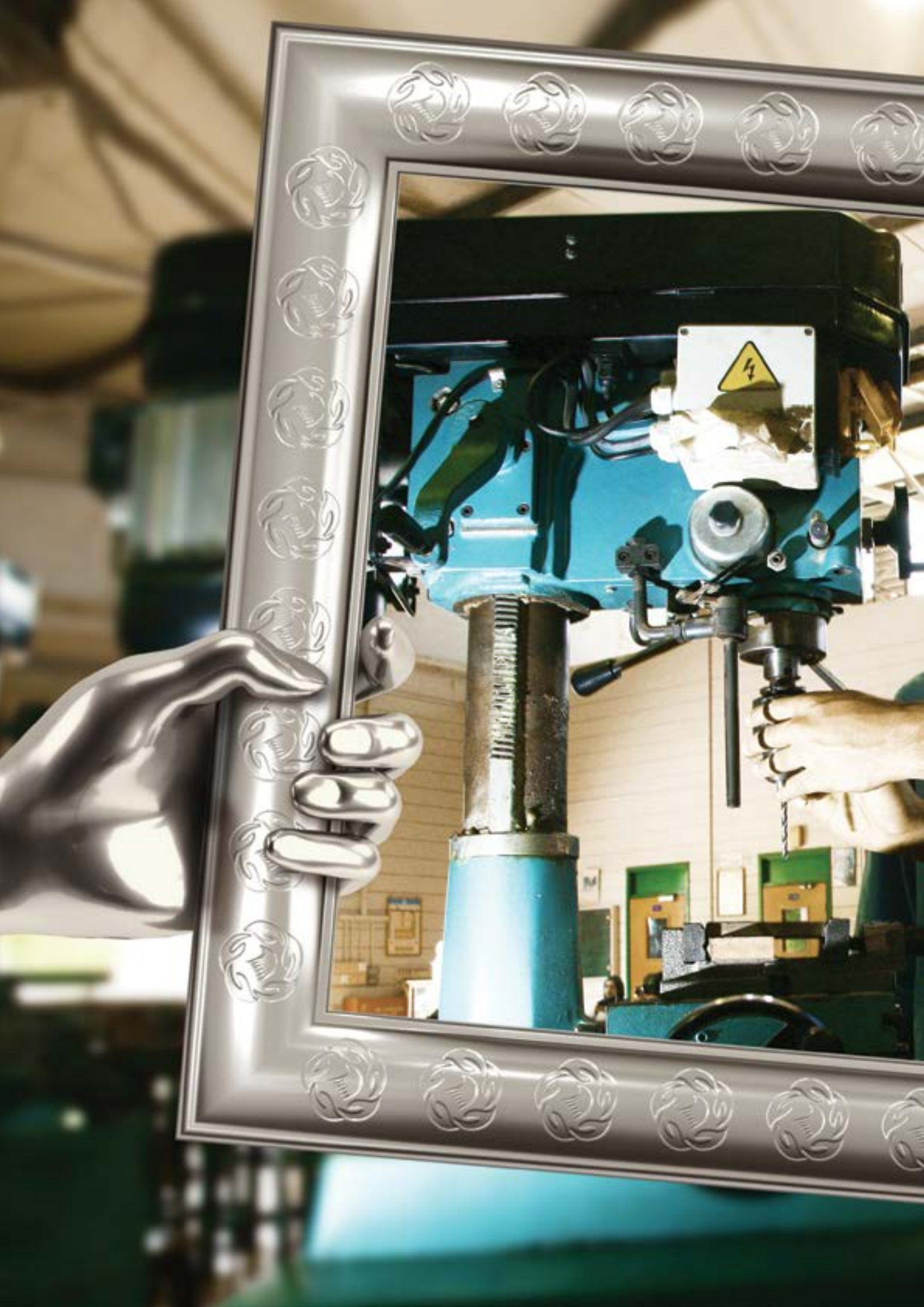
وفي العام الأكاديمي 2015 - 2016، قامت الإدارة بإجراء زيارة تتبعية واحدة قيمت من خلالها مستوى التقدم في برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات، والذي يطرح من قبل مؤسسة تعليم عالٍ، حيث حصل البرنامج على حكم: «تقدم ملائم»، نتيجة قيام المؤسسة بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة، خاصة تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديره، والمعايير الأكاديمية، وعليه فليست هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية أخرى للبرنامج.

فقط من الـ 74 برنامجاً أكاديمياً متطلبات هذا المؤشر، فبالرغم من تطوير برنامج التعلم في عدد من البرامج المطروحة كما ذكر أعلاه، إلا أنّ سياسات القبول في أغلب هذه البرامج كانت أقرب إلى سياسة الباب المفتوح، كما أنّ غياب برنامج تأهيلي/ تمهيدي مناسب يستطيع أن يُعدّد الطالب المقبول لمتطلبات البرنامج الأساسية قد ساهم - وبشكل رئيس - في أن يتم تقديم البرنامج فعلياً بصورة لا تتناسب من حيث العمق والسعة مع المفردات المنصوص عليها في برنامج التعلم، وفي نوع ومستوى البرنامج، وقد نتج عن ذلك استخدام أدوات تقييم لا تتناسب مع مخرجات التعلم المطلوبة، ومواصفات الخريجين، والدرجة العلمية للمؤهل، خاصة تلك المتصلة بالمهارات العليا، ومهارات التحليل وحل المشكلات، ويتجلى ذلك بصورة أكثر وضوحاً في المقررات النهائية، ومشروعات التخرج، خاصة في البرامج التي تتعلق بمؤهلات مهنية، كما أنّ عدم وجود آليات رسمية للمقاييس المرجعية للمستوى الأكاديمي لطلبة البرنامج وخريجيه لا يُمكن القائمين على البرنامج من ضمان أن مستوى أداء الطلبة والخريجين متوافق مع البرامج المماثلة محلياً وإقليمياً ودولياً، كما استفادت بعض البرامج من وجود سياسة للاعتدال الداخلي والخارجي؛ للتأكد من رصانة أدوات التقييم، وضمان ملاءمتها لمخرجات التعلم المراد التحقق من مدى اكتساب الطالب لها، غير أنّ هذه الآليات مازالت في بدايتها، وإن كان تأثيرها الإيجابي قد تم ملاحظته في عدد من البرامج، كما أنشأت أغلب الكليات والأقسام، بناءً على التوصيات المتضمنة في تقارير المراجعة، مجالس استشارية تضم في عضويتها خبراء من ذوي التخصص، وأرباب الأعمال، وخريجي البرنامج، ساهموا في إثراء وتطوير البرنامج ومخرجاته؛ لتتناسب واحتياجات سوق العمل.

المؤشر(4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

استوفى 60 برنامجاً من الـ 74 برنامجاً أكاديمياً متطلبات المؤشر (4): «فاعلية إدارة وضمان الجودة»، والجدير بالذكر أنّ جميع البرامج التي تمّ نشر تقارير مراجعاتها في العام الأكاديمي 2015-2016 (17 برنامجاً) تمكنت من استيفاء متطلبات هذا المؤشر؛ نتيجة الاستمرار في تأصيل المبادئ الرئيسة لضمان الجودة، ودور الهيئة الأكاديمية والإدارية في ضمان جودة ما يتم تقديمه، غير أنه، وبالرغم من ذلك، فإن انعكاس هذه العمليات الداخلية للمؤسسة ما زال في مراحله الأولى خاصة فيما يتعلق بضمان جودة المعايير الأكاديمية للخريجين، وذلك في كثير من الأحيان؛ نتيجة عدم الاستقرار، وعدم الانتظام في تنفيذ عمليات ضمان الجودة، إضافة إلى الضعف في عملية متابعة فاعلية





مقدمة

وشكلت نسبة المؤسسات الحاصلة على تقدير: «جيد» في الفاعلية بوجه عام 59%، وجاءت المؤسسات الحاصلة على تقدير: «مرض» ثاني أعلى نسبة بمعدل 33%، في حين شكلت المؤسسات الحاصلة على تقدير: «ممتاز» نسبة 7%؛ متمثلة في مؤسستين تدريبيتين. وبالنظر إلى نتائج أداء مؤسسات التدريب المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والتي تمثل 23 مؤسسة تدريبية من أصل مجموع مؤسسات التدريب البالغ عددها 27 مؤسسة، وحسب المبين في الشكل (10)؛ ظهرت 16 مؤسسة بمستوى: «جيد» أو أفضل، بنسبة 69%، في حين حصلت المؤسسات السبع الأخرى على تقدير: «مرض»، بنسبة 30%، وخلال الفترة ذاتها، قامت الإدارة بمراجعة أربع مؤسسات مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، حصلت إحداها على تقدير: «ممتاز»، وأخرى على تقدير: «جيد»، في حين حصلت المؤسستان المتبقيتان على تقدير: «مرض» في الفاعلية بوجه عام.

في يوليو 2016، أنهت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني المرحلة الثالثة من دورة المراجعات الثالثة التي بدأتها في أبريل 2015، مستكملةً بذلك مراجعة أداء 36 مؤسسة تدريب إلى الآن خلال هذه الدورة وفق إطار مراجعة مُحَدَّث؛ تم تطبيقه على مراجعات الدورة الثالثة، ومن أصل مجموع هذه المؤسسات التدريبية، خضعت 27 مؤسسة منها للمراجعة في المرحلتين الثانية والثالثة، وذلك خلال العام الأكاديمي 2015-2016، كان من بينها 23 مؤسسة تدريب مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية¹، وأربع مؤسسات مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، ويوجز هذا التقرير نتائج هذه المراجعات خلال العام الأكاديمي 2015 - 2016، كما يتناول نتائج المراجعات التراكمية للدورة الثالثة ومقارنة نتائجها بما يقابلها بالدورة الثانية، بالإضافة إلى نتائج زيارات المتابعة التي قامت بها الإدارة.

نتائج مراجعات المرحلتين الثانية والثالثة من الدورة الثالثة

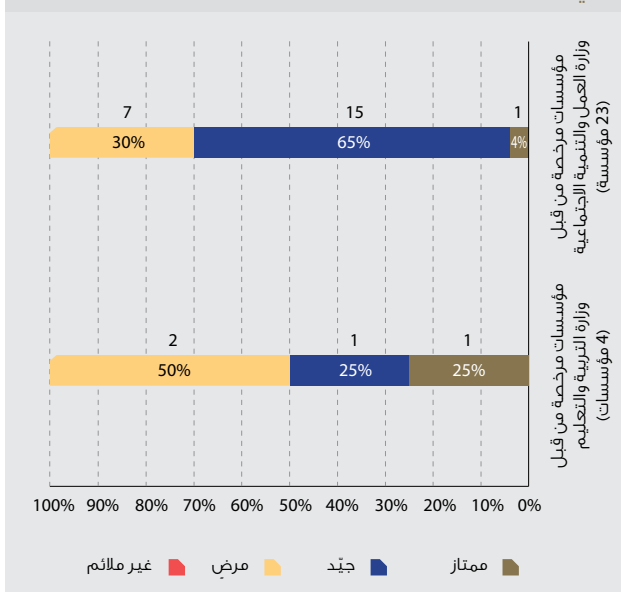
مدى فاعلية مؤسسة التدريب بوجه عام

بعد الحكم على فاعلية المؤسسة بوجه عام خلاصة الحكم على مدى فاعلية مؤسسة التدريب في رفع مستوى إنجاز المتدربين وتلبية احتياجاتهم والأطراف ذات العلاقة؛ إذ يعتمد فريق المراجعة على ما تم التوصل إليه في الحكم على الأسئلة الرئيسية الخمسة كأساس يُستند إليه؛ للتوصل إلى الحكم على الفاعلية بوجه عام. ويركز الإطار العام للمراجعة في الدورة الثالثة على المعايير الأساسية نفسها المعتمدة في الدورة الثانية والمتمثلة في خمسة أسئلة رئيسة تتناول: إنجاز المتدربين، وفاعلية طرق التعليم والتدريب والتقييم، والبرامج المقدمة في مؤسسة التدريب، ومدى دعم المتدربين وإرشادهم لرفع إنجازهم، إضافة إلى مدى التأثير الذي تحققه القيادة والإدارة في تعزيز جودة ما يتم تقديمه، وانعكاسه على مستوى أداء المؤسسة.

ومن أصل مجموع مؤسسات التدريب البالغ عددها 27 مؤسسة تمت مراجعتها في المرحلتين الثانية والثالثة خلال دورة المراجعات الثالثة في العام الأكاديمي 2015-2016، ظهرت نتائج جميع المؤسسات بمستوى: «مرض» أو أفضل،

¹ وزارة العمل سابقاً.

الشكل (10): تحليل الدرجات الممنوحة لـ «الفاعلية بوجه عام» في الدورة الثالثة من المراجعات (المرحلتان الثانية والثالثة)



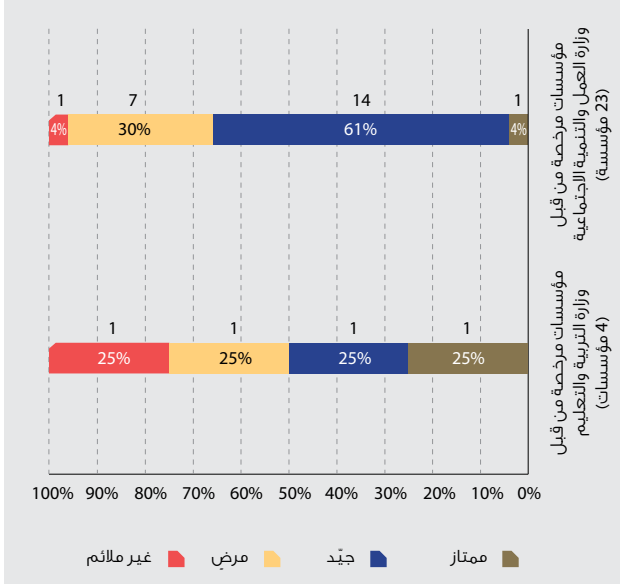
قدرة مؤسسات التدريب على التحسن والتطور

تعد قدرة المؤسسة على التحسن والتطور أحد التغييرات التي طرأت على الإطار العام للمراجعة المحدث في الدورة الثالثة للمراجعات، حيث كان فريق المراجعة في الدورة الثانية يقيّم القدرة على التحسن والتطور باعتباره عنصرًا مساندًا في الحكم على مدى فاعلية المؤسسة بوجه عام، في حين أصبح فريق المراجعة في الدورة الثالثة يصدر حكمًا منفصلاً يتعلق بقدرة المؤسسة على التحسن والتطور. ويركز هذا الحكم على تاريخ التحسن لدى المؤسسة، وأثر المبادرات التي اتخذتها لتعزيز وصل التحسينات في السنوات الأخيرة على جودة ما يتم تقديمه، وعلى وجه الخصوص يركز المراجعون على تلك المبادرات التي تهتم برفع مستوى إنجاز المتدربين، ومعدلات الاستمرارية، والتسجيل في برامجها، ومدى فاعلية إدارة المؤسسة في عمليات التخطيط الاستراتيجي وتحسين الجودة بصورة مستمرة.

وحسب ما هو موضح في الشكل (11)، فمن أصل الـ 27 مؤسسة تدريبية التي خضعت للمراجعة في المرحلة الثانية والثالثة من الدورة الثالثة للمراجعات في العام الأكاديمي 2015-2016، حصلت 92% منها على تقدير: «مرض» أو أفضل، في حين نالت مؤسستان تدريبيتان تقدير: «غير ملائم»، ومن أصل 23 مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ظهر 95% منها بمستوى: «مرض» أو أفضل، في القدرة على التحسن والتطور، حيث حصلت 14 مؤسسة على تقدير: «جيد» بنسبة 61%، وسبع مؤسسات على تقدير: «مرض» بنسبة 30%، في حين حققت مؤسسة تدريبية واحدة تقدير: «ممتاز»، وفيما يخص المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، فقد ظهرت ثلاث مؤسسات تدريبية من أصل أربع بمستوى: «مرض» أو أفضل، حيث حافظت مؤسسة واحدة على تقديرها الممتاز في الدورتين، في حين حصلت مؤسسة واحدة على تقدير: «غير ملائم» في قدرتها على التحسن.

والجدير بالذكر أن التحسن في نتائج الدورة الثالثة فيما يتعلق بقدرة المؤسسة على التحسن يُعزى إلى المبادرات التي اتخذتها معظم المؤسسات التي ظهرت بمستوى: جيد أو أفضل في التركيز على رفع مستوى إنجاز المتدربين، من خلال تحسين جودة عمليات التعليم والتدريب والتقييم، إضافة إلى وضع إستراتيجيات واضحة المعالم، والتي تركز بشكل رئيس على الصرامة في عمليات التخطيط والتحسين المستمر.

الشكل (11): تحليل الدرجات الممنوحة لـ «قدرة مؤسسة التدريب على التحسن والتطور» في الدورة الثالثة من المراجعات (المرحلتان الثانية والثالثة)



مدى إنجاز المتدربين

تركز عملية المراجعة على قياس أثر ما تبذله المؤسسة من إجراءات تطوير وتنفيذ عمليات ضمان الجودة، لمعرفة مدى جدوى عملية التدريب على المخرجات، وبالأخص تلك التي تنعكس على إنجاز المتدربين؛ إذ يتناول هذا السؤال الرئيس مدى ما يحققه المتدربون من تطوير لمهاراتهم ومعارفهم المهنية والكفايات المناسبة ذات الصلة، وقدرتهم على الحصول على المؤهلات التي يطمحون إليها، وتحقيقهم مخرجات التعلم المطلوبة، ويعدّ هذان المعياران هما معياري الثقل الخاص بالسؤال الرئيس الأول، كما يركز هذا السؤال على معايير أخرى تعكس مستوى التقدم الذي يحرزه المتدربون في البرنامج وعبر المستويات، مقارنة بمستوى تحصيلهم المسبق، إلى جانب مدى كفاءة المتدربين وتحفيزهم الذاتي، ومدى التزامهم تجاه خبرة التعلم المقدمة لهم.

ومن خلال تحليل نتائج المراجعة التي حققتها المؤسسات التدريبية في هذا السؤال الرئيس في المرحلتين الثانية والثالثة من الدورة الثالثة للمراجعات خلال العام الأكاديمي 2015 - 2016، وكما هو موضح في الشكل (12)، حازت 74% من المؤسسات

مدى فاعلية التعليم والتدريب والتقييم

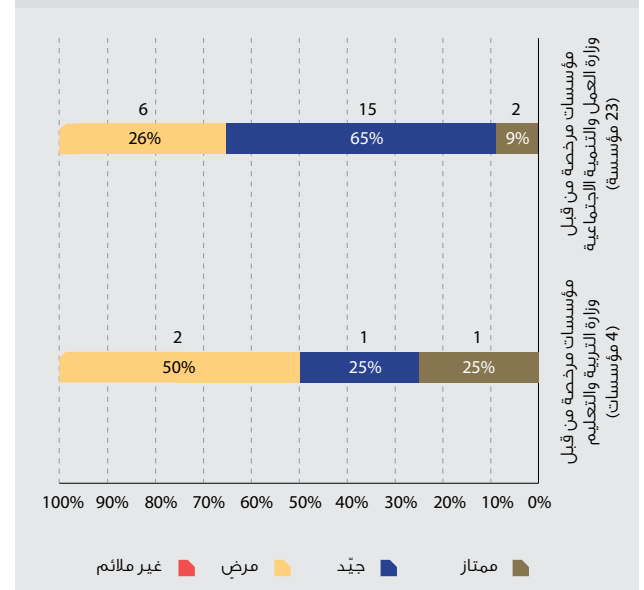
يركز المراجعون عند تقييم هذا السؤال الرئيس على مدى تحضير الدروس، وخصص التدريب، وكيفية تقديمها بشكل جيد يعزز من خبرة التعلم، ومدى مشاركة المتدربين بطريقة فاعلة في الدروس، وتقييمهم، وتزويدهم بالتغذية الراجعة المناسبة، وكذلك مدى تلبية احتياجات المتدربين الفردية ومتطلبات الدورة. ويعد معيارا فاعلية طرق التعليم/ التدريب، ودقة طرق التقييم هما معيارا الثقل في الحكم على هذا السؤال الرئيس، كما يقيم المراجعون مدى تمكين المتدربين من تطوير مهارات التفكير العليا، ومهارات حل المشكلات، ومدى الاستفادة من المصادر والمواد التعليمية المتاحة في إثراء خبرة تعلم المتدربين. ويستند فريق المراجعة - عند إصدار الحكم في هذا السؤال - على ملاحظة الدروس أو حصص التدريب، والاجتماع مع المتدربين الحاليين والسابقين، والمدرسين والأطراف ذات العلاقة، ومراجعة عينات من أعمال المتدربين، ومواد التقييم وغيرها من المواد التعليمية والتدريبية ذات الصلة.

يلخص الشكل (13) الدرجات التي حاز عليها السؤال الرئيس الثاني فيما يتعلق بفاعلية التدريب والتعليم والتقييم في المؤسسات التي تمت مراجعتها في المرحلتين الثانية والثالثة من الدورة الثالثة للمراجعات في العام الأكاديمي 2015-2016، والتي تشمل 23 مؤسسة مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وأربع مؤسسات مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم. فقد ظهرت جميع المؤسسات التي خضعت للمراجعة في هذه الفترة بمستوى: «مرضٍ» فما فوق، حيث حصلت 16 مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على تقدير: «جيد» بنسبة 70%، فيما حققت نسبة 30% من المؤسسات الأخرى تقدير: «مرضٍ»، في حين حصلت مؤسسة واحدة مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم على تقدير: «ممتاز»، ومؤسسة أخرى على تقدير: «جيد» في هذا السؤال الرئيس.

ويُعزى التحسن في نتائج الدورة الثالثة فيما يتعلق بفاعلية التعليم والتدريب والتقييم إلى تحسن في إستراتيجيات وطرق التدريب، والتي انعكست على فاعلية أكبر في الدروس التي بدأت تنحو نحو مشاركة أكبر للمتدربين في العملية التعليمية التعلمية، وألا يكون المدرب هو محور العملية التعليمية في أغلب فترات الحصة التدريبية. كذلك تعزز الاهتمام بأساليب تقييم المتدربين، والاحتفاظ بسجلات الإنجاز بشكل أفضل؛ إذ

المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على تقدير: «جيد» أو أفضل، والمتمثلة في 17 مؤسسة من أصل 23 مؤسسة، وتجدر الإشارة إلى أن مؤسستين تدريبيتين حصلتا على تقدير: «ممتاز»، ومن أصل أربع مؤسسات تدريب مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم تمت مراجعتها خلال الفترة نفسها، ظهر مستوى المؤسسات الأربع بمستوى: «مرضٍ» أو أفضل، إلا أن من بينها مؤسسة واحدة حافظت على تقدير: «ممتاز» في هذا السؤال الرئيس للمرة الثانية، مقارنة بالدورة السابقة للمراجعات والذي انعكس إيجابا على فاعلية المؤسسة بوجه عام، وقد جاءت محصلة المهارات والكفايات المهنية الفاعلة المكتسبة لدى المتدربين، وتحقيقهم مخرجات التعلم المطلوبة كأحد أبرز نقاط القوة التي تميزت بها مؤسسات التدريب التي حققت مستوى جيدا أو أفضل، ويُعزى ذلك التطور إلى زيادة وعي مؤسسات التدريب لأهمية تقديم الدعم والإرشاد للمتدربين ضمن آلية محددة ومطبقة، تساعد المتدربين على تحقيق أفضل النتائج، في حين مازالت بعض المؤسسات تشهد تعثرا في تحسين إنجاز المتدربين، وبالتحديد فيما يخص مستوى التقدم الذي يحرزه المتدربون.

الشكل (12): تحليل الدرجات الممنوحة لـ «إنجاز المتدربين» في الدورة الثالثة من المراجعات (المرحلتان الثانية والثالثة)

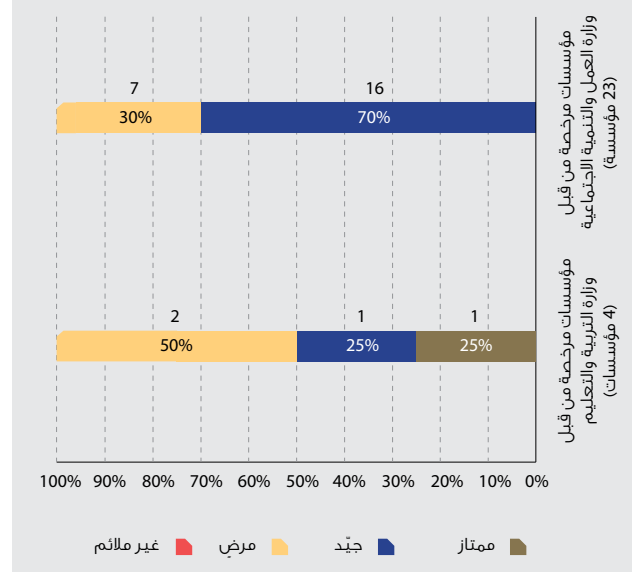


المؤسسات ذات المستوى المرضي. كما تجدر الإشارة إلى أن من بين تلك المؤسسات، حازت ثلاث منها على تقدير: «ممتاز» في هذا السؤال الرئيس؛ إذ حافظت إحداها على مستواها من الدورة السابقة للمراجعات، فيما تطورت المؤسسات الأخرتان عما كانتا عليه في السابق. وفيما يتعلق بالمؤسسات التدريبية المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، فقد حازت المؤسسات الأربع على تقدير: «مرضٍ» أو أفضل؛ كما حافظت مؤسسة واحدة على تقديرها الممتاز، وارتفع مستوى أخرى إلى الجيد، فيما حافظت المؤسسات الأخرتان على تقديرهما المرضي.

ومن خلال تحليل أبرز نقاط القوة، ظهرت المؤسسات ذات المستوى الأفضل في تقديم البرامج بممارسات جيدة في تحليل احتياجات السوق وتلبية متطلباته، ودعم البرامج بمصادر التعلم الكافية ذات النوعية والجودة المناسبة، كما زاد الوعي لديهم بأهمية التركيز على عملية تخطيط وهيكلية البرامج ضمن سياسات واضحة تضمن جودة مخرجات التعلم المطلوبة. في المقابل، فما زالت بعض المؤسسات لا تولي أهمية دعم البرامج بمجموعة من الأنشطة اللاصفية ذات الصلة أهمية كبيرة، خاصة في المؤسسات التي تعدّ الأنشطة الإثرائية اللاصفية محوراً أساسياً وداعماً للعملية التعليمية.

تتسم معظم الدورات بقدر مناسب من أساليب التقييم، حيث أصبحت أكثر صرامة في المؤسسات الجيدة، ومصممة لقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة، وخضوعها لعمليات تحقق وتدقيق شامل.

الشكل (13): تحليل الدرجات الممنوحة لـ «فاعلية التعليم والتدريب والتقييم» في الدورة الثالثة من المراجعات (المرحلتان الثانية والثالثة)

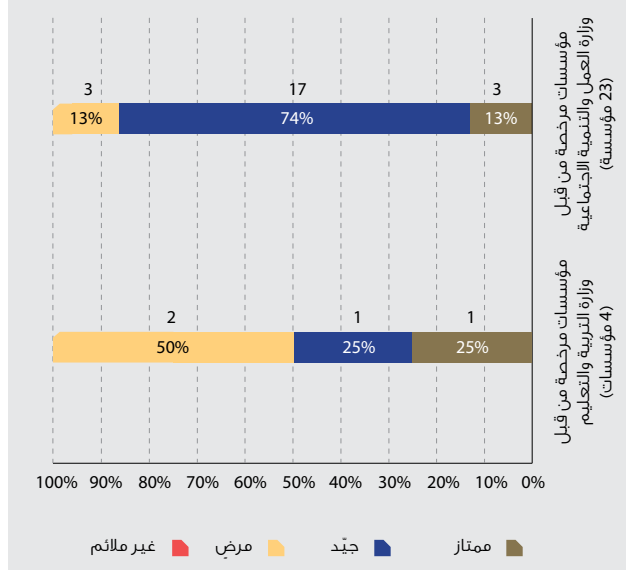


مدى تلبية البرامج لاحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة

تعد البرامج المقدمة أحد أبرز الملامح التي تميز مؤسسات التدريب عن غيرها؛ إذ يركز السؤال الرئيس الثالث من خلال معاييرها على هذا الجانب. وتعدّ آلية تحليل احتياجات سوق العمل وتلبيتها لحاجات ومتطلبات المتدربين والأطراف ذات العلاقة، وعملية تصميم، وهيكلية، وتخطيط البرامج من أهم المعايير التي تحدد جودة وفاعلية تلك البرامج المقدمة من قبل مؤسسات التدريب. وفيما يتعلق بمؤسسات التدريب التي تقدم البرامج المهنية، فتتعلق الأحكام أيضاً بمحتوى وملاءمة البرامج المقدمة للمستويات المطلوبة في مجال العمل.

فيما يتعلق بالمؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، يشير الشكل (14) إلى ارتفاع نسبة المؤسسات الحاصلة على تقدير: «جيد» أو أفضل عن تلك الحاصلة على تقدير: «مرضٍ» بنسبة 87%، مقابل 13% في

الشكل (14): تحليل الدرجات الممنوحة لـ «تلبية البرامج لاحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة» في الدورة الثالثة من المراجعات (المرحلتان الثانية والثالثة)



الشكل (15): تحليل الدرجات الممنوحة لـ «جودة دعم المتدربين وإرشادهم» في الدورة الثالثة من المراجعات (المرحلتان الثانية والثالثة)

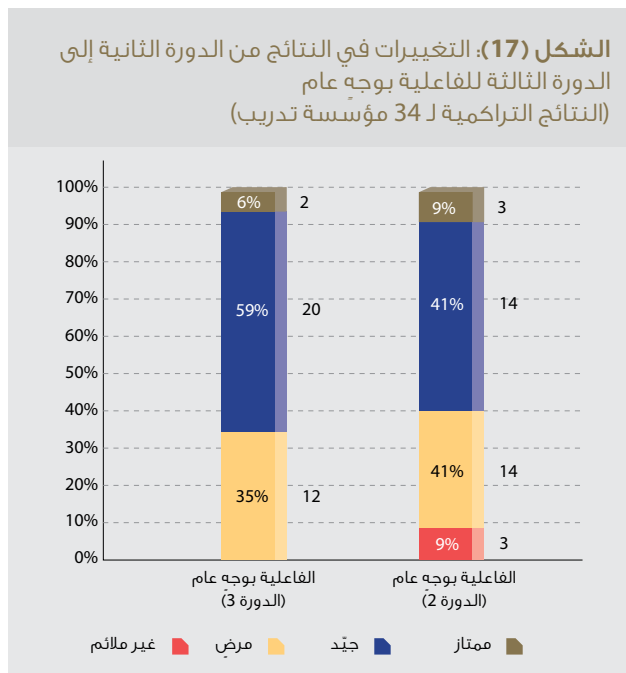


يلخص الشكل (16) الدرجات التي حاز عليها السؤال الرئيس الخامس فيما يتعلق بفاعلية القيادة والإدارة والحوكمة للمؤسسات التي تمت مراجعتها في المرحلتين الثانية والثالثة من الدورة الثالثة للمراجعات في العام الأكاديمي 2015-2016.

يلخص الشكل (15) الدرجات التي حاز عليها السؤاأل الرئيس الرابع فيما يتعلق بجودة الدعم والإرشاد المقدمة للمتدربين في المؤسسات التي تمت مراجعتها في المرحلتين الثانية والثالثة من الدورة الثالثة للمراجعات في العام الأكاديمي 2015-2016، والتي تشمل 23 مؤسسة تدريب مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وأربع مؤسسات تدريب مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم. فقد ظهرت جميع المؤسسات التي خضعت للمراجعة في هذه الفترة بمستوى: «مرضٍ» فما فوق، حيث حصلت أربع مؤسسات مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على تقدير: «ممتاز» بنسبة 17%، وحصلت 12 مؤسسة على تقدير: «جيد» بنسبة 52%. ومن أصل الأربع مؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، حصلت مؤسسة واحدة على تقدير: «ممتاز»، وأخرى على تقدير: «جيد»، فيما حصلت المؤسسات الأخرى على تقدير: «مرضٍ» في هذا السؤاأل الرئيس.

والجدير بالذكر أن التحسن في نتائج الدورة الثالثة فيما يتعلق بالدعم والإرشاد يُعزى إلى الاهتمام الأكبر من قبل شريحة متزايدة من مؤسسات التدريب بوضع سياسة وآليات واضحة تحدد المسؤوليات، وأوجه الدعم والإرشاد المقدمين. كذلك توجد أمثلة ناجحة في أثر الدعم والإرشاد الفردي المقدم خصوصا للمتدربين المسجلين في البرامج ذات الاعتماد الخارجي للإعداد والتهيئة للامتحانات الخارجية؛ مما انعكس أثره في تحقيق إنجاز أفضل ونسب نجاح عالية. إضافة إلى ذلك، اهتم عدد ملحوظ من هذه المؤسسات بالتواصل الفاعل قبل وأثناء وبعد الدورات مع أرباب الأعمال خصوصا أثناء التهيئة لإطلاعهم على الإجراءات وكذلك في نهاية الدورات، بتزويدهم تقارير تفصيلية مفيدة عن أداء المتدربين ونتائجهم.

الدورة الثانية من المراجعات أيضًا. وبمقارنة النتائج بين الدورتين وحسب ما هو موضح في الشكل (17)، نجد أن هناك تحسنًا بشكل عام في درجات الفاعلية بوجه عام لمؤسسات التدريب، حيث ارتفعت نسبة مؤسسات التدريب التي حصلت على تقدير: «جيد» أو أفضل من 50% في الدورة الثانية إلى 65% في الدورة الثالثة، بالرغم من وجود تراجع طفيف في المؤسسات الحاصلة على تقدير: «ممتاز»؛ نظرًا لاعتماد الإطار العام للمراجعة على محددات أوضح للحكم على فاعلية المؤسسة بوجه عام. علاوة على ذلك، لم تحصل أي مؤسسة على تقدير: «غير ملائم».

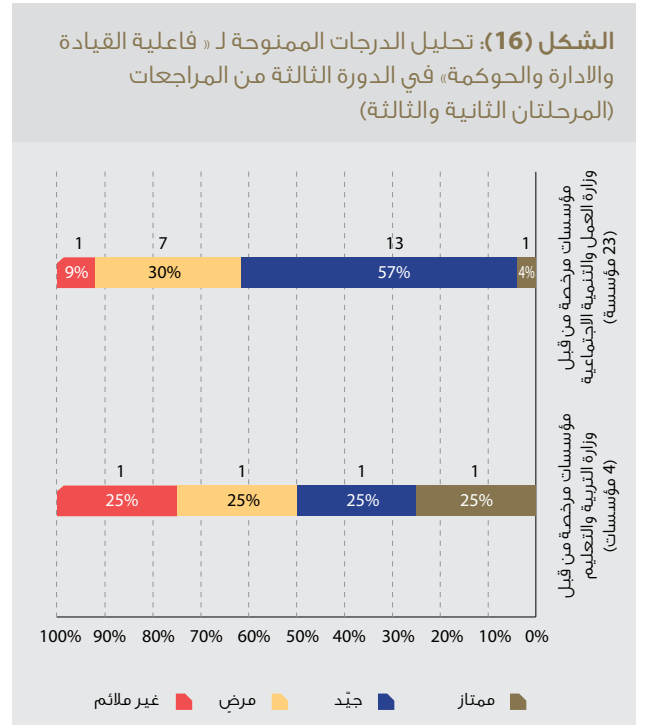


ومن جهة أخرى يشير الشكل (18) إلى أن هناك تحسنًا بفارق نقطة واحدة على الأقل فيما نسبته 29% من مؤسسات التدريب التي تم مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة. كذلك نجحت 56% من المؤسسات في الحفاظ على مستوى أدائها بوجه عام بين الدورتين، بالرغم من رفع سقف المعايير في الدورة الثالثة. في حين شهدت درجات 15% من مؤسسات التدريب انخفاضًا في مستوى الأداء بفارق نقطة واحدة.

وقد وُجد أن المؤسسات التي حققت تطورًا واضحًا ما بين الدورة الثانية والثالثة هي المؤسسات التي عملت ضمن خطط إستراتيجية مدروسة، ورصدت خطط عمل محددة تركز على تحسين إنجاز المتدربين، والعمل على إكسابهم

فقد ظهرت 91% من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية التي خضعت للمراجعة في هذه الفترة بمستوى: «مرض» فما فوق، حيث حصلت 13 مؤسسة من أصل المؤسسات الـ 23 على تقدير: «جيد» بنسبة 57%. وفي المقابل حصلت مؤسسات بما يمثل 9% على تقدير: «غير ملائم». وفيما يخص المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم فقد ظهرت ثلاث مؤسسات من أصل أربع بمستوى: «مرض» أو أفضل، حيث حافظت مؤسسة واحدة على تقدير: «ممتاز» في الدورتين فيما حصلت مؤسسة واحدة على تقدير: «غير ملائم».

والجدير بالذكر أن التحسن في نتائج الدورة الثالثة فيما يتعلق بفاعلية القيادة والإدارة والحوكمة يُعزى إلى الاهتمام الأكبر من قبل شريحة متزايدة من مؤسسات التدريب بوضع سياسات وآليات واضحة لقياس الجودة الداخلية، ومتابعة وتنفيذ الخطط الإستراتيجية، ونظام المراقبة الفاعلة، وإدخال الأنظمة المتطورة إلى مراقبة وتحليل مستويات إنجاز المتدربين.



مقارنة بين نتائج الدورتين الثانية والثالثة في الفاعلية بوجه عام

من أصل مجموع 36 مؤسسة تدريب تمت مراجعتها في الدورة الثالثة للمراجعات، خضعت 34 مؤسسة منها للمراجعة في

المعارف والمهارات المهنية التي تصب في بناء وصقل قدراتهم العملية في شتى المجالات والتخصصات، وأن دور قيادة وإدارة تلك المؤسسات ظهر بشكل جلي في المتابعة الحثيثة لمراقبة الأداء، والعمل على رصد فرص التحسين، ووضع المبادرات، والتحقق من إنجازها. إلى جانب ذلك تبين بوضوح انعكاس أثر جودة وفاعلية التعليم والتدريب والتقييم على الفاعلية بوجه عام، حيث اهتمت مؤسسات التدريب بشكل أكبر باختيار المدربين ذوي الخبرة والكفاءة، والذين وظفوا طرق التعليم والتدريب المتنوعة. وكذلك الاهتمام بشكل أكبر برصانة طرق التقييم وأساليبها.

كما ظهر بعض التحسن في صياغة السياسات والإجراءات المتعلقة بنظم ضمان الجودة الداخلي، إلا أنه بحاجة إلى تطبيقه بشكل تام؛ ليشمل جميع هذه السياسات، وما يتطلبه من تدقيق وتحقق داخلي؛ لينعكس أثر ذلك على جودة ما يتم تقديمه ليتخطى مرحلة التدقيق الإداري والسطحي في الغالب. إضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات الأقل فاعلية لاتزال تحتاج إلى تعزيز مشاركة المتدربين أثناء التدريب من خلال توسيع نطاق طرق التدريب، وتحسين أساليب التقييم ومن ثم تلبية الاحتياجات التعليمية المختلفة للمتدربين.

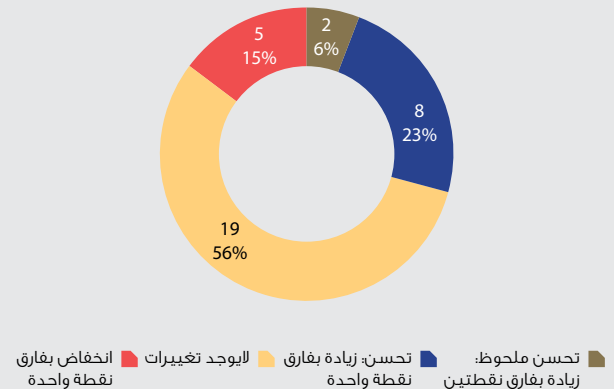
أ: تقدم كافٍ.

ب: قيد التقدم.

ج: تقدم غير كافٍ.

وفي العام الأكاديمي 2015 - 2016، تم إجراء خمس زيارات متابعة، أربع منها لمؤسسات مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، تتمحور برامجها المقدمة في اللغة الإنجليزية أو دروس التقوية أو كليهما معاً، ومؤسسة واحدة مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. وبإلصاق الشكل (19) نتائج هذه الزيارات؛ إذ حققت إحدى المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم تحسناً مقبولاً في استيفاء بعض التوصيات الواردة في تقرير المراجعة بعد خضوعها لزيارتي المتابعة الأولى والثانية، في حين لم تحقق بقية المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم أي تحسن يذكر. كما لم تُحدث المؤسسة المرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أي تقدم يُذكر في استيفاء توصيات المراجعة عند زيارة المتابعة الأولى لها. ويُعزى التراجع في مستوى المؤسسات إلى عدم فاعلية طرق التدريب التي أخفقت في مشاركة المتدربين وتحفيزهم خلال الدورات، كما لاتزال طرق التقييم وحفظ سجلات المتدربين الملائمة أمراً يعوق إنجاز المتدربين وأداءهم.

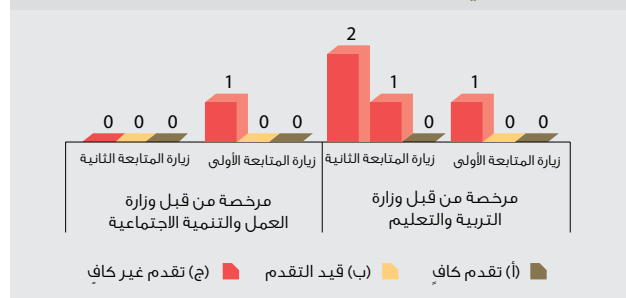
الشكل (18): التغييرات في النتائج من الدورة الثانية إلى الدورة الثالثة للفاعلية بوجه عام (النتائج التراكمية لـ 34 مؤسسة تدريب)



زيارات المتابعة للعام الأكاديمي 2015 - 2016

بناء على التوصيات التي يتوصل إليها فريق المراجعة، فإنه يجب على المؤسسة الشروع في وضع خطة العمل المبنية على أساس تلك التوصيات. وبدورها تقوم إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني بمراجعة خطط العمل المقدمة من

الشكل (19): تحليل الدرجات الممنوحة لزيارات المتابعة في العام الأكاديمي 2015 - 2016







مقدمة

مدى تأثير العمليات، وآليات ضمان الجودة على المخرجات بصورة مباشرة، متمثلة في أدوار القيادة المدرسية وتأثيرها على جميع ما يتم تقديمه. ويبين الشكل (20) أحكام الفاعلية العامة للمدارس التي تمت مراجعتها في العام الدراسي 2015 - 2016، حيث حصل ما نسبته 20% من المدارس على تقدير: «ممتاز»، و16% على تقدير: «جيد»، و34% على تقدير: «مُرَضٍ»، في حين حصلت 30% من المدارس على تقدير: «غير ملائم»، وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه قد خضعت 6 من المدارس التي حصلت على تقدير: «ممتاز» في الدورة السابقة إلى إجراءات المراجعة الخاصة، وجاءت نتائج 5 منها لتؤكد ثبات تقدير: «ممتاز» لها، في حين حصلت مدرسة واحدة على توصية بإجراء مراجعة اعتيادية.

تنفذ إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية مراجعاتها؛ وفق إطار مراجعة أداء المدارس، المبني على أساس ثلاثة محاور رئيسية: يركز المحور الأول على جودة المخرجات، ويشمل مجالي: إنجاز الطلبة الأكاديمي، من حيث التحصيل والإتقان والتقدم الدراسي، ومجال التطور الشخصي، ويركز المحور الثاني على جودة العمليات الرئيسية، ويشمل مجالي: التعليم والتعلم، والدعم والمساندة. في حين يركز المحور الثالث على ضمان جودة المخرجات والعمليات، ويشمل مجال القيادة والإدارة والحوكمة ويشكل تقييم هذه المجالات أساساً في إصدار الأحكام على أداء المدارس فيما يرتبط بفاعليتها بوجه عام، وقدرتها الاستيعابية على التحسن والتطور؛ وفقاً لمقياس مكون من أربع درجات؛ هي: «ممتاز»، و«جيد»، و«مُرْصِي»، و«غير ملائم». وتجدر الإشارة إلى أن مراجعات الدورة الثالثة تضمنت مراجعات اعتيادية، ومراجعات خاصة وفقاً للإجراء المُعتمد لمراجعة أداء المدارس التي حصلت على تقدير: «ممتاز» في الفاعلية بوجه عام في آخر مراجعة لها.

ويستعرض هذا التقرير في قسمه الأول تحليلاً لنتائج مراجعات أداء المدارس الحكومية التي تمت في المرحلتين الثانية والثالثة في العام الدراسي 2015 - 2016، من دورة المراجعة الثالثة. كما يقدم القسم الثاني من التقرير تحليلاً مقارناً للفاعلية العامة لكافة المدارس التي تمت مراجعتها في هذه الدورة. ويبين القسم الثالث من التقرير نتائج زيارات المتابعة في العام الدراسي 2015 - 2016، للمدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»، في دورة المراجعات الثانية.

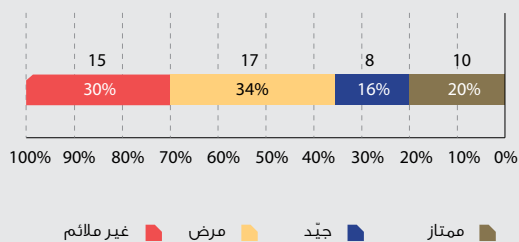
تحليل نتائج مراجعة أداء المدارس الحكومية في العام الدراسي 2015 - 2016

أنهت إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية المرحلتين الثانية والثالثة من دورة المراجعات الثالثة في مايو 2016، بمراجعة 50 مدرسة حكومية، من بينها 28 مدرسة ابتدائية، و15 مدرسة إعدادية وابتدائية إعدادية، و7 مدارس ثانوية وإعدادية ثانوية، إضافةً إلى مدرسة ابتدائية واحدة، خضعت إلى مراجعة خاصة وفقاً لإجراءات المدارس الممتازة، وحصلت على توصية بإجراء مراجعة اعتيادية، وعليه فإن تحليل نتائج المراجعات لن يتضمن هذه المدرسة، وبنهاية هذه المرحلة من المراجعات، تكون الإدارة قد أكملت مراجعة أداء 70 مدرسة حكومية إلى الآن في دورتها الثالثة، ويقدم هذا القسم من التقرير تحليلاً عاماً لأداء المدارس الـ 50 التي تمت مراجعتها خلال العام الدراسي 2015 - 2016.

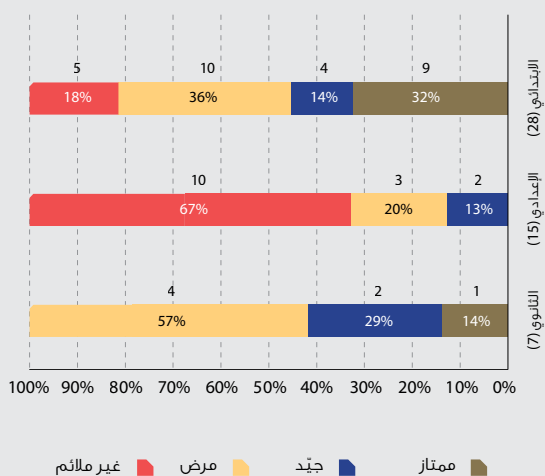
الفاعلية بوجه عام

تُقيّم الفاعلية العامة لأداء المدرسة وفقاً لأحكام مجالات المراجعة، مع التركيز على المخرجات بصورة أساسية، حيث يتم التأكد من

الشكل (20): الفاعلية بوجه عام لـ 50 مدرسة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2015 - 2016 ، من الدورة الثالثة للمراجعات

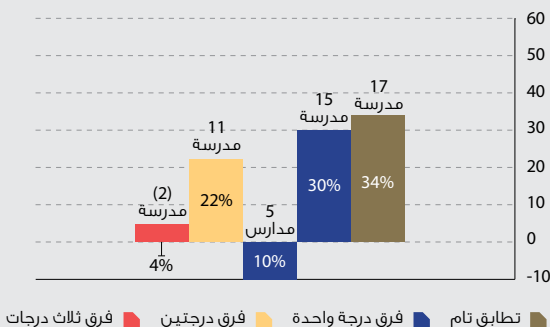


الشكل (21): الفاعلية بوجه عام حسب المرحلة لـ 50 مدرسة
تمت مراجعتها في العام الدراسي 2015 - 2016 ، من الدورة
الثالثة للمراجعات



ولقدرة المدارس على إجراء التقييم الذاتي الدقيق، وتسجيل التقييمات في استمارات التقييم الذاتي لها وفقاً للمعايير الواردة في «دليل مراجعة أداء المدارس»، ومدى مطابقتها للأحكام الصادرة من قبل فرق المراجعة في تقاريرها، وزنّ معتبراً أثناء إصدار الحكم على قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسن. ويبين الشكل (23) مدى التطابق والفروق في جانب الفاعلية بوجه عام بين استمارات التقييم الذاتي للمدارس والأحكام الصادرة، حيث تمكن حوالي ثلث المدارس من الحكم بدقة على فاعليتها العامة، في حين لم تتماثل بقية المدارس في أحكامها، حيث تضخمت بمقدار درجة واحدة في 30% من المدارس، وبمقدار درجتين إلى ثلاث درجات في 26% منها، كما قدرت 10% من المدارس نفسها بصورة أقل. ووجود هذه النسبة من التباين في التقديرات - خاصة بعد مرور المدارس بزيارتي مراجعة - أمرٌ يستحق المتابعة بصورة أكبر، لضمان فهم المدارس لمعايير التقييم الواردة في الدليل.

الشكل (23): مقارنة التقييمات الواردة في استمارات التقييم الذاتي والأحكام الصادرة لها لـ 50 مدرسة في العام الدراسي 2015 - 2016 ، من الدورة الثالثة للمراجعات



جودة المخرجات

فيما يتعلق بالإنجاز الأكاديمي، فقد جاءت النتائج بمستوى أقل من التطور الشخصي للطلبة، حيث جاءت المدارس التي حققت تقديري: «ممتاز»، و«جيد» بنسبة 36%، مقابل 64% للتقديريين: «مرض»، و«غير ملائم»، كما يوضحه الشكل (24). ويُعزى التقدم البطيء الذي تشهده المدارس في مجال الإنجاز الأكاديمي إلى عوامل عدة مهمة، أبرزها: عدم اتساق النتائج في الاختبارات المدرسية، حيث إنها لا تعكس مستوى التقدم الذي يحققه الطلبة في الدروس، ولا تعكس المستويات المتوقعة منهم، خاصة في الدروس التي حصلت في تقييمها على تقدير: «غير ملائم»، الأمر الذي ارتبط بصورة وثيقة بمستويات الاختبارات الداخلية، ونسب توزيع الأسئلة على مستويات التفكير العليا.

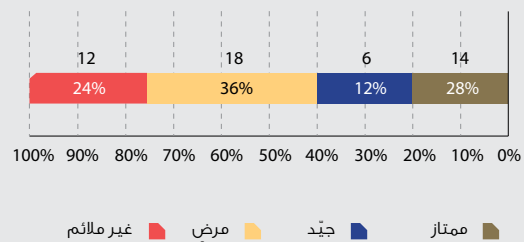
وبالنسبة إلى أداء المراحل التعليمية بصورة عامة في هذا العام كما هو موضح في الشكل (21)، فإن الوضع في المدارس الابتدائية يُعدُّ الأفضل، حيث حصلت 32% من المدارس على تقدير: «ممتاز»، مقابل 18% منها حصلت على تقدير: «غير ملائم»، وتليها نتائج المرحلة الثانوية، حيث لم تحصل أية مدرسة منها على تقدير: «غير ملائم»، إلا أنَّ التحدي الذي تواجهه مدارس المرحلة الإعدادية مازال قائماً، حيث حصلت 67% من المدارس على تقدير: «غير ملائم»، مع خلو القائمة لهذا العام من أية مدرسة إعدادية حصلت على تقدير: «ممتاز»؛ مما يؤكد توصية التقرير السابق بضرورة متابعة الأداء المنخفض للمدارس الإعدادية، ومعالجة أسبابه بصورة عاجلة. وقد جاءت 9 من المدارس العشر الحاصلة على تقدير: «ممتاز» من مدارس البنات، ومدرسة واحدة للبنين ذات طاقم تدريس نسائي. في حين حصلت 13 مدرسة للبنين من مجموع 15 مدرسة على تقدير: «غير ملائم»، ومدرستان للبنات على التقدير ذاته.

القدرة الاستيعابية على التحسن

يركز هذا الحكم على دور القيادة وفاعليته في تقييم الوضع الحالي، وبناء الخطط، واستقراء توجه أداء المدرسة المستقبلية، وكما يأخذ في الاعتبار تاريخ المدرسة في التميز، أو إدخال التحسينات المستمرة، ولتوافر عناصر الاستقرار من حيث الموارد المادية والبشرية دورٌ كبيرٌ في الحكم على قدرة المدرسة على مواجهة التحديات والتعامل معها.

وبالنظر إلى الشكل (22)، يتبين أن 40% من المدارس الحكومية حصلت على تقدير «ممتاز» أو «جيد» في قدرتها على التحسن، وحصلت 36% من المدارس على تقدير: «مرض» في حين بلغت نسبة المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» 24%. مع حصول بعضها على توصيات بالتدخل الخارجي والفوري للنهوض بالأداء المدرسي فيها. وما زالت بعض المدارس خاصة الحاصلة على تقدير: «غير ملائم»، تواجه تحديات عدة مرتبطة بالمدخلات، والمرافق، والبيئة المدرسية، واستقرار الهيئتين التعليمية والإدارية، والتي تؤثر على الحكم على مستقبل الأداء المتوقع.

الشكل (22): القدرة الاستيعابية على التحسن لـ 50 مدرسة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2015 - 2016 ، من الدورة الثالثة للمراجعات



والمحافظة على بيئة المدرسة ومرافقها، إلا أن هذا السلوك والالتزام والقيم لم ينعكس بالصورة نفسها في المدارس ذات الأداء الأقل، حيث تفاوتت محدودية مساهمة الطلبة في الدروس وخارجها، وعدم تحملهم مسئولية عملهم، والقيام بالأدوار القيادية، كما برزت في عدد محدود من المدارس - خاصة البنين منها - بعض التصرفات غير التربوية التي تهدد أمن الطلاب وسلامتهم الجسدية والنفسية، في ظل استخدام فئة محدودة من المعلمين أساليب غير تربوية في التعامل معهم، أو تدني وعي الطلبة الشخصي، وعدم التزامهم السلوك الحسن، وما زالت القدرة على التعلم ذاتيًا من أبرز الجوانب التي تحتاج إلى المتابعة بصورة عامة في مدارس المملكة، حيث إن نتائج المراجعات تشير إلى الحاجة لبذل مزيد من الجهود لتطوير الأداء في هذه المهارة، والتي تعد من أبرز المهارات المطلوبة في القرن الواحد والعشرين.

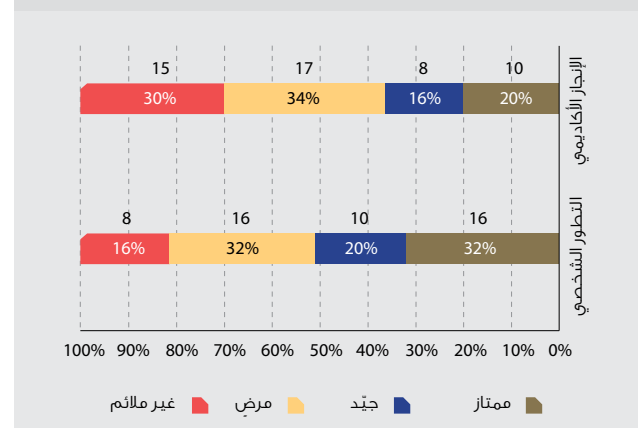
جودة العمليات الرئيسية

إن الارتقاء بمستويات الطلبة الأكاديمية والشخصية لا يعد عملًا اعتباطيًا، حيث إن للمدرسة الدور الأكبر فيه، وذلك بقيامها بالعديد من العمليات، التي تتضمن بصورة أساسية: التعليم والتعلم، إضافة إلى الدعم والمساندة. يُبين الشكل (25) نتائج المدارس فيما يرتبط بهاتين العمليتين، حيث جاءت نتائج مجال جودة عمليتي التعليم والتعلم مطابقة تقريبًا لنتائج المخرج الرئيس المرتبط بها، وهو إنجاز الطلبة الأكاديمي، وذلك بحصول ما يقارب ثلثي المدارس على تقديري: «مرض» و«غير ملائم». وتتلخص أسباب حصول هذه النسبة من المدارس على تلك التقديرات في التحديات التي يواجهها المعلمون في عمليات رئيسة داخل الحصة الدراسية، تتمثل في عدم القدرة على الوقوف على الإستراتيجيات الفاعلة: لرفع مستويات الطلبة خاصة فيما يتعلق بالمهارات الأساسية، إضافة إلى الصعوبات المرتبطة بالقدرة على إدارة الوقت والإدارة الصفية الناجحة. ويُعَدُّ ضعف المساندة التعليمية المقدمة داخل الدروس من أبرز التحديات التي يواجهها المعلمون، إضافة إلى قلة فاعلية أساليب التقويم، والاستفادة من نتائجه في مساندة الطلبة، وتلبية احتياجاتهم التعليمية المختلفة في الدروس، والأعمال الكتابية. وقد ظهرت جودة عمليتي التعليم والتعلم بصورة أفضل في المدارس ذات الأداء المتقدم، حيث احتوت الدروس فيها على جميع أركان الحصة المتميزة من تخطيط مسبق جيد، وتنظيم الأنشطة والبرامج التعليمية أثناء المواقف التعليمية، وحسن إدارتها ودقة التقويم فيها، إضافة إلى إعطاء أنشطة التعلم وقتها الكافي، مع التركيز على الطالب، والتنويع في أدوار المعلم بين المُيسِّر والمنظَّم والمُمكن.

وآليات التصحيح غير الدقيقة، كما برز الضعف في مستويات الطلبة الأساسية في المواد الرئيسة؛ الأمر الذي يَشكُل عَبْئًا على العملية التعليمية عند انتقال الطلبة إلى الصفوف التالية، والمراحل التعليمية الأخرى، بَيِّد أن المدارس ذات الأداء الأفضل ظهر الترابط فيها بين مستويات الطلبة في الاختبارات والامتحانات متناغمًا مع أدائهم داخل الصفوف بصورة أكبر، كما أن الطلبة بفئاتهم المختلفة أظهروا تقدمًا إيجابيًا فيها؛ كل وفق قدراته.

وتجدر الإشارة إلى أن المتوسط الوطني لمستويات أداء الطلبة في الحلقات الأساسية والمتمثل في نتائج الامتحانات الوطنية لهيئة جودة التعليم والتدريب، ما زال يشير إلى تدنٍّ في النتائج؛ الأمر الذي يتسق في عديد من الحالات مع نتائج المدارس ذات الأداء الأقل.

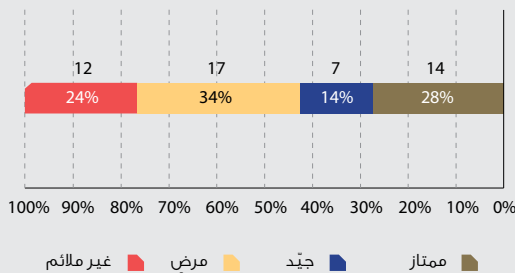
الشكل (24): جودة المخرجات لـ 50 مدرسة مراجعتها في العام الدراسي 2015 - 2016، من الدورة الثالثة للمراجعات



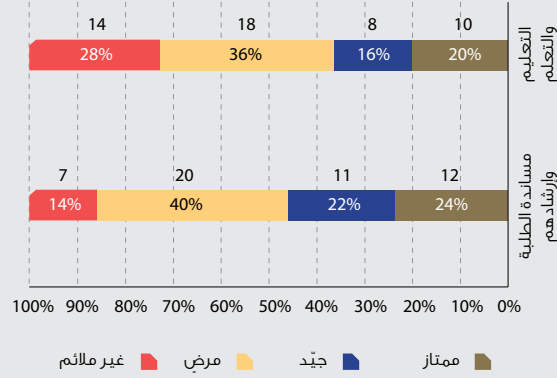
أما بالنسبة للمخرج الرئيس الثاني وهو التطور الشخصي للطلبة، فقد تواصلت ظاهرة انعكاس أثر ما تقدمه المدرسة بصورة أوضح عليه، حيث حققت 52% من المدارس التي تمت مراجعتها في هاتين المرحلتين تقديري: «ممتاز» و«جيد»، في حين حصلت 48% من المدارس على تقديري: «مرض»، و«غير ملائم» كما هو مبين في الشكل (24). وتميزت المدارس ذات الأداء المتقدم في هذا المجال بقدرة طلبتها على إظهار المهارات القيادية فيما يوكل إليهم من مهام داخل الصفوف وخارجها، والمساهمة الفاعلة في كافة جوانب الحياة المدرسية بثقة وحماس وحس مبادرة عال. علاوة على التزام الطلبة السلوك الحسن، والانضباط الذاتي، والتعامل باحترام مع بعضهم بعضًا،

القيادة والإدارة والحوكمة. وقد حصلت 42% من المدارس على تقدير: «جيد» فما فوق، و34% على تقدير: «مرض»، و24% على تقدير: «غير ملائم» كما هو موضح في الشكل (26). وكان لاستقرار النظم في المدارس المتميزة أثر إيجابي على مجريات سير العمل المدرسي، انعكس على دقة العمليات الإستراتيجية وشموليتها، ووضوح الأدوار، وتوزيع المسؤوليات بين العاملين في المدرسة، وأفرز ممارسات ومشروعات متميزة يُحتذى بها في كافة مجالات التقييم والعمل المدرسي. ولعل من أبرز الجوانب التي تؤثر في الحكم على هذا المجال في المدارس ذات الأداء الأقل، هو تفاوت جهود المدرسة في تقديم برامج تطوير مهني تتلاءم وحاجة المعلمين فيها، كما شملت أوجه القصور آليات تقييم أداء المعلمين، وآليات الوقوف على أثر البرامج التي قدمت لهم من حيث: تطوير أدائهم خلال المواقف التعليمية، وبيان أثر هذا التطوير على أداء الطلبة، كما أن المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» واجهت تحديات واضحة في تقييم نفسها تقييماً ذاتياً دقيقاً، وبناء الخطط الإستراتيجية الموجهة للعمل. إضافة إلى ذلك، فإن تقارير بعض هذه المدارس توصي بالتدخل الخارجي للتعامل مع أوضاع المدرسة الحالية. في إشارة إلى عدم قدرة إداراتها -وفق الموارد الحالية المتاحة لديها - على تغيير الوضع بصورة فورية. ولا تزال بعض المدارس تعاني نقصاً في القيادة الوسطى تحديداً، وحيث إن لهذه القيادة دوراً فنياً مهماً، فإن نقصها خاصة في المرحلتين الإعدادية والثانوية، سيكون له تأثير مباشر على جودة أداء المعلمين وتطوير كل ما هو مرتبط بتدريس موادهم.

الشكل (26): فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة لـ 50 مدرسة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2015 - 2016، من الدورة الثالثة للمراجعات



الشكل (25): جودة العمليات الرئيسية لـ 50 مدرسة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2015 - 2016، من الدورة الثالثة للمراجعات



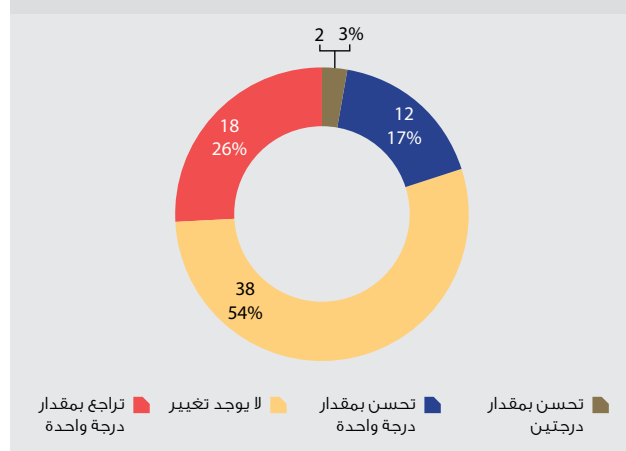
وجاءت نتائج المدارس فيما يتعلق بمجال مساندة الطلبة وإرشادهم. أفضل حالاً من مجال التعليم والتعلم. حيث حصلت 46% من المدارس على تقديري: «ممتاز» و«جيد»، و54% على تقديري: «مرض»، و«غير ملائم» كما هو موضح في الشكل (25). ولعل أبرز المعايير التي ما زالت تؤثر سلباً على التقدم في هذا المجال هو الصعوبة التي تجدها المدارس في تقديم الدعم الأكاديمي للطلبة على اختلاف فئاتهم، والذي يُعدّ معيار ثقل يؤثر على الحكم على المجال بصفة عامة؛ إذ لا يزال مستوى الدعم المقدم لا يرتقي إلى المستوى المتوقع في هذه المدارس، حيث لا تتم الاستفادة من الاختبارات التشخيصية بالصورة المطلوبة، كما لا تتم متابعة تقدم الطلبة أكاديمياً بدرجة كافية، في حين تتقدم المدارس بصورة أفضل فيما يتعلق بتقديم الدعم الشخصي للطلبة، وتعزيز خبراتهم اللاصفية المختلفة، كما أنّ برامج التهيئة المقدمة للطلبة والتي تُعدّهم للمراحل التالية من التعليم أو التوظيف تشهد تحسناً خاصة في المدارس ذات الأداء المتقدم. وبشكل عام، تُعدّ البيئة المدرسية في المدارس الحكومية آمنة لكل من الطلبة والهيئتين الإدارية والتعليمية، إلا أنه توجد بعض الحالات التي قد تشكل خطراً، والتي تم إبلاغ الجهة المسؤولة عنها بصورة فورية لاتخاذ اللازم.

ضمان جودة المخرجات والعمليات

تتضمن حلقة الجودة بالآليات التي تضمن استدامتها ومتابعتها وتطويرها، وهو الدور الذي تقوم به قيادة المدرسة وإدارتها عبر جهود منظمة؛ لضمان جودة العمليات؛ بغية رفع مستويات الطلبة الأكاديمية والشخصية، وهو ما يتم تقييمه في مجال

المستمرة على جوانب العمل المدرسي، والتركيز على رفع مستويات الطلبة الأكاديمية، إلا أن المدارس التي تراجعت؛ تباينت أسباب التراجع فيها ما بين الفني المرتبط بإستراتيجيات التعليم والتعلم، والتقويم، والإدارة الصفية، وبين الإداري المتعلق بسد النقص، وعدم استقرار الهيئتين التعليمية والإدارية، وتحديات المدخلات من حيث مهارات الطلبة الأساسية.

الشكل (28): التغييرات في أحكام الفاعلية بوجه عام لـ 70 مدرسة تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة من المراجعات

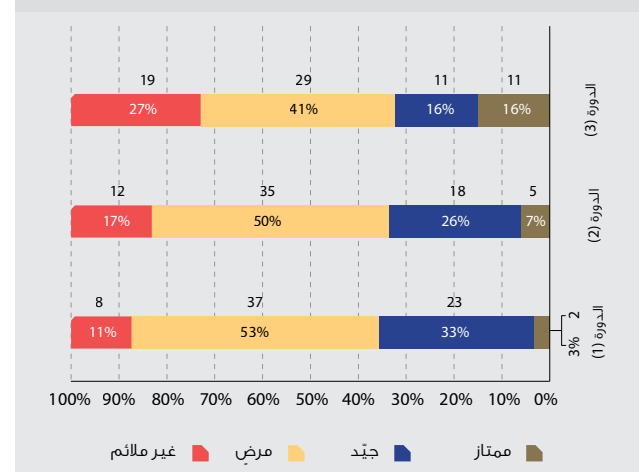


وبشكل عام كما يبين الشكل (29)، استمرت في الدورة الثالثة من المراجعات ظاهرة استحواذ البنات على النصيب الأكبر من المدارس الحاصلة على تقدير: «جيد» فما فوق، في حين تواصل تركيز المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» لدى البنين، والتي جاء معظمها في المدارس الإعدادية. ويُعدّ حصول 6 مدارس ابتدائية للبنين على تقدير: «غير ملائم» مقابل مدرسة واحدة حصلت على تقدير: «ممتاز»، أمرًا يستوجب الوقوف على أسبابه كما توضح تقارير مراجعات الأداء، حيث إن فرص تحسين أداء المدارس الابتدائية لتقديرات أفضل قد يكون أسهل من غيرها من المراحل التعليمية الأخرى، كما تنصح الإدارة بتعزيز مجتمعات التعلم المهنية، وزيادة الروابط العملية بين المدارس؛ لضمان انتقال الاستفادة من الممارسات، خاصة بين المحافظات والمراحل التعليمية المختلفة، ومدارس البنين والبنات الابتدائية.

مقارنة بين نتائج الدورتين الثانية والثالثة في الفاعلية بوجه عام

بمقارنة نتائج فاعلية الأداء بوجه عام لـ 70 مدرسة تمت مراجعتها في الدورتين الثانية والثالثة، يتواصل المنوال الذي شهدته الدورة الثانية من حيث زيادة القطبية بين تقدير: «ممتاز» و«غير ملائم»، حيث ارتفعت نسبة المدارس الحائزة على تقدير: «ممتاز» بحوالي 10%، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: «غير ملائم» بنفس النسبة، وذلك على حساب التقديرين: «جيد» و«مريض». وتجدر الإشارة، عند تتبع نتائج فاعلية المدارس العامة خلال دورات المراجعة الثلاث كما هو موضح في الشكل (27)، إلى أن هناك تحركًا إيجابيًا يتمثل في تضاعف نسب المدارس الحاصلة على تقدير: «ممتاز» في كل دورة إلى الآن، إلا أن التحدي الأبرز هو تكرار تضاعف نسب «غير الملائم»؛ الأمر الذي يحتاج إلى متابعة أكبر، من حيث التعامل مع توصيات تقارير مراجعات الأداء، وتقديم الدعم المطلوب لرفع مستويات هذه المدارس.

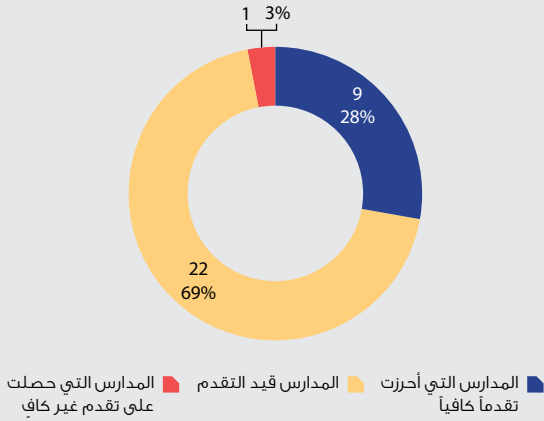
الشكل (27): مقارنة الفاعلية بوجه عام لـ 70 مدرسة تمت مراجعتها في الدورة الأولى 2008 - 2011، والثانية 2011 - 2014، والثالثة 2015 - 2016



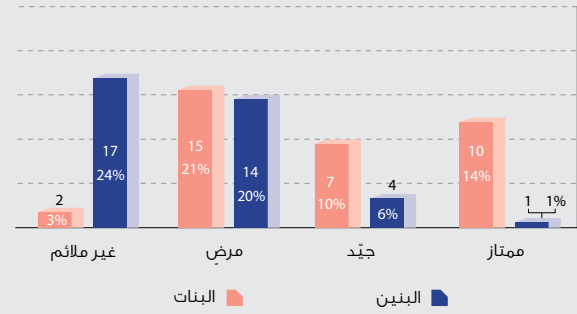
وقد شهدت الدورة الثالثة بصورة عامة تحرك مستويات الأداء بصورة إيجابية لحوالي 20% من المدارس، حيث تحسن الأداء فيها بمقدار يتراوح ما بين درجة إلى درجتين عن أدائها في الدورة الثانية، في حين ثبت أداء 54% منها، في مقابل تراجع 26% بمقدار درجة واحدة، كما هو مبين في الشكل (28). كما تقدمت المدارس التي عملت بصورة منظمة وممنهجة على توصيات تقارير المراجعة السابقة، إضافة إلى إدخال التحسينات

في حين خضعت 32 مدرسة منها لزيارات متابعة ثانية وفقاً للشكل (31)؛ أحرزت 9 مدارس منها تقدير «تقدم كافٍ». في الوقت الذي حصلت فيه 22 مدرسة على تقدير: «قيد التقدم»، ومدرسة واحدة حصلت على تقدير: «تقدم غير كافٍ»؛ وهو ما يُعَدُّ أمراً مقلقاً في حد ذاته. ويزداد القلق حدةً، عندما يتبين أن من بين الـ 32 مدرسة هذه، حصلت 15 منها على تقدير: «غير ملائم» في دورتي المراجعة الأولى والثانية، كما لم تجتز مدرسة منها زيارتي المتابعة المقررة لها؛ الأمر الذي يتطلب تدخلاً فورياً؛ لرفع مستوى أدائها العام.

الشكل (31): المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الثانية، ومستوى التقدم في زيارة المتابعة الثانية لها في العام الدراسي 2015 - 2016



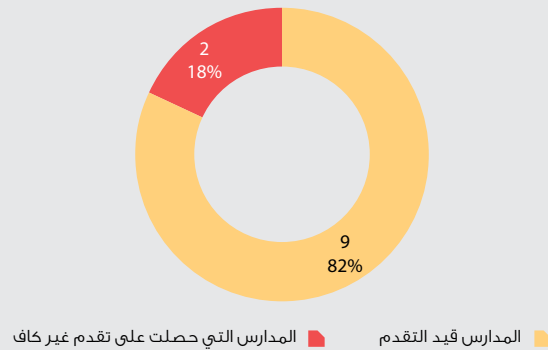
الشكل (29): الفاعلية بوجه عام - مقارنة مدارس البنين والبنات في 70 مدرسة تمت مراجعتها في الدورة الثالثة للمراجعات 2015 - 2016



زيارات المتابعة للعام الدراسي 2015-2016

بعد إصدار الأحكام، وفي حالة حصول المدرسة على تقدير: «غير ملائم»، تُجرى لها زيارة المتابعة الأولى؛ لتقييم مدى التقدم الذي أحرزته هذه المدارس تجاه استيفاء التوصيات التي وردت في تقرير المراجعة، وتكون زيارة المتابعة لمدة يوم واحد، وتختلف في طبيعتها وإجراءاتها عن زيارة المراجعة المعتادة. ويُعَدُّ حصول المدرسة على تقدير: «تقدم كافٍ» هو المطلوب لإدراجها ضمن دورة مراجعة أداء المدارس المعتادة، أما في حالة حصولها على أحد التقديرين: «قيد التقدم»، أو «تقدم غير كافٍ» فإنها ستحتاج إلى زيارة متابعة ثانية. وفي العام الدراسي 2015-2016، نفذت الإدارة 43 زيارة متابعة للمدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الثانية من المراجعات، حيث خضعت 11 مدرسة منها، لزيارة المتابعة الأولى لها في العام الدراسي 2015 - 2016، حققت 9 مدارس منها تقدير: «قيد التقدم» بنسبة 82%، وحصلت مدرستان على تقدير: «تقدم غير كافٍ» بنسبة 18%، كما هو موضح في الشكل (30).

الشكل (30): المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الثانية، ومستوى التقدم في زيارة المتابعة الأولى لها في العام الدراسي 2015 - 2016



المدارس الخاصة ورياض الأطفال



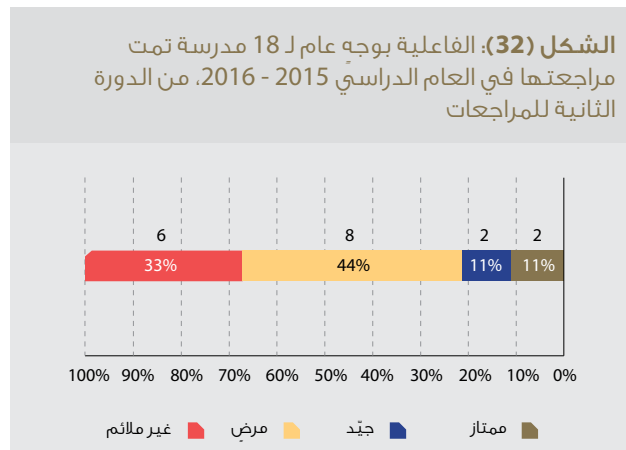


مقدمة

في مستوى: «غير ملائم» في الدورتين كلتيهما، مع تراجع أداء 4 مدارس من المستوى: «مرض» إلى «غير ملائم»؛ نتيجة غياب الرؤية الإستراتيجية، وضعف عمليات التقييم الذاتي والتخطيط عامة، إضافة إلى ضعف إجراءات التمهين وعملياته، والتي أثرت سلباً بدورها في جودة التعليم والتعلم، ومستويات الطلبة، وبالتالي في مستوى الأداء العام للمدارس الخاصة. ومن ثم، يتعين على المعنيين سرعة التحرك في وضع خطة لرفع مستويات الأداء في هذه المدارس؛ للوصول إلى التحسين المنشود. وفي المقابل، يلاحظ ارتباط المدارس ذات الأداء «ممتاز» و«جيد» بوجه عام بفاعلية فرق القيادة والإدارة، والهيئات التعليمية فيها، التي تركزت جهودها في تجويد عمليتي التعليم والتعلم، حيث برز فيها التوظيف الفاعل للإستراتيجيات والموارد التعليمية المتنوعة، وأساليب التقويم من أجل التعلم، ومساندة الطلبة أكاديمياً وشخصياً داخل الصفوف وخارجها؛ الأمر الذي أسهم بصورة مباشرة في تطور مهارات الطلبة ومعارفهم وقدراتهم.

بدأت إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال الدورة الثانية من مراجعاتها للمدارس الخاصة في مملكة البحرين في شهر أبريل 2015. ويستعرض هذا التقرير ثلاثة أقسام: القسم الأول، يقدم نتائج أداء المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها خلال العام الدراسي 2015 - 2016، في مراجعاتها الاعتيادية، ومراجعاتها الخاصة المرتبطة بالمدارس ذات الأداء الممتاز، أما القسم الثاني، فيتعلق بمقارنة الأداء الإجمالي للمدارس الخاصة التي تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية، في حين يبين القسم الثالث نتائج زيارات المتابعة في العام الدراسي 2015 - 2016، للمدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الأولى من المراجعات، وتجدر الإشارة إلى أن إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال تنفذ مراجعاتها للمدارس الخاصة؛ طبقاً لإطار مراجعة أداء المدارس الذي تمت الإشارة إلى محاوره في مقدمة تقرير إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية.

تحليل نتائج مراجعة أداء المدارس الخاصة في العام الدراسي 2015 - 2016



إنهت إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال حتى نهاية شهر مايو 2016، مراجعة 23 مدرسة خاصة في دورة المراجعات الثانية، تمت مراجعة 18 مدرسة منها خلال العام الدراسي 2015 - 2016، حيث خضعت اثنتان منها إلى زيارة مراجعة خاصة وفقاً لإجراءات مراجعة المدارس الممتازة، ويقدم هذا القسم من التقرير تحليلاً لأداء تلك المدارس الـ 18 وفق مجالات المراجعة.

الفاعلية بوجه عام

إن أساس الحكم على الفاعلية العامة لأداء المدرسة، يُبنى على مستوى مخرجاتها، وعملياتها وضمان جودتهما، ويبين الشكل (32) الوضع الحالي للفاعلية بوجه عام في الـ 18 مدرسة الخاصة التي تمت مراجعتها في العام الدراسي 2015 - 2016. وقد ثبتت مدرستان بنسبة 11% على تقدير: «ممتاز»، بعد خضوعهما إلى إجراءات المراجعة الخاصة، وحصلت مدرستان بنسبة 11% على تقدير: «جيد»، في حين حصلت 8 مدارس على تقدير: «مرض» بنسبة 44%، غير أن الأمر المقلق يتمثل في حصول 6 مدارس على تقدير: «غير ملائم» بنسبة بلغت 33%، وهذا يُعدّ تحدياً كبيراً أمام تحسين نظام التعليم الخاص في مملكة البحرين، والجدير ذكره، أن مدرستين استقر أدؤهما

القدرة الاستيعابية على التحسن

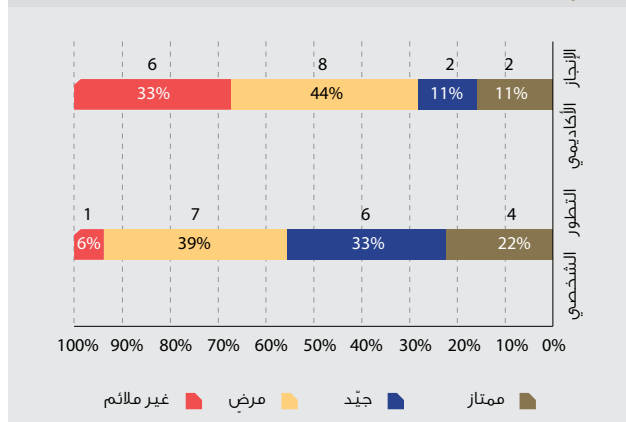
يرتبط الحكم على قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسن بدقة وشمولية عمليات التقييم الذاتي لديها، ومدى قدرتها على توظيف نتائجها في التخطيط لتطوير عملياتها، وتحقيق أداء أفضل، إضافة إلى كفاءة الفرق الإدارية والتعليمية، والموارد المتاحة في رفع إنجاز الطلبة، ويبين الشكل (33) حصول 39% من المدارس الخاصة على تقدير: «جيد» أو أفضل في قدرتها على التحسن، وحصول 22% من المدارس الخاصة على تقدير: «مرض»، في حين بلغت نسبة المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» 39%؛ مما يثير القلق عامةً، مع وجود عدد منها ذات قدرة محدودة على الارتقاء بأدائها ذاتياً.

جودة المخرجات

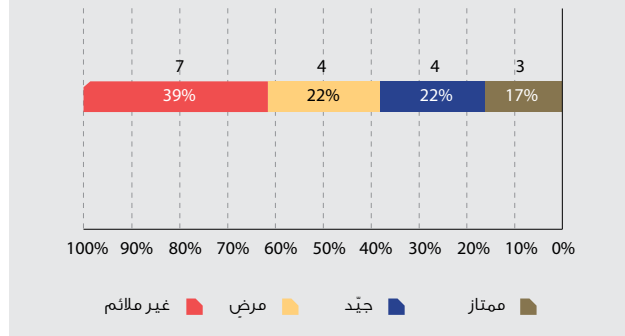
إن جودة المخرجات المتمثلة في إنجاز الطلبة الأكاديمي وتطورهم الشخصي، هي الغاية الأساسية من العمليات التعليمية كافة التي تُجرى في المدرسة. وبين الشكل (35)، أن أقل من ربع المدارس الـ 18 التي تمت مراجعتها حصلت على تقديري: «ممتاز»، أو «جيد» في مجال الإنجاز الأكاديمي للطلبة. وأن ما يزيد عن ثلاثة أرباع المدارس قد حصلت على تقديري: «مرضٍ»، أو «غير ملائم»، حيث إن مستوى التقدم الذي يحققه الطلبة في تحصيلهم الأكاديمي ومستوياتهم في الدروس والأعمال في عدد غير قليل من هذه المدارس كان لا يتوافق مع النتائج المرتفعة التي يحققونها في الامتحانات والاختبارات الداخلية؛ الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في سياسات التقويم الداخلية المتبعة في تلك المدارس، خاصة فيما يرتبط بتوزيع الدرجات، ومستوى الأسئلة، وآليات التصحيح.

كما تحقق المدارس الخاصة بصورة ملحوظة أداءً أفضل في مجال التطور الشخصي للطلبة، حيث يُعَدُّ هذا المجال هو المجال الأكثر تميّزاً من بين مجالات المراجعة، وقد حققت أكثر من نصف المدارس التي تمت مراجعتها تقديري: «جيد» و«ممتاز»، كما هو مبين في الشكل (35). ولا يقتصر هذا التميز على سلوك الطلبة الحسن، ومعدلات الحضور العالية فحسب، بل يشمل كذلك ما أظهره الطلبة من مشاركة فاعلة في الأنشطة والفعاليات المدرسية المختلفة؛ أبرزت قدرتهم على العمل معاً، وأظهرت مبادراتهم في تحملهم المسؤولية وتولي الأدوار القيادية. وكذلك شعورهم بالأمن النفسي والسلامة في المدرسة.

الشكل (35): جودة المخرجات لـ 18 مدرسة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2015 - 2016، من الدورة الثانية للمراجعات

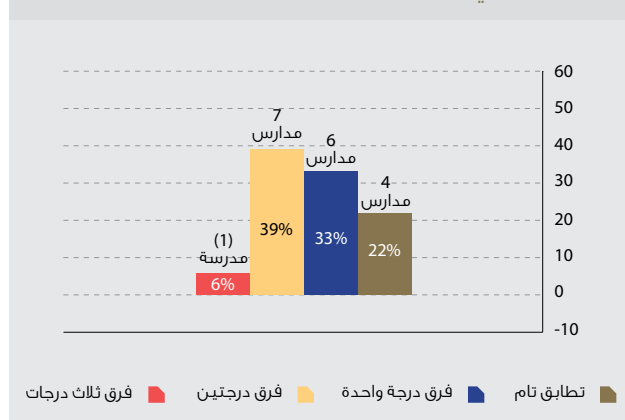


الشكل (33): القدرة الاستيعابية على التحسن لـ 18 مدرسة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2015 - 2016، من الدورة الثانية للمراجعات

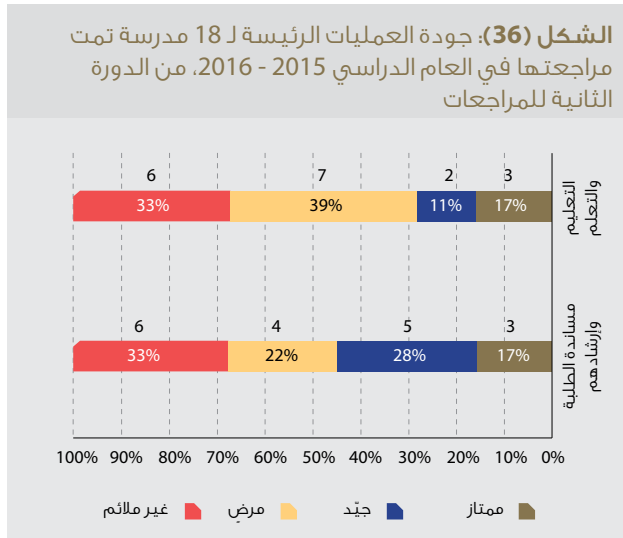


إن التقييمات التي تصدرها المدارس في استمارة التقييم الذاتي لأدائها، تُعَدُّ إحدى الأدوات التي تُظهر مدى قدرة المدرسة على تقييم واقعها بدقة وشفافية، ويتضح من الشكل (34) مدى التوافق أو التباين في جانب الفاعلية بوجه عام ما بين تقييم المدرسة لأدائها في استمارة التقييم الذاتي، والأحكام الصادرة من فرق المراجعات، حيث تطابقت التقييمات مع الأحكام في 22% فقط من المدارس التي تمت مراجعتها، في حين يصل الفرق بين التقييمات والأحكام إلى درجتين أو ثلاث درجات في 45% من المدارس؛ مما يعكس عدم توافر إلمامها وفهمها الكافيين بمعايير عملية المراجعة، ويمثل تحدياً يعيق من قدرتها على إحداث التحسينات اللازمة.

الشكل (34): مقارنة التقييمات الواردة في استمارة التقييم الذاتي والأحكام الصادرة لها لـ 18 مدرسة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2015 - 2016، من الدورة الثانية للمراجعات



جودة العمليات الرئيسية



ضمان جودة المخرجات والعمليات

يُعتمد الحكم على مجال القيادة والإدارة والحوكمة على مدى قدرة المدرسة على إدارة العمليات الرئيسية فيها؛ لضمان تحقيق أفضل المخرجات للطلبة أكاديميًا وشخصيًا؛ وبما يسهم في مدى قدرتها على ديمومة التحسن والتطوير. ومن المتوقع أن يتوافر حوار مهني منتظم وفعال في المدارس الخاصة، ممثلًا في تعاون مجلس إدارة المدرسة مع قيادتها، يتحملون فيه المسؤولية عن أداء المدرسة، ويساهمون في عمليات التخطيط الاستراتيجي.

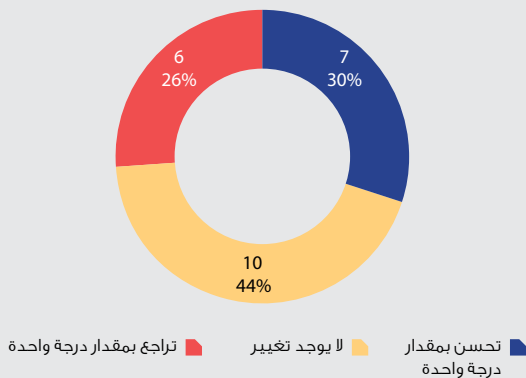
وقد جاءت نتائج المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في هذا المجال بنسبة 33% كما هو مبين في الشكل (37)، لتتوافق في أغلبها مع كلٍّ من مجالات الإنجاز الأكاديمي، والتعليم والتعلم، ومساندة وإرشاد الطلبة، خاصة مع غياب الدقة في آليات التقييم الذاتي، وعدم قدرتها على تحديد أولويات التحسين، ومن ثم التخطيط لتطوير أداء المدرسة؛ مما يبعث على القلق في قدرة تلك المدارس على تحقيق مستويات المطلوب. وقد استطاعت 39% من المدارس تحقيق مستويات جيدة أو أفضل بفاعلية أدوارها في عمليات التقييم الذاتي والتخطيط الاستراتيجي، وقدرة قيادتها على إحداث الأثر الفني على الممارسات التعليمية، من خلال برامج التمهين الفاعلة، ودقة آليات متابعة أثرها على كافة جوانب العمل المدرسي. علاوة على ما للحوكمة من دور بارز في التأثير الإيجابي على الأداء العام لتلك المدارس، من خلال وضوح الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات لكل من: مجلس إدارة المدرسة، وقيادتها.

تركز العمليات الرئيسية المتمثلة في التعليم والتعلم، ومساندة الطلبة وإرشادهم على جودة المخرجات، وفيما يرتبط بمجال التعليم والتعلم يتضح من الشكل: (36) حصول 33% من المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها على تقدير: «غير ملائم»، ويُعدّ هذا عاملاً أساسيًا في تفسير نسبة المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في مجال الإنجاز الأكاديمي للطلبة، وتُظهر الممارسات التعليمية في تلك المدارس مدى تركيزها غير الفاعل على دور المعلم، باعتباره محور العملية التعليمية دون تركيزها على الطالب، مع قلة تنوعها، إضافة إلى قلة توظيف الموارد التعليمية التي تثري تعلم الطلبة، وعدم توظيف نتائج التقييم في تلبية احتياجات الطلبة بمختلف فئاتهم التعليمية. في حين أنه في المدارس الخاصة التي نالت تقدير: «ممتاز»، أو «جيد»، والتي بلغت 28%، تنوعت الإستراتيجيات التعليمية، وفعاليتها في جذب اهتمام الطلبة، وتوظيف وقت التعلم بفاعلية عالية لتنمية مهاراتهم المختلفة. إضافة إلى المساندة الفاعلة وتحدي قدراتهم من خلال الأنشطة التعليمية المتنوعة والتمايز، وفاعلية عملية التقييم التي تقدم بوضوح التغذية الراجعة إلى الطلبة، لرفع مستوى إنجازهم الأكاديمي.

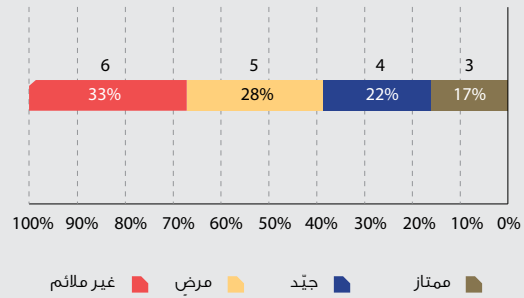
أما فيما يتعلق بمجال مساندة الطلبة وإرشادهم، فيتبين من الشكل (36) أن ما يقدم في المدارس الخاصة في مجال مساندة الطلبة وإرشادهم جاء بمستوى أفضل من مجال التعليم والتعلم، حيث بلغت نسبة المدارس الحاصلة على تقدير: «ممتاز»، أو «جيد» 45%، ويُعزى ذلك إلى فاعلية المساندة التعليمية المقدمة للطلبة بمختلف فئاتهم، وتقديم البرامج المختلفة التي تلبي احتياجاتهم التعليمية، إضافة إلى تقديم المساندة والدعم النفسي للطلبة؛ لمساعدتهم على التغلب على ما يواجههم من مشكلات. وفي الوقت الذي يتم فيه مساندة الطلبة وإرشادهم بصورة مرضية في 22% من المدارس، إلا أن 33% من المدارس حصلت على تقدير: «غير ملائم»؛ بسبب عدم وجود آليات واضحة لتقييم احتياجاتهم التعليمية وعدم تلبية احتياجاتهم، وكذلك، لوجود بعض التحديات التي من شأنها التأثير في توفير البيئة الآمنة لمتنبيها في بعض المدارس.

وعند النظر بصورة أدق إلى تفصيل التغيرات في نتائج المدارس التي تمت مراجعة أدائها في الدورتين الأولى والثانية كما هو مبين في الشكل (39)، يتضح تحسن أداء 7 مدارس فقط من أصل الـ 23 مدرسة، حيث تحسّن أداء إحداها من تقدير: «جيد» إلى تقدير: «ممتاز»؛ وذلك نتيجة عملها بتوصيات المراجعات السابقة، وجودة تنظيمها العمل المدرسي، في حين استقرت 10 مدارس على أحكام أدائها السابقة، بحيث استقرت مدرستان منها في تقدير: «ممتاز»، قابلها ثبات حكمي مدرستين في تقدير: «غير ملائم»، واستقرت 6 مدارس في تقدير: «مرضٍ»؛ الأمر الذي ينبئ عن حجم التحديات التي تواجهها هاتان الفئتان في رفع مستوى أدائها. كما تُظهر النتائج أن عددًا من المدارس تواجه صعوبة في المحافظة على مستوى أدائها على الأقل؛ لأسباب وتحديات مختلفة أهمها عدم استقرار ذوي الكفاءة في الهيئتين التعليمية والإدارية، والتغير المستمر غير الممنهج في تحديد أولويات تطوير العمل المدرسي، حيث تراجع أداء 6 مدارس، بمقدار درجة تقييمية واحدة؛ 4 منها من تقدير: «مرضٍ» إلى تقدير: «غير ملائم».

الشكل (39): التغيرات في أحكام الفاعلية بوجه عام لـ 23 مدرسة تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية من المراجعات



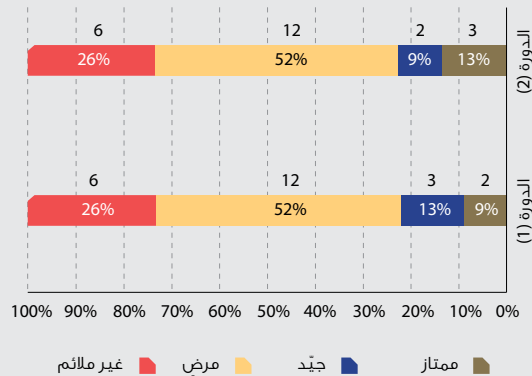
الشكل (37): فاعلية القيادة والإدارة والحوكمة لـ 18 مدرسة تمت مراجعتها في العام الدراسي 2015 - 2016، من الدورة الثانية للمراجعات



مقارنة بين نتائج الدورتين الأولى والثانية في الفاعلية بوجه عام

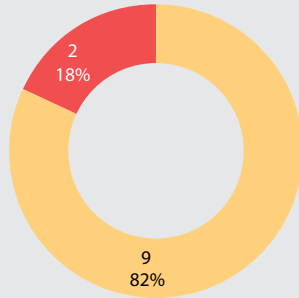
يوضح الشكل (38)، الوضع الحالي للفاعلية بوجه عام في المدارس الخاصة الـ 23 التي تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية من المراجعات، فبشكل مجمل يمكن ملاحظة ثبات النسب في الدورتين في تقديري: «مرضٍ»، و«غير ملائم»، حيث جاءا بنسبة 52%، 26% على الترتيب، مع وجود تغير إيجابي طفيف بنسبة 4% بين تقديري: «ممتاز»، و«جيد»، ولا تزال هذه الصورة تشكل عائقًا يحد من قدرة التعليم الخاص على التحسن في المملكة، ومن ثم، يتعين وضع خطة شاملة تشارك فيها جميع الأطراف المعنية للوصول إلى تحقيق الهدف المنشود.

الشكل (38): الفاعلية بوجه عام - مقارنة أداء المدارس الخاصة الـ 23 التي تمت مراجعتها في الدورتين الأولى والثانية



زيارات المتابعة

الشكل (41): المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الأولى، ومستوى التقدم في زيارة المتابعة الثانية لها في العام الدراسي 2015 - 2016

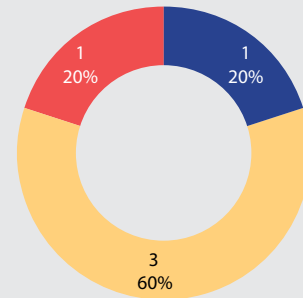


المدارس قيد التقدم المدارس التي حصلت على تقدم غير كافٍ

تخضع المدارس الخاصة التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» إلى زيارة متابعة واحدة أو اثنتين من قبل إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال، وذلك في غضون ستة أشهر إلى سنة بعد آخر زيارة مراجعة أو متابعة أولى؛ بهدف تقييم مدى التقدم الذي أحرزته تجاه معالجة الجوانب التي تحتاج إلى تطوير، والتي تم تحديدها خلال زيارة المراجعة التي خضعت لها، وذلك حسب التوصيات الواردة في تقرير المراجعة. وفي العام الدراسي 2015 - 2016، قامت الإدارة بتنفيذ 16 زيارة متابعة لعدد 13 مدرسة خاصة، حيث خضعت ثلاث مدارس منها لزيارتي متابعة أولى وثانية في نفس العام الدراسي.

وكما هو موضح في الشكل (40)، قامت الإدارة بإجراء زيارة المتابعة الأولى لعدد خمس مدارس ممن حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الأولى، حيث حققت مدرسة واحدة منها «تقدم كافٍ» بنسبة 20%، وحققت مدرسة واحدة «تقدم غير كافٍ» بالنسبة ذاتها 20%، في حين أحرزت ثلاث مدارس تقدير: «قيد التقدم» بنسبة 60%.

الشكل (40): المدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في الدورة الأولى، ومستوى التقدم في زيارة المتابعة الأولى لها في العام الدراسي 2015 - 2016



المدارس التي أحرزت تقدماً كافياً المدارس قيد التقدم المدارس التي حصلت على تقدم غير كافٍ

وقد تم إجراء زيارة متابعة ثانية لعدد 11 مدرسة كما هو مبين في الشكل (41)، حيث أحرزت تسع منها تقدير: «قيد التقدم» بنسبة 82%، في حين حصلت المدرستان الباقيتان على تقدير: «تقدم غير كافٍ» في التوصيات بنسبة 18%، وبعد إجراء زيارتي متابعة لهذه المدارس، فسيتم إدراجها في الدورة الثانية من مراجعات أداء المدارس الخاصة.

نتائج الامتحانات الوطنية





مقدمة

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن إجراء مقارنة بين مستوى أداء طلبة المدارس الحكومية والمدارس الخاصة بطريقة مباشرة؛ نظرًا إلى قلة عدد طلبة المدارس الخاصة الذين أدوا الامتحانات الوطنية هذا العام، إضافة إلى أن هؤلاء الطلبة لا يشكلون عينة تمثيلية لطلبة المدارس الخاصة في مملكة البحرين؛ لذا يجب الحذر من تعميم النتائج التي تم التوصل إليها.

ونظرًا لمحدودية عدد طلبة المدارس الخاصة المشاركة في امتحانات الصف السادس، فإنه لا يمكن إجراء تحليل منفصل خاص بها، وعليه فإن نتائجهم ستكون مشمولة ضمن نتائج المدارس الحكومية.

ومن جهة أخرى، نُفذت الإدارة هذا العام 2016، الدورة الرابعة من الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر؛ في اللغة العربية واللغة الإنجليزية وحل المشكلات، وقد أدّى هذه الامتحانات الوطنية 36 مدرسة حكومية، إضافة إلى مشاركة 6 مدارس خاصة بصورة اختيارية، وبلغ مجموع الطلبة الذين أدوا الامتحانات الوطنية 9,831 طالبًا وطالبة من المدارس الحكومية، و 141 طالبًا وطالبة من المدارس الخاصة.

وبعد تصحيح أوراق طلبة الصف السادس، والثاني عشر من قبل معلمين يعملون في مدارس مملكة البحرين، قامت الإدارة بتحليل نتائج الامتحانات الوطنية؛ لمعرفة مستوى الأداء، وقد ساهم قسم الامتحانات الدولية بجامعة كامبردج في تأكيد سلامة إجراءات تحليل هذه النتائج.

الامتحانات الوطنية للصف السادس

أسس تقييم الأداء

يتم قياس مستوى أداء الطلبة وإصدار النتائج من خلال درجة الأداء في المواد؛ إذ يتم احتسابه بمقياس درجات يتراوح ما بين 0.0 و 8.0، وتُعدّ طريقة درجة الأداء مقياسًا مطلقًا يقوم على أساس درجة القدرة المطلقة المستمدة من «مقياس راش» في نظرية الاستجابة لفقرات أسئلة الامتحانات.

في عام 2009، وهي السنة الأولى من تقييم الصف السادس، حُدّد المتوسط الوطني لأداء الطلبة بمعدل 4.0، ويعدّ المتوسط الوطني قاعدةً أساسيةً يتم إزاءها قياس درجة الأداء

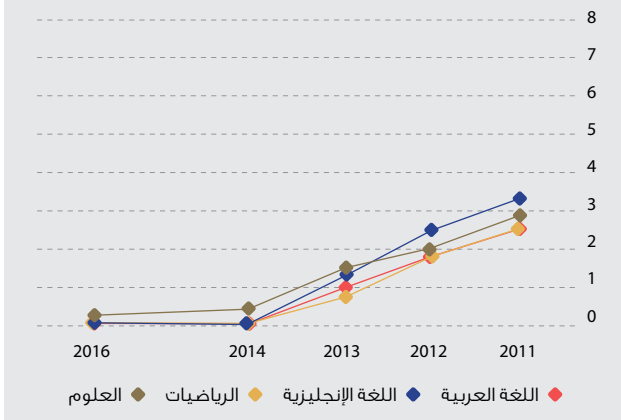
نُفذت إدارة الامتحانات الوطنية امتحاناتها للعام 2016، على طلبة المدارس الحكومية المشاركة بشكل إلزامي، وطلبة المدارس الخاصة المشاركة بصورة اختيارية؛ إذ أدى الطلبة الامتحانات الوطنية للصف السادس خلال شهر مايو، كما أدى طلبة الصف الثاني عشر الامتحانات الوطنية خلال شهر مارس. وقد تعاونت المدارس المشاركة في تنفيذ هذه الامتحانات وفق الأنظمة والإجراءات المتبعة في هيئة جودة التعليم والتدريب.

وبناء على ما ينص عليه النظام الجديد لتنفيذ الامتحانات الوطنية سنويًا للصف الثاني عشر، وبالتناوب السنوي للصفوف: الثالث، والسادس، والتاسع، فقد تم تطبيق الامتحانات الوطنية - هذا العام - على الصف الثاني عشر والصف السادس.

وفي الدورة الثامنة من الامتحانات الوطنية من العام 2016، شارك جميع طلبة الصف السادس من 98 مدرسة حكومية، إضافة إلى 16 مدرسة خاصة. وبوجه عام، فقد بلغ عدد الطلبة الذين تقدموا لأداء الامتحانات الوطنية لهذه الدورة 11,963 طالبًا وطالبة من طلبة المدارس الحكومية، و 671 من طلبة المدارس الخاصة، علمًا أن الامتحانات الوطنية التي تقدّم طلبة الصف السادس لأدائها تمثلت في أربع مواد، هي: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم.

وفي مرحلة لاحقة من تنفيذ الامتحانات الوطنية لهذا العام، باشرت الإدارة عملية تصحيح هذه الامتحانات خلال شهر مايو 2016، وذلك بحسب الأنظمة والإجراءات المتبعة. وقد احتسبت درجات الطلبة وفق مستوى المجموع النهائي لكل ورقة امتحان، كما تمّ احتساب الدرجات لكل مادة على مستوى فقرات أسئلة الامتحانات لعينة عشوائية مشتركة بين المواد تمثل نسبة 10% فقط من مجموع الطلبة، وذلك لإجراء تحليل تفصيلي حول أداء طلبة هذه العينة بناءً على الموضوعات والمهارات، وعليه فإن تحليل بعض النتائج يستند إلى مستوى أداء جميع الطلبة في الامتحانات الوطنية، فيما يستند تحليل بعض النتائج الأخرى إلى مستوى الأداء في الامتحانات لعينة عشوائية تمثل نسبة 10% فقط من مجموع الطلبة الوارد أعلاه.

الشكل (42): درجة الأداء في المواد للصف السادس خلال خمس سنوات



يوضح كل من الجدول (3)، والشكل (42) أن المستوى العام لأداء الطلبة جاء دون المستوى؛ إذ بلغ متوسط درجة الأداء في اللغة العربية والرياضيات (0.00)، وبلغ متوسط درجة الأداء لمادة العلوم (0.20)، أما مادة اللغة الإنجليزية فقد بلغ متوسط الأداء (0.11).

كذلك تبين الجداول: (4 - 5 - 6 - 7)، «الموضوعات»، و«المهارات»، و«الكفايات» في المواد التي تم فيها أداء امتحان الصف السادس. وتُعرَضُ في الجداول الآتية درجة الأداء في المواد، والتي تم احتسابها بمقياس درجات يتراوح ما بين 0.0 و8.0. ويجب ملاحظة أن المتوسط الوطني لدرجة الأداء في المادة يختلف عن متوسط الأداء في «الموضوعات»، أو «المهارات»، أو «الكفايات»؛ إذ يتم احتساب المتوسط الوطني لدرجة الأداء في المادة من واقع بيانات جميع الطلبة، في حين يتم احتساب درجة الأداء في «الموضوعات»، و«المهارات»، و«الكفايات» من عينة عشوائية تمثل نسبة 10% فقط من مجموع الطلبة، كما تستند الملاحظات العامة أدناه إلى البيانات المستخلصة من العينة العشوائية نفسها.

في الأعوام اللاحقة، ويتم وضع الامتحانات بحيث تمكّن الموازنة بينها من مقارنة درجة الأداء في الأعوام اللاحقة بدرجة الأداء في سنة القاعدة الأساسية.

وتوخياً للسرية، تقوم إدارة الامتحانات الوطنية بإعداد امتحانات مختلفة كل عام، مع الحرص على توافق المحتوى والمواصفات الإحصائية لها في كل الأعوام، ومع كل الجهود التي تبذلها الإدارة لضمان التوافق، إلا أن مستوى صعوبة هذه الامتحانات قد يختلف من سنة إلى أخرى، ولذلك تستعمل الإدارة عملية يُطلق عليها اسم «الموازنة بين الامتحانات»؛ والتي تُسوّى من خلالها الفروق بين الامتحانات من حيث الصعوبة من سنة إلى أخرى، وتضمن عملية الموازنة بين الامتحانات عدم منح الطلبة - في أية سنة دراسية - ميزة غير عادلة مقارنة بالطلبة في سنة دراسية أخرى، وأما التغييرات الواردة في تقارير النتائج بشأن مستويات الإنجاز فتُعزى إلى الفروق في مستويات أداء الطلبة، وليس إلى الفروق في صعوبة الامتحانات، وتُستعمل الإدارة تصميم «فقرات أسئلة الامتحانات المشتركة غير المتكافئة» في الموازنة بين الامتحانات الوطنية عبر السنوات المختلفة؛ لتكون نتائج درجة الأداء في المواد الواردة في هذا التقرير لتقييمات عام 2016 قابلة للمقارنة الإحصائية مع نتائج جميع الدورات في السنوات السابقة.

مستوى أداء طلبة الصف السادس

يوضح الجدول (3) أدناه متوسط درجة الأداء في المواد للدورات الخمس الماضية (2011 - 2016).

الجدول (3): درجة أداء الصف السادس في المواد خلال خمس سنوات

الصف	المادة	2011	2012	2013	2014	2016
6	اللغة العربية	2.50	1.74	0.96	0.00	0.00
	اللغة الإنجليزية	3.30	2.47	1.29	0.00	0.11
	الرياضيات	2.50	1.83	0.70	0.00	0.00
	العلوم	2.85	1.94	1.47	0.38	0.20

الجدول (4): نتائج مادة اللغة العربية للصف السادس للأعوام 2011 - 2016 حسب المهارات والكفايات

2016	2014	2013	2012	2011		
3.4	2.5	3.5	3.2	3.6	الكتابة	المهارات
0.1	0.4	0.5	1.2	1.6	القراءة	
1.2	0.7	0.8	1.8	2.9	الاستماع	
4.5	3.2	4.4	3.8	4.2	العناصر الأساسية للقصة	
0.7	0.8	1.0	1.3	1.7	التعليق على القواعد النحوية	
0.2	0.5	0.1	1.8	1.0	التعليق على ألفاظ الكاتب	
3.1	1.2	1.2	2.4	0.9	معاني الكلمات كما وردت في النص	
0.3	0.8	0.4	0.5	0.8	تحديد الخصائص	
1.3	1.6	1.4	2.3	3.0	التمييز بين الحقيقة والرأي	
4.7	3.5	2.6	4.5	3.7	تحديد التسلسل	
6.6	4.7	6.2	6.5	6.9	تحديد الفكرة العامة	
4.1	1.3	1.4	4.4	4.0	تحديد النقاط الرئيسية	
4.4	3.1	4.1	3.8	3.7	التسلسل المنطقي للنقاش	
0.2	0.5	0.1	1.0	1.3	تحديد النقاط الرئيسية في المناقشة	
0.4	0.7	0.8	1.4	2.0	إصدار الحكم على النقاش	
5.0	5.0	5.8	غير متوافر	4.6	العرض والخط	
2.7	2.9	1.8	غير متوافر	3.0	وضع علامات الترقيم والتشكيل الصحيحة	
1.5	2.2	3.3	1.8	4.0	الهجاء	
4.4	3.1	4.2	غير متوافر	3.9	البناء والقواعد النحوية	
1.8	3.6	3.0	2.1	3.6	تلخيص المعلومات	
0.3	2.8	1.5	2.3	2.3	استيعاب المعنى الضمني	
4.5	3.2	4.3	غير متوافر	4.0	استعمال اللغة التعبيرية	
4.4	3.1	4.1	غير متوافر	3.7	الكتابة لقارئ محدد	
0.3	0.8	0.7	1.6	2.0	غرض ووجهة نظر الكاتب	
0.0	0.0	1.0	1.7	2.5	المتوسط الوطني للمادة	

- حقق الطلبة أداءً جيدًا في بعض الكفايات، ومنها:
تحديد الفكرة العامة، والعرض والخط، وتحديد التسلسل.
- حقق الطلبة أداءً منخفضًا في بعض الكفايات، ومنها:
التعليق على ألفاظ الكاتب، وتحديد النقاط الرئيسة في المناقشة، وتحديد الخصائص، واستيعاب المعنى الضمني، وغرض ووجهة نظر الكاتب.

أهم الملاحظات على نتائج مادة اللغة العربية، هي:

- جاء المتوسط الوطني لدرجة الأداء 0.0 كما كان في العام 2014.
- ظهرت درجة أداء الطلبة في الكتابة بشكل أفضل - إلى حد ما - من القراءة والاستماع.
- تحسنت درجة أداء الطلبة في الكتابة والاستماع عن عام 2014.

الجدول (5) : نتائج مادة اللغة الإنجليزية للصف السادس للأعوام 2011 - 2016 حسب المهارات والكفايات

2016	2014	2013	2012	2011		
4.6	3.0	3.1	2.7	2.3	المهارات	الكتابة
0.3	0.4	0.8	2.1	3.2		القراءة
0.4	0.8	1.1	2.3	3.1		الاستماع
4.4	2.0	2.8	2.1	1.9	الكفايات	الكتابة الموجهة القصيرة
0.8	1.1	1.2	2.4	3.3		تحديد التفاصيل (حوار)
1.1	0.7	1.3	2.0	2.9		توصيل النصوص القصيرة المتعددة
0.7	1.0	1.3	1.0	1.1		استرجاع التفاصيل (مونولوج)
0.6	0.7	1.2	2.3	3.1		القراءة السريعة والقراءة الدقيقة
4.6	3.0	3.0	2.6	2.2		كتابة القصة بناءً على مجموعة من الصور
1.8	4.3	1.8	2.7	3.0		فهم التفاصيل والفكرة الرئيسة أو العامة
0.8	2.0	1.6	3.6	3.5		فهم الحوارات القصيرة
1.1	1.4	1.1	2.2	3.2		استيعاب الإشارات أو الملاحظات
0.8	0.7	1.3	2.2	3.0		استعمال اللغة في النص
0.7	1.0	1.1	2.3	3.2		استعمال القواعد النحوية في النص
0.1	0.0	1.3	2.5	3.3		المتوسط الوطني للمادة

- أهم الملاحظات على نتائج مادة اللغة الإنجليزية، هي:
- ارتفع المتوسط الوطني لدرجة أداء الطلبة بنسبة قليلة عن عام 2014.
- ظهر الأداء الأفضل للطلبة في مهارة الكتابة.
- تراجعت درجة أداء الطلبة في مهارتي القراءة والاستماع عن عام 2014.
- حقق الطلبة أداءً جيدًا في بعض الكفايات، ومنها: كتابة القصة بناءً على مجموعة من الصور، والكتابة الموجهة القصيرة.
- حقق الطلبة أداءً منخفضاً في بعض الكفايات:
- القراءة السريعة والقراءة الدقيقة، واسترجاع التفاصيل (مونولوج)، واستعمال القواعد النحوية في النص.

الجدول (6) : نتائج مادة الرياضيات للصف السادس للأعوام 2011 - 2016 حسب الموضوعات والمهارات

2016	2014	2013	2012	2011		
0.5	0.5	1.1	1.8	2.5	الهندسة والقياس	الموضوعات
0.7	0.6	1.1	1.9	2.4	تحليل البيانات*	
0.5	0.5	1.0	1.8	2.3	الأعداد والجبر**	
غير متوافر	غير متوافر	1.1	2.0	1.7	الجبر***	
0.5	0.5	1.0	1.8	2.4	المعرفة الرياضية	المهارات
0.5	0.4	1.0	1.9	2.1	استعمال وتطبيق الرياضيات	
0.0	0.0	0.7	1.8	2.5	المتوسط الوطني	

*الإحصاء والاحتمال، سابقاً
**الأعداد والعمليات، سابقاً
***تم دمج هذه الكفاية مع «الأعداد والجبر».

- أهم الملاحظات على نتائج مادة الرياضيات، هي:
- جاء المتوسط الوطني لدرجة الأداء 0.0 كما كان في العام 2014.
- تطابقت درجة أداء الطلبة في الموضوعات والمهارات فيما عدا تحليل البيانات.
- ارتفع أداء الطلبة في: تحليل البيانات، واستعمال وتطبيق الرياضيات بنسبة قليلة جداً عن عام 2014، في حين بقيت درجة الأداء مطابقة لما كانت عليه في عام 2014 في: الهندسة والقياس، والأعداد والجبر، والمعرفة الرياضية.

الجدول (7) : نتائج مادة العلوم للصف السادس للأعوام 2011 - 2016 حسب الموضوعات والمهارات

2016	2014	2013	2012	2011	
0.5	0.6	1.5	1.9	2.9	الموضوعات العلوم الطبيعية
0.5	0.6	1.6	1.9	2.8	علم الحياة والبيئة
0.6	0.6	1.5	1.9	2.8	علم الأرض والفضاء
0.5	0.6	1.5	1.9	2.9	التذكر والاستيعاب
0.5	0.6	1.7	1.9	2.9	المهارات تطبيقات وتضمينات العلوم
0.6	0.7	1.4	1.9	2.8	مهارات التقصي والتحليل
0.2	0.4	1.5	1.9	2.9	المتوسط الوطني للمادة

درجة الأداء حسب جنس الطلبة للصف السادس

يوضح الجدول (8) والشكل (43) متوسط درجات الأداء للطلاب والطالبات في عام 2016، وقد تم احتساب هذه الدرجات من نتائج كل الطلبة الذين أدوا الامتحانات الوطنية في عام 2016، وكما في الأعوام الماضية، وبوجه عام، كان أداء الطالبات أفضل من أداء الطلاب في الامتحانات الوطنية.

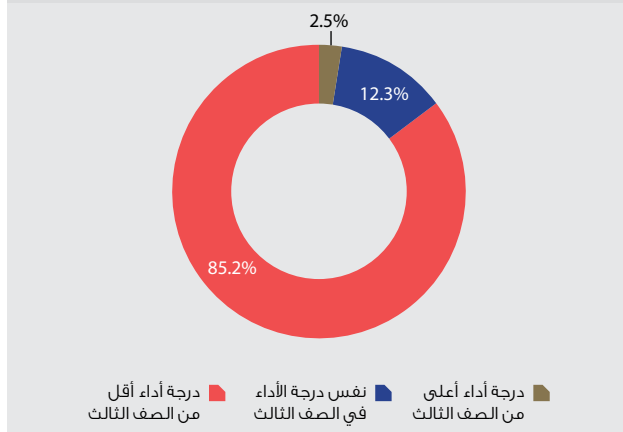
أهم الملاحظات على نتائج مادة العلوم، هي:

- انخفض المتوسط الوطني لدرجة الأداء في 2016، عما كان عليه في 2014.
- تطابقت درجة أداء الطلبة في الموضوعات والمهارات فيما عدا: علم الأرض والفضاء، ومهارات التقصي والتحليل.
- انخفض أداء الطلبة في جميع الموضوعات والمهارات في 2016، عما كان عليه في 2014، في حين بقيت درجة الأداء كما هي في علم الأرض والفضاء.

الجدول (8) : الفروق حسب جنس الطلبة في متوسط درجات الأداء

الصف	المادة	متوسط الأداء في المواد للطالبات	متوسط الأداء في المواد للطلاب
6	اللغة العربية	0.52	0.00
	اللغة الإنجليزية	0.95	0.00
	الرياضيات	0.00	0.00
	العلوم	0.50	0.00

الشكل (45): رصد تقدم أداء الطلبة من الصف الثالث إلى الصف السادس في مادة الرياضيات



أظهرت دراسة تقدم أداء الطلبة بين الصفين الثالث والسادس انخفاضاً في درجة الأداء من حلقة إلى أخرى؛ مما يشير إلى تراجع مستوى الأداء.

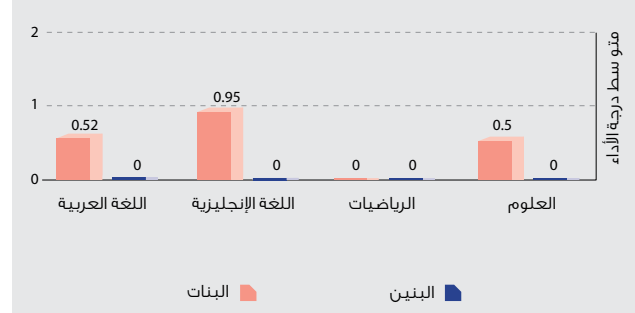
مستوى أداء الامتحانات

يُعدُّ «مقياس كرونباخ» ألفا (α) مقياس ثبات الامتحانات الأكثر شيوعاً في العالم، والمعترف به دولياً؛ وهو يقيس مستوى الاتساق الداخلي للامتحانات؛ أي مدى جودة ترابط درجات فقرات أسئلة الامتحانات الفردية مع الدرجات بشكل عام في المتوسط. ووفقاً للمعيار الدولي الأكثر شيوعاً، فإنه يجب ألا تقل قيمة ألفا (α) عن 0.7. أما القيم فوق 0.8 فتدل على الثبات الداخلي القوي.

ترتبط قيمة ألفا (α) بعدد فقرات أسئلة الامتحانات، وبالا انحراف المعياري للدرجات، والتي تنزع إلى أن تكون أقل في الامتحانات التي تحتوي على عدد قليل من فقرات أسئلة الامتحانات، وبتركيز محدود على الدرجات، مقارنة بالامتحانات التي تحتوي على فقرات أسئلة كثيرة، وتوزيع أوسع للدرجات.

ويوضح الجدول (9) أدناه قيم ألفا (α) للامتحانات الوطنية من عام 2011 إلى 2016، وقيم متوسط الدرجات والانحراف المعياري للدرجات التي حققها جميع الطلبة. كما يحتوي الجدول أيضًا على الدرجات الخام القصوى لكل مادة، فبالنسبة للامتحانات الوطنية لعام 2016، فقد حققت مقاييس ثبات جيّدة في جميع المواد، وهذا يدل على إمكانية التعامل مع نتائج امتحانات هذا العام بثقة. كما جاء الانحراف المعياري لكل مادة من المواد في

الشكل (43): الفرق بين درجات أداء الطلاب والطالبات للصف السادس

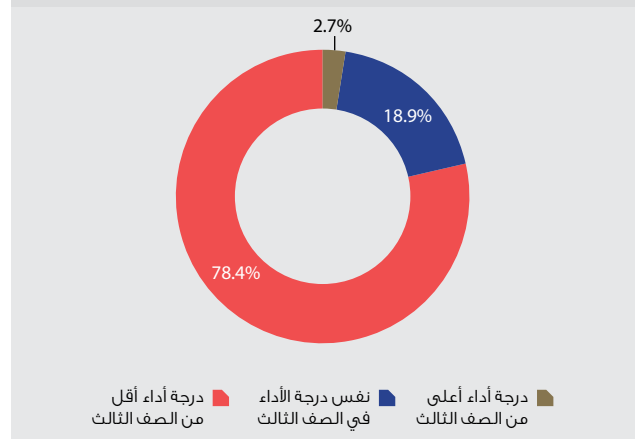


رصد مستوى تقدم أداء الطلبة من الصف الثالث إلى الصف السادس

الطلبة الذين أدوا الامتحانات الوطنية في الصف السادس عام 2016، قد أدوا الامتحانات الوطنية في الصف الثالث في عام 2013؛ ممّا أتاح الفرصة لرصد تقدم أدائهم في المواد من الصف الثالث إلى الصف السادس، وذلك من خلال مقارنة درجة أدائهم في المادة من دورة امتحانات وطنية إلى أخرى.

يوضح الشكلان (44) و(45) النسب المئوية للطلبة الذين حصلوا على درجات أداء أعلى أو أقل بين الصف الثالث والسادس، أو الذين ثبت أدأؤهم على الوتيرة نفسها من الأداء، في مادتي اللغة العربية والرياضيات.

الشكل (44): رصد تقدم أداء الطلبة من الصف الثالث إلى الصف السادس في مادة اللغة العربية



القصوى للمادة؛ ممّا يدل على أن أداء الطلبة جاء بمستوى أقل مما هو مستهدف في المادة؛ وقد يكون السبب في ذلك أن الطلبة لم يبذلوا مجهودًا بسبب انخفاض الدافعية، أو لانخفاض مستوى أدائهم، أما عن صعوبة الامتحان فإن الامتحانات الوطنية مبنية على المنهج الوطني.

حدود 20% من الدرجة الكلية؛ ممّا يشير إلى أن انتشار توزيع الدرجات للطلبة في نطاق الدرجات المتاح جاء بشكل جيد.

إن توزيع درجات الامتحانات الوطنية يتأثر بكل من: صعوبة الامتحان، وأداء الطلبة. وكما هو مبين في الجدول (9) فإن متوسط الدرجات لجميع المواد جاء أقل من 50% من الدرجة

الجدول (9) : متوسط الدرجات والانحراف المعياري للأعوام 2011 - 2016، ومقياس كرونباخ ألفا لعام 2016

المف	المادة	الدرجات الخام القصوى		متوسط الدرجات الخام					الانحراف المعياري					كرونباخ ألفا 2016
		2011-2009	2016-2012	2011	2012	2013	2014	2016	2011	2012	2013	2014	2016	
6	اللغة العربية	78	78	37%	39%	38%	38%	38%	20%	21%	19%	19%	18%	0.92
	اللغة الإنجليزية	65	65	29%	31%	33%	38%	45%	18%	18%	18%	19%	22%	0.83
	الرياضيات	90	90	21%	24%	28%	27%	30%	15%	16%	17%	18%	20%	0.95
	العلوم	90	85	42%	31%	35%	29%	32%	18%	14%	15%	13%	14%	0.87

الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر

أسس تقييم الأداء

وفيما يخص تقييم أداء طلبة الصف الثاني عشر، فإن إدارة الامتحانات الوطنية تتبع في ذلك نموذج تقييم يعتمد على خمسة مستويات للنجاح، وكل مستوى منها يتم تحديده بنطاق موحد من الدرجات، وأن حدود درجات المستويات توضع من قبل لجنة من رؤساء التصحيح استنادًا إلى الأدلة الإحصائية والأحكام المهنية، وتصدر اللجنة أحكامها بمقارنة أوراق الإجابة الفعلية للطلبة مع المحددات الوصفية للدرجات حسب ما ورد في مواصفات الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر، والتي تستند إلى النموذج المجرب والمختبر لمنح الدرجات في المملكة المتحدة والمعايير الدولية.

وتصدر نتائج الطلبة بطريقة تحديد «مستوى الدرجة»، و«نطاق الدرجات الموحدة» لكل امتحان، أو بتحديد «مستوى الدرجة» لكل ورقة امتحان في اللغتين: العربية والإنجليزية؛ إذ تقيس كل ورقة امتحان مهارة معينة؛ مثل: القراءة، والكتابة، والاستماع. ويوضح الجدول (10) أدناه المستويات، ونطاق الدرجات الموحدة للامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر.

نفّذت إدارة الامتحانات الوطنية الدورة الرابعة من الامتحانات الوطنية للصف 12 في: اللغة العربية، واللغة الإنجليزية وحل المشكلات، وتقيس هذه الامتحانات الكفايات الرئيسة الواجب أن يكتسبها الطلبة بعد استكمالهم 12 عامًا من التعليم ما قبل الجامعي في مملكة البحرين؛ إذ صُممت الامتحانات الوطنية وفق المعايير الدولية، بحيث يمكن مقايستها بمستويات الشهادات الدولية؛ فاللغة العربية وحل المشكلات تم مقايستها كل منهما بالمستوى البريطاني (AS)، أمّا اللغة الإنجليزية فقد تمت مقايستها بمستوى (B2) الخاص بالإطار الأوروبي الموحد للغات (CEFR)، والجدير بالذكر أن طلبة المدارس الحكومية يؤدون امتحان حل المشكلات بنسخته العربية، أمّا طلبة المدارس الخاصة فيؤدون امتحان حل المشكلات؛ إمّا بنسخته العربية أو بنسخته الإنجليزية.

النتائج التي تم التوصل إليها. كما لا يمكن إجراء مقارنة بين أداء المدارس الخاصة من عام إلى آخر؛ لاختلاف المدارس الخاصة المشاركة في كل عام.

مستوى أداء طلبة المدارس الحكومية

في اللغة العربية:

بحسب الموضح في الشكل (46)، حققت نسبة 37% من طلبة المدارس الحكومية درجة النجاح، مقابل 63% منهم لم ينجحوا. وبمقارنة نتائج الطلبة في امتحان اللغة العربية - كما في الشكل (47) - نلاحظ انخفاض نسبة النجاح من 41% في عام 2015، إلى 37% في عام 2016. كما أن نسبة الطلبة الذين حققوا المستوى (A) في عام 2016 بلغت 1%، والمستوى (B) بلغت 3%، والمستوى (C) بلغت 8%؛ وهي النسب نفسها التي حققها الطلبة في عام 2015.

في اللغة الإنجليزية:

بحسب الموضح في الشكل (46)، حققت نسبة 16% من طلبة المدارس الحكومية درجة النجاح، مقابل 84% منهم لم ينجحوا. وبمقارنة نتائج الطلبة في امتحان اللغة الإنجليزية - كما في الشكل (47) - نلاحظ ارتفاع نسبة نجاح الطلبة من 12% في عام 2015، إلى 16% عام 2016. كما أن نسبة الطلبة الذين حققوا المستوى (A) والمستوى (B) بلغت 2% لكل منهما، والمستوى (C) بلغت 3%، وقد حققت هذه المستويات ارتفاعاً بنسبة 1% لكل منها.

في حل المشكلات:

بحسب ما هو موضح في الشكل (46)، حققت نسبة 12% من طلبة المدارس الحكومية درجة النجاح، مقابل 88% منهم لم ينجحوا. وبوجه عام، شكّل امتحان حل المشكلات تحدياً أمام طلبة المدارس الحكومية، فقد حقق عدد قليل من الطلبة المستوى (A) في هذا الامتحان، وذلك بنسبة 0.42%؛ علماً أن هذه النسبة يصعب تمثيلها بيانياً. أما المستوى (B) فقد بلغت نسبة النجاح فيه 1%، والمستوى (C) 2%؛ إذ ارتفعت النسبة في هذين المستويين 1% لكل منهما. وبمقارنة نتائج الطلبة في امتحان حل المشكلات - كما في الشكل (47) - نلاحظ ارتفاع نسبة النجاح من 10% في عام 2015، إلى 12% في عام 2016.

الجدول (10) : المستويات ونطاق الدرجات الموحدة للامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر

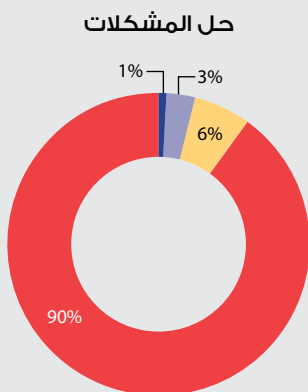
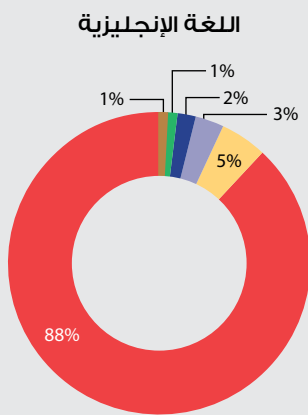
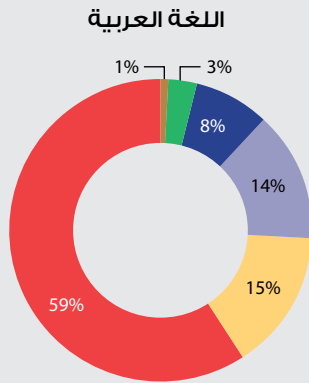
المستويات	نطاق الدرجات الموحدة
A	90% - 100%
B	80% - 89%
C	70% - 79%
D	60% - 69%
E	50% - 59%
U = رسوب	أقل من 50%

مستوى أداء طلبة الصف الثاني عشر

أنجزت إدارة الامتحانات الوطنية تصحيح الامتحانات الوطنية للصف الثاني عشر في دورتها الرابعة بمشاركة معلمين من المدارس الحكومية والمدارس الخاصة. وقد تبين أن مستوى أداء الطلبة في اللغة الإنجليزية، وحل المشكلات للعام 2016، ارتفع قليلاً عن العام 2015، أمّا في اللغة العربية فإن مستوى أداء الطلبة للعام 2016، انخفض قليلاً.

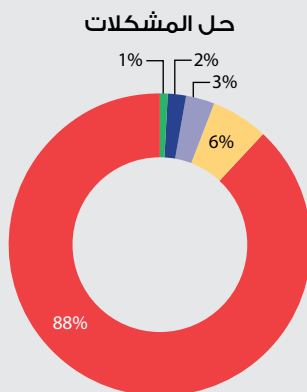
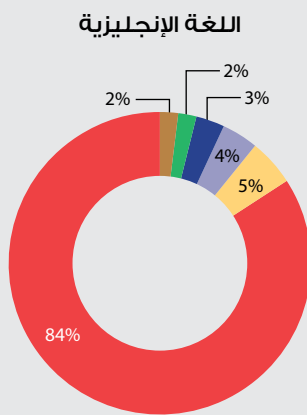
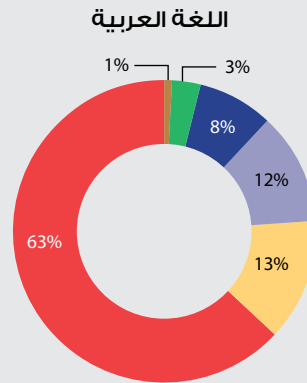
توضح الأشكال (46 - 47) أدناه مستوى أداء طلبة الصف الثاني عشر في المدارس الحكومية للعام 2016، ومقارنتها بعام 2015، حسب مستوى الدرجة لكل امتحان على حدة. كما يوضح الشكل (48) أدناه مستوى أداء طلبة الصف الثاني عشر في المدارس الخاصة حسب مستوى الدرجة لكل امتحان على حدة. أما الشكل (49) فيوضح المقارنة بين أداء الطلبة بحسب الجنس للمدارس الحكومية. في حين يوضح الشكل (50) المقارنة بين أداء الطلبة بحسب الجنس للمدارس الخاصة. ومع هذا، لا يمكن إجراء مقارنة بين مستوى أداء طلبة المدارس الحكومية والمدارس الخاصة بطريقة مباشرة؛ نظراً إلى قلة عدد طلبة المدارس الخاصة الذين أدوا الامتحانات الوطنية هذا العام، إضافة إلى أن هؤلاء الطلبة لا يشكلون عينة تمثيلية لطلبة المدارس الخاصة في مملكة البحرين؛ لذا يجب الحذر من تعميم

الشكل (47) : نتائج اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات للصف 12 حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الحكومية في عام 2015



A B C D E U

الشكل (46) : نتائج اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات للصف 12 حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الحكومية في عام 2016



A B C D E U

مستوى أداء طلبة المدارس الخاصة

في اللغة العربية:

الشكل (48) أدناه يوضح أن نسبة 56% من طلبة المدارس الخاصة المشاركة في الامتحانات الوطنية قد حققت درجة النجاح، مقابل 44% منهم لم ينجحوا. كما يتبين أن نسبة 1% منهم استطاعوا تحقيق المستوى (A)، و7% استطاعوا تحقيق المستوى (B)، و 12% استطاعوا تحقيق المستوى (C).

في اللغة الإنجليزية:

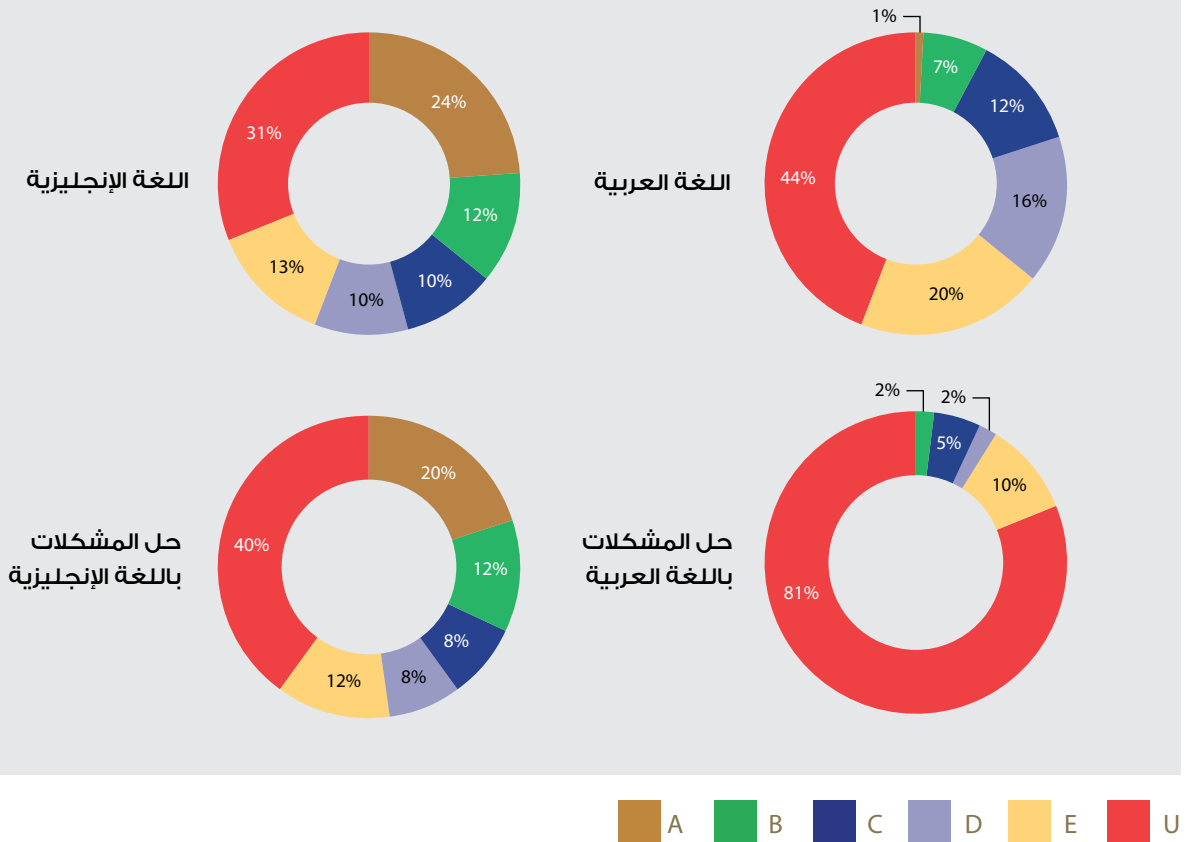
بحسب الموضح في الشكل (48) أدناه، فقد حققت نسبة 69% من طلبة المدارس الخاصة المشاركة درجة النجاح، مقابل 31% لم ينجحوا، وأن 24% حققوا المستوى (A)، و12% حققوا المستوى (B)، و 10% حققوا المستوى (C).

في حل المشكلات:

بحسب الشكل (48)، فإن الطلبة الذين أدوا الامتحان في نسخته العربية حققوا نجاحًا بنسبة 19%؛ ولم يستطع أي منهم تحقيق المستوى (A)، فيما بلغت نسبة نجاح الطلبة الذين أدوا الامتحان في نسخته الإنجليزية 60%، استطاع 20% منهم تحقيق المستوى (A).

ولا بد من الأخذ في الاعتبار أن عدد طلبة المدارس الخاصة قليل جدًا؛ إذ بلغ مجموعهم 141 طالبًا وطالبة تقدموا لأداء امتحاني اللغة العربية واللغة الإنجليزية، و83 طالبًا وطالبة تقدموا لأداء امتحان حل المشكلات بنسخته العربية، و25 طالبًا وطالبة فقط في امتحان حل المشكلات بنسخته الإنجليزية.

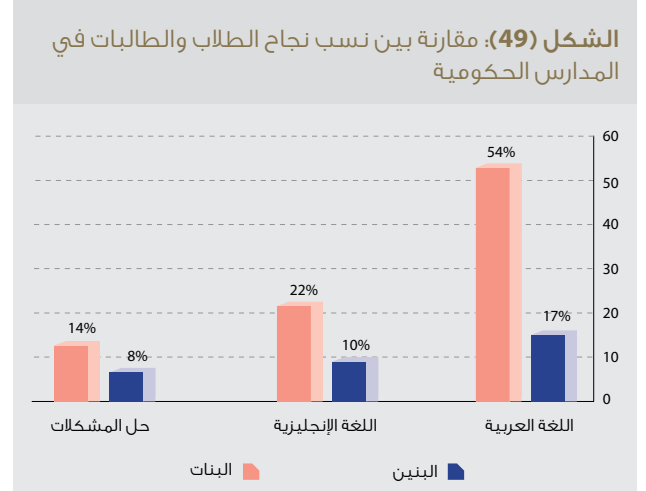
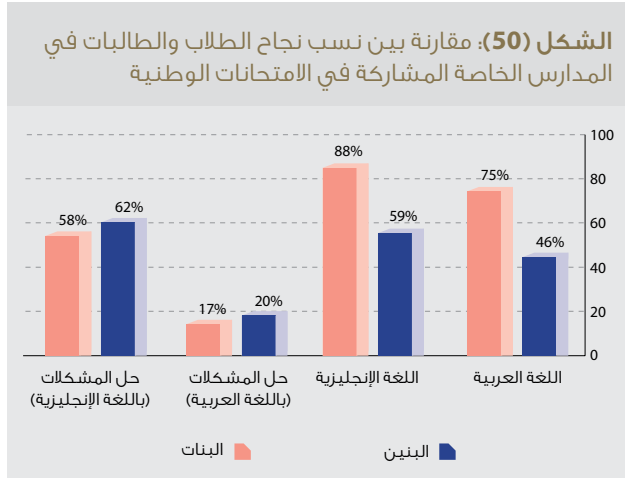
الشكل (48) : نتائج اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات للصف 12 حسب مستوى الدرجات لطلبة المدارس الخاصة المشاركة في عام 2016



نسب النجاح حسب جنس الطلبة

يوضح الشكل (49) أدناه نسب النجاح حسب جنس الطلبة في المدارس الحكومية، فقد ظهر تفوق الطالبات على الطلاب في جميع الامتحانات، وبلغ الفرق أقصاه في امتحان اللغة العربية؛ إذ بلغت نسبة نجاح الطالبات 54%، مقابل 17% للطلاب، وبلغ الفرق أدناه في امتحان حل المشكلات، بنسبة نجاح بلغت 14% للطالبات، و8% للطلاب. أمّا في امتحان اللغة الإنجليزية، فكانت نسبة نجاح الطالبات 22%، في حين كانت نسبة نجاح البنين 10%.

أمّا عن نسب نجاح الطلبة في المدارس الخاصة الذي يوضحه الشكل (50)، فقد جاءت نسبة نجاح الطالبات أعلى من نسبة نجاح الطلاب في امتحاني اللغة العربية واللغة الإنجليزية، في حين تقاربت نسب نجاح الطالبات والطلاب في امتحان حل المشكلات بنسختيه العربية والإنجليزية، مع ارتفاع طفيف لصالح الطلاب.



إنجازات الإطار الوطني للمؤهلات



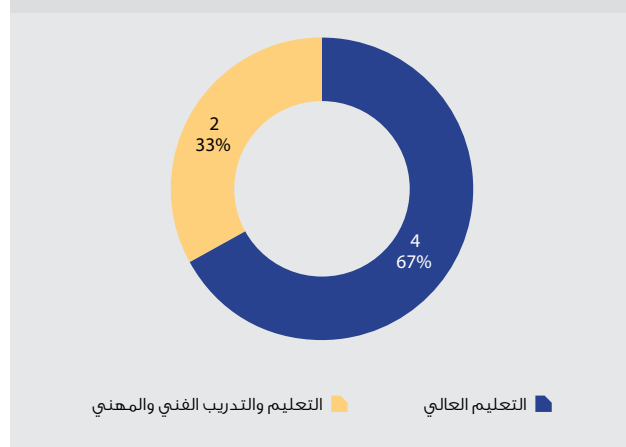


إذ تقوم لجان من ذوي الخبرة في العمليات والحوكمة المؤسسية وضمان الجودة بفحص وتقييم طلبات الإدراج المؤسسي. وتشمل معايير الإدراج المؤسسي خمسة معايير، هي:

- الالتحاق والانتقال والتقدم
- تطوير المؤهلات والموافقة عليها ومراجعتها
- تصميم التقييم ومعادلة النتائج
- إصدار الشهادات وتوثيقها
- تحسين الجودة المستمر.

في العام الأكاديمي 2015-2016، استوفت ست مؤسسات من مؤسسات التعليم العالي، والتعليم والتدريب الفني والمهني شروط ومعايير الإدراج المؤسسي، بالإضافة إلى أربع مؤسسات تعليم عالٍ، استوفت مؤسستان تدريبيتان متطلبات ومعايير الإدراج المؤسسي، كما هو مبين في الشكل (51).

الشكل (51) : المؤسسات التي استوفت شروط ومعايير الإدراج المؤسسي خلال العام الأكاديمي 2015 – 2016



يُعَدُّ الإطار الوطني للمؤهلات إطارًا شاملاً، حيث يشمل كافة قطاعات التعليم والتدريب في المملكة، وكذلك كافة أنواع التعلم؛ كالتعلم النظامي، وغير النظامي، وغير الرسمي. وهو قائم على مخرجات التعلم، ويتألف من عشرة مستويات متدرجة تصاعدياً تقيس كل مستوى حسب درجة الإنجاز والصعوبة لمخرجات التعلم للمؤهل. ويأتي إنشاء الإطار الوطني للمؤهلات لمواجهة عدد من التحديات، حيث إنه من المتوقع منه أن يوفر فهماً أفضل للمؤهلات الوطنية والأجنبية ومقارنتها والاعتراف بها، وبالتالي تعميق فهم أرباب الأعمال، وأولياء الأمور، والمتعلمين لقيمتها. وأن يسهم في طرح مؤهلات ملائمة للغرض، وتكون أكثر ارتباطاً باحتياجات المتعلمين وسوق العمل. كذلك فإنه من المتوقع أن يحسّن من فرص انتقال وتقدّم المتعلمين داخل وعبر قطاعات التعليم العالي، والتعليم المهني والفني، والتعليم العام. وأن يسهم في التوعية بمفهوم التعلم مدى الحياة من خلال الاعتراف بجميع أنواع التعلم.

يحكم عمليات وأنشطة الإطار الوطني للمؤهلات عشر سياسات عامة، تؤكد على الأدوار والمسؤوليات للأطراف الأساسية ذات العلاقة والمعنية بتطبيق الإطار.

وتتألف الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات من إدارتين رئيسيتين، هما: إدارة عمليات الإطار الوطني، وإدارة التعاون والتنسيق الأكاديمي.

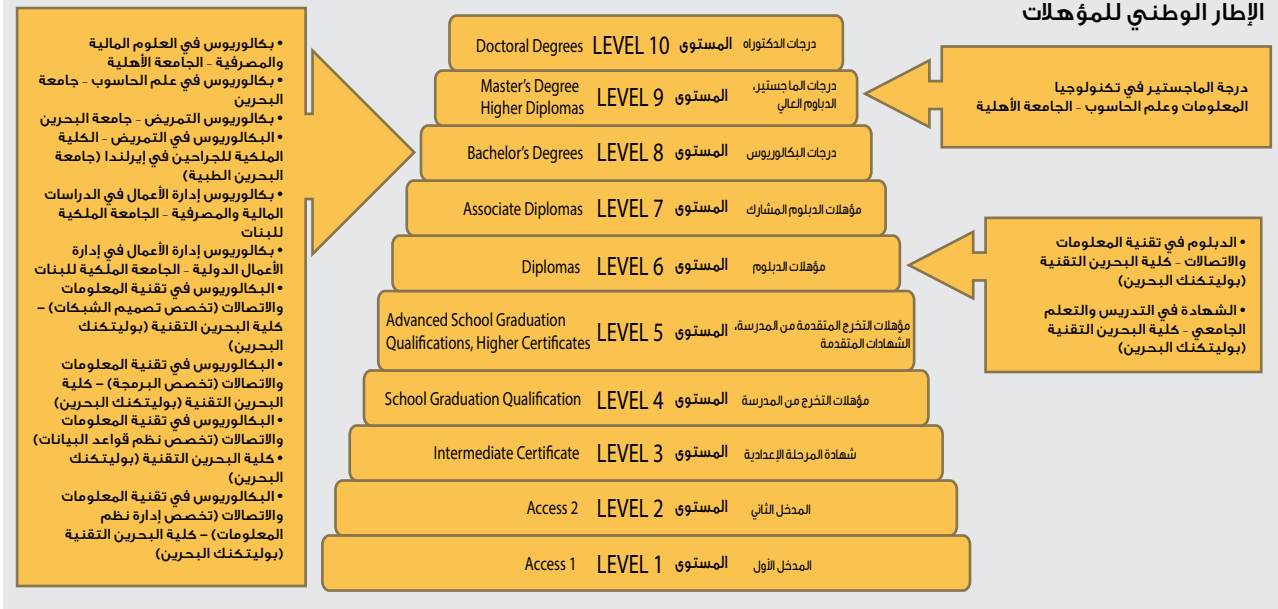
• عمليات الإطار الوطني للمؤهلات

تقوم إدارة عمليات الإطار الوطني بإجراء نوعين من العمليات يكملان بعضهما البعض، وهما: الإدراج المؤسسي، حيث تُقَيَّم المؤسسة بالكامل، وذلك فيما يتعلق بضمان قيام المؤسسة المانحة للمؤهلات المسكنة في الإطار بوضع آليات عمل ملائمة وذات شفافية؛ وذلك للحفاظ على معايير وقيمة المؤهلات، وتسكين المؤهلات الوطنية، حيث يتم التحقق من أن المؤهلات تلبي الأهداف المرجوة منها، وتستوفي معايير وشروط التحقق. تقوم إدارة عمليات الإطار الوطني بتقييم وفحص طلبات الإدراج المؤسسي، وتسكين المؤهلات، والتأكد من استيفائها شروط التقديم قبل عرضها على اللجان المتخصصة.

• الإدراج المؤسسي

يتم إدراج مؤسسات التعليم والتدريب بالمملكة طبقاً لمعايير محددة؛ للتأكد من أن لدى المؤسسة اللوائح والسياسات والعمليات التي تدعم البيئة المناسبة لطرح المؤهلات الوطنية؛

الشكل (52) : المؤهلات التي تم تسكينها على الإطار الوطني حسب المستوى



التعليم العالي؛ إذ اشتملت هذه الطلبات على مؤهل ماجستير سُكِّن على المستوى التاسع، ودبلوم وشهادة سُكِّنَا على المستوى السادس للإطار الوطني للمؤهلات، بالإضافة إلى 10 مؤهلات بكالوريوس مُسكَّنة على المستوى الثامن للإطار الوطني للمؤهلات، كما هو مبين في الشكلين (52) و(53).

• تسكين المؤهلات

تهدف عميات تسكين المؤهلات إلى سد الفجوة بين المؤهلات ومتطلبات سوق العمل. فتسكين المؤهلات على حسب مستوياته العشرة يوفر للمؤهلات المزيد من الشفافية، ويعزز من قيمتها وجودتها. فكما في عمليات الإدراج المؤسسي، تقوم اللجان من ذوي الاختصاص بفحص المؤهلات، والتأكد من استيفائها شروط ومعايير التحقق؛ ليتم بعدها التقييم والتأكد من ملاءمتها لتسكين المؤهلات على الإطار الوطني. وتشمل معايير التحقق خمسة معايير، هي:

• الحاجات والمبررات لطرح المؤهل

• توافق المؤهل مع متطلبات الإطار والجهة التنظيمية

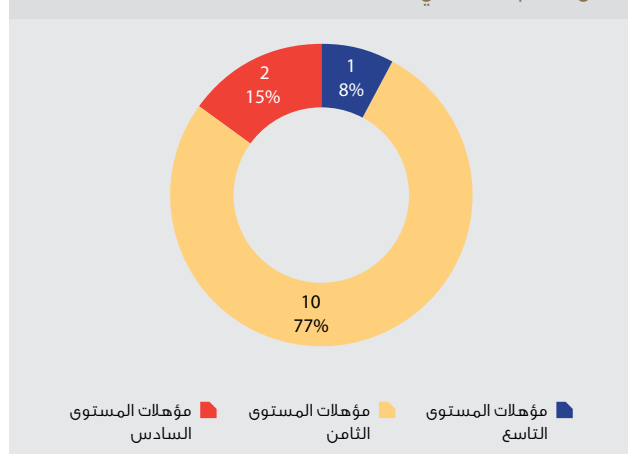
• ملاءمة تصميم ومحتوى وبنية المؤهل

• ملاءمة التقييم

• ملاءمة مستوى المؤهل وعدد الساعات المعتمدة.

وقد استوفت شروط ومعايير التحقق خلال العام الأكاديمي 2015 - 2016، ثلاثة عشر طلباً، جميعها مقدمة من مؤسسات

الشكل (53) : المؤهلات التي استوفت شروط ومعايير التحقق خلال العام الأكاديمي 2015 - 2016



التعاون المحلي والدولي:

تقوم إدارة التعاون والتنسيق الأكاديمي في الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات بوضع البرامج التدريبية وورش العمل للمؤسسات التعليمية والتدريبية؛ لتسهيل عمليات الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات الصادرة عن تلك المؤسسات، وتطوير عمل الإطار وتوسيع مجالاته. كما تعمل الهيئة على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي مع نظرائها من الهيئات المعنية بأطر المؤهلات؛ بهدف توطيد العلاقات وتبادل الخبرات. وفي هذا المجال قامت إدارة التعاون والتنسيق الأكاديمي بما يلي:

ورش العمل:

قامت الإدارة بعقد ورش تدريبية لمؤسسات التعليم والتدريب حول عمليات جودة التعليم والتدريب وتضمنت الورش عرضاً وشرحاً وافياً عن عمليتي الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات، حيث قامت الإدارة بعقد أربع ورش تدريبية متخصصة في عمليتي الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات؛ تم فيها تدريب مائة واثنتين منتسباً لتلك المؤسسات على عمليات جودة التعليم والتدريب. كذلك قامت الإدارة بتدريب أعضاء لجان تقييم طلبات الإدراج المؤسسي، ولجان التحقق من المؤهلات من ذوي الخبرة في التخصصات المختلفة، على معايير وعمليات الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات، حيث تتم الاستعانة بهم في عمليات تقييم طلبات الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات للمؤسسات التعليمية والتدريبية، حيث قامت الإدارة بتدريب ما يقارب الثلاثين عضواً ليتم إضافتهم إلى الأعضاء السابقين ممن تتم الاستعانة بهم في عمليات التقييم.

وقامت الإدارة فيما بعد بزيارات دعم ذات طابع استشاري لتلك المؤسسات؛ للإجابة عن أي استفسارات لدى المؤسسات التعليمية أو التدريبية حول تقديم طلبات جودة التعليم والتدريب في الفترة الزمنية المحددة. وبغية في نشر ثقافة جودة التعليم والتدريب محلياً، فقد قامت الإدارة بعقد سبع ورش عمل لعدة جهات تهدف إلى التوعية بأهمية الإطار الوطني في ربط المخرجات التعليمية باحتياجات سوق العمل وأهدافه في تطوير التعليم والتدريب في المملكة بمشاركة كافة الجهات المعنية والأطراف ذات العلاقة. وقد عقدت هذه الورش كذلك لبعض الجمعيات المهنية وأرباب الأعمال. كما أصدرت الإدارة المنشورات الخاصة بالإطار الوطني، وشاركت في العديد من المعارض؛ من أجل نشر ثقافة الإطار الوطني.

• مشروع إطار الساعات المعتمدة:

يهدف المشروع إلى وضع نموذج استرشادي للساعات المعتمدة للمؤهلات الممنوحة من قطاعات التعليم العالي، والتعليم والتدريب الفني والمهني، والتعليم العام ومستوياتها المختلفة على جودة التعليم والتدريب، والذي من شأنه أن يسهم بشكل كبير في عملية التحقق من المؤهلات. وإيماناً بأهمية مبدأ الشراكة، حرصت هيئة جودة التعليم والتدريب على تمثيل كافة الجهات المعنية من مؤسسات تعليمية وتدريبية، والجهات المرخصة والتنظيمية في مجموعة عمل المشروع. وقد بدأ المشروع في نوفمبر 2015، وتمت الموافقة على نموذج الساعات المعتمدة من مجموعة العمل في يونيو 2016، حيث ستعرض الإدارة النموذج للحصول على موافقة اللجنة الاستشارية للإطار الوطني للمؤهلات.

• مشروع إسناد المؤهلات الأجنبية للإطار الوطني للمؤهلات:

بدأ العمل في المشروع في شهر يناير 2016، وذلك بالتعاون مع هيئة الإطار الأسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات، ويعد ذلك أحد أوجه التعاون مع هيئة الإطار الأسكتلندي تفعيلاً لمذكرة التفاهم التي تم توقيعها في نوفمبر 2015. بين هيئة جودة التعليم والتدريب، وهيئة الإطار الأسكتلندي للساعات المعتمدة والمؤهلات، وتضم مجموعة العمل للمشروع ممثلين من كافة الجهات المعنية من مؤسسات تعليمية وتدريبية، والجهات المرخصة والتنظيمية؛ وذلك من أجل النظر في تجارب الدول الأخرى في هذا المجال والوصول إلى نموذج لإسناد المؤهلات الأجنبية للإطار الوطني للمؤهلات بما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات النظام التعليمي والتدريب في مملكة البحرين. ومن المخطط له أن تمر عملية إسناد المؤهلات الأجنبية بمرحلة تجريبية، حيث أبدى العديد من المؤسسات التعليمية والتدريبية رغبتها في المشاركة في تلك المرحلة، وذلك قبل التطبيق الفعلي لعملية إسناد المؤهلات الأجنبية بعد الانتهاء من المشروع في فبراير 2017.

• العلاقات الإقليمية والدولية:

وبالنسبة لتجربة مملكة البحرين في جودة التعليم والتدريب، فقد قام وفدٌ من الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في

سلطنة عمان بالاطلاع على تجربة مملكة البحرين في إنشاء وتطبيق جودة التعليم والتدريب، كذلك تلقت الهيئة دعوة من وزارة التعليم والتعليم العالي بدولة قطر لعرض ومناقشة تجربة مملكة البحرين، حيث تعد المملكة من الدول الرائدة خليجياً في هذا المجال.

وتفعيلاً لمذكرتي التفاهم اللتين تم توقيعهما سابقاً مع كل من الهيئة الوطنية للمؤهلات بدولة الإمارات العربية المتحدة وهيئة المؤهلات الماليزية، فقد استقبلت هيئة جودة التعليم والتدريب وفداً من كلتا الهيئتين لقضاء فترة تدريبية لمدة أسبوع، حيث اطلع الوفد على عمليات جودة التعليم والتدريب، كما شارك في زيارة ميدانية لعملية التحقق من المؤهلات لإحدى مؤسسات التعليم العالي. وتقوم الهيئة باستكمال المراحل القانونية والإجرائية للإعداد لتوقيع مذكرة تفاهم مع هيئة المؤهلات النيوزيلندية؛ وذلك من أجل تعزيز الشراكة الإستراتيجية مع الدول ذات التجارب في مجال أطر المؤهلات.

• الخلاصة

وستواصل الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات عملها بإدارتها: إدارة عمليات الإطار الوطني، وإدارة التعاون والتنسيق الأكاديمي وفقاً للخطة التشغيلية للإدارة بتسليم وتقييم طلبات الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات من المؤسسات التعليمية والتدريبية، وتقديم كافة الدعم الفني لتلك المؤسسات. كما ستبدأ الإدارة في التطبيق التجريبي لمشروع إسناد المؤهلات الأجنبية للإطار الوطني للمؤهلات قبل التطبيق الفعلي، وذلك بالتعاون مع كافة الجهات المعنية والأطراف ذات العلاقة.

وستواصل الإدارة التعريف بالإطار الوطني للمؤهلات وأهدافه محلياً؛ من أجل تعزيز مفهوم التعلم مدى الحياة والذي يعد أحد ركائز أطر المؤهلات، وأحد السياسات الرئيسة للإطار الوطني للمؤهلات، حيث يتطلب ذلك التعاون مع الشركاء الإستراتيجيين وسن التشريعات اللازمة. وبغية في تحقيق ذلك، ستقوم الإدارة بالتخطيط والعمل على سبل الاعتراف بالخبرة والتعلم المسبق بالتعاون مع الأطراف المعنية.

كما تتطلع الإدارة لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي؛ من أجل تسهيل عملية محاذاة الإطار الوطني للمؤهلات مع أطر المؤهلات الأخرى؛ مما سيسهم في عمليات الاعتراف والمقارنة، وانتقال الأفراد للدراسة أو العمل.

نحو تعلیم و تعلم فاعل





قدراتهم العليا، في حين كان أفضلها تلك المرتبطة باستثارة دافعية الطلبة وتحفيزهم نحو التعلم.

وبصورة عامة، برزت سمات مشتركة ما بين المدارس الحكومية والخاصة فيما يتعلق بعملية التعليم والتعلم في المراحل التعليمية المختلفة، فظهرت فاعلية الإستراتيجيات المطبقة في المدارس ذات الأداء الممتاز، والجيد، والتي تركزت في المرحلة الابتدائية، وإثرائها بالمصادر والموارد التعليمية المتنوعة، كالتوظيف الإلكتروني، في حين جاءت فاعلية الإستراتيجيات في المدارس ذات الأداء «غير الملائم» محدودة، وتركزت في مدارس البنين، وكان المعلم فيها محورياً للعملية التعليمية؛ بصورة أثرت سلباً على التعلم وتطور مهارات الطلبة، كما لوحظ انخفاض المشكلات السلوكية داخل الصفوف وخارجها في المدارس التي كانت الإدارة الصفية فيها متميزة من حيث التخطيط المنظم والمنتج، والتسلسل المنطقي للعرض، وإدارة وقت التعلم، بخلاف ذلك في معظم الدروس في المدارس ذات الأداء «غير الملائم»، وظهر توظيف نتائج أساليب التقويم من أجل التعلم في المدارس ذات الأداء الأفضل، بصورة فاعلة ومتنوعة، كالتقويمات الشفهية، والتحريرية، والفردية، والجماعية، وتقويم الأقران، والتقويم الإلكتروني المرتبط بأدوات التمكين الرقمي، وتقديم التغذية الراجعة المباشرة في تلبية احتياجات الطلبة التعليمية المختلفة.

وجدير بالذكر، أنَّ الانعكاس أثر برامج رفع الكفاءة المهنية، ومتابعتها أثراً كبيراً على جودة عملية التعليم والتعلم في المدارس ذات الأداء «الممتاز»، و«الجيد»، حيث تميزت هذه المدارس بتطبيق المشروعات والبرامج المتميزة والمتنوعة، ومتابعتها؛ لرفع كفاءة المعلمين المهنية، وانعكست بصورة أوضح على المدارس الابتدائية، في حين كان أثرها محدوداً في المدارس ذات الأداء «غير الملائم»، وجاء نقص المعلمين الأوائل في المدارس الحكومية، وعدم ملاءمة مؤهلات بعض المعلمين في بعض المدارس الخاصة مؤثراً على الأداء العام للمعلمين، وبالتالي على عملية التعليم والتعلم في هذه المدارس.

وبشكل عام، انعكست الممارسات المرتبطة بالتعليم والتعلم، والتي تعزز مبادئ التعلم مدى الحياة في المدارس الممتازة والجيدة على مستويات الطلبة ومهاراتهم، حيث برزت لديهم قدرات أكبر على الاستقصاء، وعلى ربط ما يتلقونه في المدارس بواقع ومشكلات الحياة اليومية، إضافة إلى قدرتهم على العمل

يواجه القائمون على التعليم مجموعة من التحديات المتنوعة والتي تتركز في الزيادة المستمرة في أعداد الطلبة والمتعلمين، وتغير طبيعتهم واحتياجاتهم، والتنوع الديموغرافي، إضافة إلى التأثيرات المصاحبة لعولمة التعليم، وتأثير التقدم التكنولوجي على عمليتي التعليم والتعلم؛ الأمر الذي يستوجب أن تكون آليات التعليم متغيرة وفاعلة لتستطيع مواكبة متطلبات هذه التغييرات المستمرة. كما أن للتغيير المستمر في متطلبات سوق العمل وانعكاس ذلك على ما يتم توقعه من مخرجات تعلم مختلفة تأثيراً مباشراً على وظائف التربية، بما فيها ضرورة توظيف إستراتيجيات تعليم وتعلم متنوعة؛ بُغية تنمية مسؤولية الطالب الفردية تجاه تعلمه، إضافة إلى تعزيز قدرته على التعلم المستقل من خلال توفير بيئة تعلم مناسبة، ويقدم هذا التقرير تحليلاً نوعياً عن التعليم والتعلم بصفة عامة في مملكة البحرين، تشمل جميع المراحل التعليمية والتدريبية، وتغطي كافة الممارسات المرتبطة بالتعليم والتعلم في المدارس والمعاهد والجامعات.

يعتبر التعليم الأساسي والثانوي اللبنة الأساسية التي يتم فيها تشكيل القدرات والمهارات الأساسية للطلّاب من خلال تجربته التعليمية المتكاملة، والتي يجب أن يكون هو محورها. وعليه تبني الهيئة في مراجعتها للمدارس الحكومية والخاصة مفهوم الممارسات التربوية ومهارات التدريس الموحدة، التي يلزم أن يتمتع بها المعلم ويتقنها في أي نوع من أنواع المدارس، وفي مختلف البيئات التربوية ومراحلها التعليمية.

وبالرجوع إلى نتائج المراجعات الأخيرة للمدارس الحكومية والمدارس الخاصة والتي تمت مراجعة عمليتي التعليم والتعلم فيها، يظهر أثر نضج تجربة المدارس مع مفهوم الجودة على تطور الممارسات الإجرائية في أغلبها، حيث إن هذه المدارس قد مرت إما بزيارتي مراجعة أداء أو ثلاث؛ اتضح خلالها وجود محاولات جادة من المدارس في تطبيق عناصر الحصة المتكاملة، مع التركيز على الأنشطة الاستهلاكية، ومحاولة تطبيق التمايز بصورة مختلفة، والتركيز على الطالب وتنويع الإستراتيجيات؛ إلا أن أثر هذه الإجراءات انعكس بصورة متفاوتة على أداء الطلبة وتقدمهم؛ واللافت للنظر أن ربع المدارس جاءت في مستوى غير ملائم، وكانت أبرز المعايير - التي شابها ضعف في التطبيق وأثر في الأحكام بصورة عامة - تلك المرتبطة بالتقويم من أجل التعلم، والاستفادة من نتائجه في تقديم المساندة التعليمية للطلّبة على اختلاف مستوياتهم، وتطبيقات التمايز وتحدي

تطوير التعليم العالي في مملكة البحرين ليواري المستويات العالمية، فمع التطور المستمر في التخصصات واحتياجات العمل، تبرز وبقوة الحاجة للتعليم مدى الحياة؛ وذلك لمواكبة هذه التغييرات، ولتمكين خريجي مؤسسات التعليم العالي من ذلك، فلابد من تنمية المسؤولية الفردية للطلاب تجاه التعلم الذي يتلقاه، إضافة إلى قدرته على التعلم المستقل، وتشير نتائج العديد من المراجعات التي قامت بها الهيئة إلى أنه وبالرغم من تبني أعضاء الهيئات الأكاديمية طرق متنوعة في التدريس ليكون الطالب محور العملية التعليمية، فما زال اعتماد الطالب على عضو هيئة تدريس المقرر كبيراً؛ مما يؤثر سلباً على تطوير قدرته على التعلم المستقل، خاصة في برامج الماجستير التي يتوقع فيها من الطالب قدرٌ كبيرٌ من العمل المستقل، كما أن طبيعة الأعمال التي تطلب من الطلبة محددة بشكل كبير، ولا تتضمن الكثير من البحث الأكاديمي الذي يتوجب على الطالب القيام به بشكل مستقل.

كما أن للبيئة التعليمية لمؤسسات التعليم العالي دوراً رئيساً في تعزيز تجربة التعلم التي يعيشها الطالب أثناء دراسته التعليمية، والتي قد تفضي إلى توسيع خبرات الطلبة ومعارفهم من خلال التعلم غير الرسمي، واستجابة لمؤشرات مراجعة البرامج الأكاديمية قام العديد من المؤسسات باستخدام وسائل مختلفة؛ لتعزيز التعلم غير الرسمي مثل الحلقات النقاشية، والندوات، وورش العمل، إضافة إلى الزيارات الميدانية. غير أن افتقار العديد من المؤسسات إلى بنية تحتية مناسبة توفر للطلبة قاعات دراسية، ومختبرات، وبرمجيات متطورة تحفز الطالب على الاستخدام الأمثل لها، إضافة إلى فقر المكتبات للمحتويات الدورية، وأماكن مناسبة للاطلاع الفردي والجماعي، وضعف المرافق الترفيهية المتوفرة في الحرم الجامعي قد أدى في كثير من الأحيان إلى تعامل الطلبة مع الحرم الجامعي على أنه مكان لتلقي المحاضرات فقط، والذي يؤثر سلباً على الهدف في توفير بيئة تعلم مشجعة، تساهم في بناء شخصية متكاملة للطلاب بما يتناسب مع احتياجات المملكة.

ويعدُّ التعلم القائم على العمل مكوناً مهماً في العملية التعليمية، خاصة مع مطالبة جهات العمل بتطوير المهارات العملية الأساسية التي يحتاجها الطالب في العمل أثناء العملية التعليمية، وذلك لتكون لدى خريجي البرامج الأكاديمية القدرة على التنافس في سوق العمل، وتحتوي غالبية البرامج الأكاديمية التي تطرح في مملكة البحرين على مقرر للتدريب

الجماعي والعمل المستقل؛ متحملين مسؤولية تعلمهم، ودافعية ذاتية نحو التعلم مصحوبة بحس عالٍ للمبادرة وروح قيادية؛ وقد أدى ذلك كله إلى ظهور ممارسات إبداعية وابتكارية.

أما التعليم العالي، فيواجه القائمون عليه مجموعة إضافية من التحديات المتنوعة والتي تتركز في التغيير الكبير في كتلة الطلبة، وتعامل المجتمع مع التعليم الجامعي على أنه عامل رئيس للحصول على وظيفة، والذي بدوره أدى إلى تغيير توقعات الطلبة وجهات التوظيف من العملية التعليمية ومخرجاتها في مؤسسات التعليم العالي، ومملكة البحرين لا تختلف في ذلك عن غيرها من الدول، ولهذا ركزت عمليات المراجعة التي تقوم بها الهيئة لمؤسسات التعليم العالي وبرامجها الأكاديمية على تقييم مدى جودة عمليتي التعليم والتعلم، والتقييم، فمع التوسع في القاعدة الطلابية والخلفيات العلمية المختلفة لأعضاء هيئة التدريس بالمؤسسة، كان لابد من تبني مؤسسات التعليم العالي لسياسات واضحة للتعليم والتعلم، تحدد فيها فلسفة المؤسسة فيما يتصل بالعملية التعليمية، وما يتعلق بالإستراتيجيات العامة لتنفيذها، وفي بداية عمليات المراجعة لم تكن بعض المؤسسات تمتلك هذه السياسات، في حين افترقت بعض السياسات إلى الوضوح حول الفلسفة التي تتبناها المؤسسة، كما لم تتضمن بعض السياسات أي توضيح عن الآليات المستخدمة لتنمية التعلم المستقل، والاستفادة من التكنولوجيا في العملية التعليمية.

والجدير بالذكر، ونتيجة لمراجعات الهيئة، فقد قامت جميع مؤسسات التعليم العالي بتبني التعلم القائم على المخرجات في برامجها الأكاديمية، والتي نتج عنها وضع مخرجات تعلم محددة لكل برنامج أكاديمي ومقرر دراسي؛ تمَّ الاستفادة منها في تحديد طرائق تعليم وتعلم وتقييم تتناسب مع المخرج المراد تعلمه، وتضمن ذلك في توصيفات المقررات الدراسية وتوصيفات البرنامج، والتي يعرف بها الطالب، كما أنَّ الاستفادة من التغذية الراجعة من أرباب الأعمال، إضافة إلى التوصيات المضمنة في تقارير هيئة جودة التعليم والتدريب أدت، في كثير من البرامج الأكاديمية، إلى تبني سياسات تعلم تنمي المهارات والقدرات العامة للطلبة مثل العمل الجماعي، والقدرة على تقديم عروض تعليمية، والمشاركة في الحلقات النقاشية، إضافة إلى تنمية مهارة التحليل النقدي وحل المشكلات، والتي أدت إلى حصول هذه البرامج على الإشادات والتقدير. غير أن هناك بعض التحديات التي من الضرورة الوقوف عليها إذا أردنا

العملية، يساهم في تعلم الطالب مهارات محددة من خلال عمله الفعلي كمتدرب في مؤسسات حكومية وخاصة، والمتتبع للتوصيات الواردة في تقارير المراجعة للهيئة، يجد تطوراً في توصيات هذه التقارير يشير إلى الحاجة إلى وجود توصيات واضحة لهذه المقررات؛ تحدد فيها وبشكل واضح مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر وكيفية مساهمتها في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومن ثم الحاجة لوضع سياسات وآليات تقييم واضحة لهذا المكون، وإلى توصيات تتصل بإدارة هذه العملية التعليمية والتدقيق في نقاط محددة متصلة بتوصيف المقرر ودقة آليات التقييم المنفذة، ولعل من أهم التحديات التي مازالت تواجه القائمين على التدريب العملي هو توفير فرص عمل مناسبة للطلاب؛ يعيش من خلالها تجربة حقيقية تنمي لديه المهارات التطبيقية التخصصية والعامة التي تثري تجربته التعليمية.

وللتعليم المهني والفني دور رئيس في رفد العملية التعليمية والتدريبية في مملكة البحرين في تمكين المتدرب من التأقلم مع المتطلبات المستجدة والمختلفة للحياة بشكل عام، وللسوق العمل بشكل خاص، وذلك من خلال توفير فرص تدريب وتعلم لقدرات ومهارات محددة يحتاجها المتدرب في مراحل حياته المختلفة. وتعد فاعلية جودة التعليم والتدريب والتقييم أحد أهم العوامل لتقديم خبرة تعليمية وتدريبية ناجحة، حيث إن التعليم والتدريب الفاعل يعتمد بشكل كبير على المعرفة المهنية للمدرّبين وخبراتهم العملية، وقدرتهم على مشاركة المتدربين وتحفيزهم وجعلهم محور العملية التدريبية، كما يتسم التدريب الفاعل بالتخطيط الجيد؛ بغية مراعاة جملة الاحتياجات المتنوعة للمتدربين، وتوظيف طرق تقييم مناسبة ودقيقة لقياس مدى تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة، بالإضافة إلى استخدام نتائج التقييم في إثراء خطط الدروس بالأنشطة والمهام التي تمايز بين احتياجات المتدربين وتلبيها. كما يُعد دور القيادة والإدارة في المؤسسة جوهرياً لنجاح هذا الجانب من خلال الدعم المقدم لضمان جودة ما يتم تقديمه.

وبالرجوع إلى نتائج الدورة الثالثة لمراجعات مؤسسات التدريب المهني، نجد تحسناً عافاً في نتائج هذه المراجعات، وذلك فيما يتصل بعمليات التدريب والتقييم، وإلى حد أقل عند قياس فاعلية التدريب والتقييم في تعزيز عملية التعلم، ومن أهم الجوانب الإيجابية التي برزت في مراجعات الهيئة، جودة وكفاءة المدرّبين، حيث إن معظم مؤسسات التدريب المهني تقوم باختيار مدرّبين يتمتعون بالمعرفة النظرية الجيدة والخبرة

المهنية الواسعة، والتي وظفت بشكل جيد للربط بين النظرية والتطبيق العملي عن طريق استخدام الأمثلة ذات العلاقة، وتشجيع المتدربين على تبادل خبراتهم العملية لإثراء خبرة التعلم، كما تحسنت أساليب التعليم والتدريب؛ حيث قام المدرّبون بتوظيف جملة من أساليب التدريب والأنشطة التي تناسب مخرجات التعلم المطلوبة، والتي نجحت في مشاركة المتدربين بفاعلية خلال حصص التدريب مثل: الأنشطة الثنائية أو الجماعية، وتوظيف الأسئلة، وتحليل الحالات، وتقديم العروض وحلقات النقاش.

كما تحسنت أساليب التقييم عن السابق، ويعزى هذا التحسن إلى تنوع طرق وأساليب التقييم بين التكوينية والختامية، والتي تركز بشكل جيد على قياس مستوى فهم المتدربين وتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة. كما أن التطور في الوعي العام في مؤسسات التدريب المهني بالتوجهات الحديثة في إستراتيجيات التدريب والتعلم، والتي أصبحت تركز على تحقيق مخرجات تعلم واضحة مما كان له أثر إيجابي في تطوير أساليب وطرق التقييم في هذه المؤسسات بشكل عام، وبالرغم من هذا التطور الملحوظ، لا زالت أدوات التقييم التكوينية في بعض المؤسسات تحتاج للمزيد من التحسين المتعلق بالربط الواضح بمخرجات التعلم، واستخدام معايير تقييم واضحة والاستفادة من نتائج هذه العمليات في قياس إنجاز المتدربين. كما ساهم تطور إجراءات وسياسات ضمان الجودة في تحسين عملية التقييم ومخرجاتها خاصة فيما يتعلق بنظام ملاحظة الدروس، ومراقبة أداء المدرّبين فيها، والتطبيق الفاعل لعمليات التدقيق والتحقق الداخلية والخارجية للتقييم.

ولعل المتابع للاتجاهات العالمية فيما يخص التعليم والتعلم يجد تركيزاً واضحاً على ضرورة غرس مبدأ التعلم مدى الحياة لدى أفراد المجتمع، ليكونوا فاعلين في رفد حركة الاقتصاد وتطور ورفاهية مجتمعاتهم. ولا يقتصر نهج التعلم مدى الحياة فقط على رفع مستويات التأهيل في المجتمع والاعتراف بالخبرة والتعلم المسبق، بل يعمل أيضاً على مشاركة من لم تتوفر لهم فرص التعلم أو إكمال التعلم؛ لظرف ما من أجل إعادة إدماجهم في عملية التعلم وبخاصة في البلدان المنخفضة الدخل، والاقتصادات الناشئة. وقد تم في الفقرات السابقة الإشارة إلى مدى مساهمة عمليات التعليم والتعلم التي تقوم بها مؤسسات التعليم والتدريب في مملكة البحرين في غرس هذا المبدأ في مراحل وأنماط التعلم الرسمية المختلفة (مدارس، مؤسسات تعليم عالٍ، مؤسسات تدريب)، إلا أن نهج التعلم مدى

الحياة يدعو إلى نظام متكامل ومرن يستجيب إلى الاعتراف بجميع أنواع التعلم، سواء تحقق داخل أو خارج إطار التعليم النظامي. وقد تبنت مملكة البحرين نهج التعلم مدى الحياة من خلال تبني وتفعيل إطار وطني شامل للمؤهلات، يعد التعلم مدى الحياة من أهم أهدافه. ويوفر آلية للاعتراف بجميع أنماط التعلم - النظامي، غير النظامي، وغير الرسمي - ضمن ضوابط ومعايير محددة وواضحة.

كما أن إنشاء وتشغيل الإطار الوطني للمؤهلات يمكن أن يكون بمثابة محفز لتحديد أدوار ومسؤوليات الجهات المعنية؛ من أجل تكاتف الجهود في تلك الجهات للنقاش وتقريب وجهات النظر في عملية التعلم مدى الحياة، وكذلك النظر في التحديات الموجودة في الوقت الحاضر والتي على رأسها النظر في مراجعة التشريعات والقوانين والتي من شأنها تسهيل عملية التعلم مدى الحياة، حيث تتطلب تلك العملية تكاتف الجهود لكافة الجهات المعنية في المملكة.

وختاماً، فمن أجل الوصول إلى بناء مواطن قادرٍ على التأقلم مع متطلبات القرن الواحد والعشرين وفاعل ضمن مجتمع يقوم اقتصاده على المعرفة، وبعد تحليل كافة الممارسات فيما يرتبط بالتعليم والتعلم والتدريب، فلا بد من تعزيز مهارات التعلم مدى الحياة؛ مما يستوجب التركيز على ما يتم تقديمه في المؤسسات التعليمية والتدريبية بصورة تضمن توظيف فاعل لطرق تعليم وتعلم متطورة، بحيث تشجع على التعلم الذاتي، والتفكير المستقل، وتنمي مهارات التفكير العليا، وتؤصل لدى الفرد مسؤوليته عن تعلمه، وتربط ما يقدم في بيئات التعلم بالحياة بصورٍ إبداعية، وتطور من مهارات القيادة والمبادرة والتواصل. وبهذا الشكل يمكن ضمان الوصول لمخرجات تعليمية قادرة على التأقلم مع متغيرات سوق العمل ومتطلبات المجتمع بصورة عامة.





- آليات تقييم الطلبة في التعليم العالي.
- مواصفات الخريجين وكيفية تحقق المؤسسات من اكتساب خريجها لهذه المواصفات.
- المقاييس المرجعية ودورها في تعزيز جودة التعليم العالي.
- ورشة عمل عن كيفية تحسين طرق التدريس والتقييم لإعداد الطلبة لواقع العمل.

التوصيات:

وفي نهاية المنتدى، كانت هناك توصيات رئيسية للمشاركين كان أهمها:

1. العمل على خلق بيئة تعلم تدعم أنشطة تعليمية مناسبة لتحقيق السمات المرجوة للخريجين، وتمكين الطلبة، وتطوير قدراتهم على التفكير النقدي في سياق أوسع من خلال سياقات متصلة بتخصصاتهم العلمية والمهنية المستقبلية.
2. ضمان المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين من خلال توفير البنية التحتية المناسبة، وهيئة أكاديمية مناسبة، من حيث العدد ونطاق التخصص، واعتماد سياسات قبول مناسبة لاحتياجات كل برنامج.
3. وضع سياسات تقييم مناسبة تشمل التقييم التكويني والتجميعي، وأن تكون أدوات التقييم مرتبطة بمخرجات التعلم المطلوبة بصورة صحيحة، وأعمال الطلبة مناسبة لمستوى ونوع المؤهل.
4. وضع آلية لتقييم سمات وكفايات الخريجين، ورصد وتقييم مدى اكتساب الخريجين لهذه السمات بصورة منتظمة.
5. التوسع في استخدام المقاييس المرجعية في تحديد الممارسات والأداء الذي يحتاج إلى تطوير، وفي وضع خطط التحسين.
6. ضمان تنفيذ منتظم وثابت لسياسات وإجراءات ضمان الجودة الداخلية للمؤسسات وبرامجها الأكاديمية مع تقييم مدى فاعلية هذه السياسات والإجراءات؛ وذلك لضمان التحسين المستمر للبرامج الأكاديمية ومخرجاتها.

انسجاماً مع أهدافها الإستراتيجية في تطوير منظومة التعليم والتدريب بالمملكة، وسعيها الدؤوب لمواكبة آخر المستجدات في مجال ضمان جودة التعليم والتدريب، وحرصاً منها على تطوير الكفاءات الوطنية ورفع كفاءتها وفعاليتها، والاطلاع على أفضل الممارسات في عمليات التعليم والتعلم، وتطوير أسس التقييم التربوي، وربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل، نظمت هيئة جودة التعليم والتدريب في العام الأكاديمي 2015 - 2016، خمسة منتديات علمية حضرها أكثر من 600 مشارك، كما عقدت الهيئة العديد من ورش العمل شارك فيها ممثلون عن مؤسسات التعليم والتدريب، ومن الشركاء الإستراتيجيين للهيئة، بالإضافة إلى مشاركة الهيئة في العديد من المؤتمرات والمنتديات والمحافل الدولية والإقليمية، ويستعرض هذا الجزء من التقرير في قسمه الأول أهم محاور وموضوعات المنتديات والتوصيات التي تمخضت عنها، في حين يقدم القسم الثاني ورش العمل والفعاليات التي أقامتها وشاركت بها في إطار بناء القدرات الوطنية.

أولاً: المنتديات

1. «تعزيز المعايير الأكاديمية في التعليم العالي»

أقامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي منتداهما الرابع تحت عنوان: «تعزيز المعايير الأكاديمية في التعليم العالي»، وذلك في تاريخ 17 فبراير 2016، والذي حضره قرابة المائة مشارك من القائمين على مؤسسات التعليم العالي وبرامجها الأكاديمية، وأعضاء الهيئات الأكاديمية في هذه المؤسسات، وممثلون للجهات المرخصة وأصحاب القرار، بالإضافة إلى موظفي الهيئة ومراجعها. وقد ركز المنتدى على المعايير الأكاديمية للخريجين لأهمية الموضوع في ضمان أن تكون مخرجات التعلم المطلوبة في مملكة البحرين رصينة ومتناسبة مع احتياجات سوق العمل، حيث أظهرت نتائج المراجعات ضعفاً في عدد من البرامج المطروحة في مؤسسات التعليم العالي. كما هدف المنتدى إلى توفير منصة للمناقشة، والتعريف بالسياسات الجيدة لتحسين طرق وأدوات تقييم أداء الطلبة، والتأكد من اكتسابهم المعارف والمهارات المطلوبة؛ وذلك وفق المعايير الأكاديمية الدولية من خلال التواصل، وتبادل الأفكار، ونقل الخبرات سواء من المتحدثين إلى المشاركين، أو بين المشاركين أنفسهم

موضوعات ومحاور المنتدى:

- تحليل لواقع التعليم العالي في مملكة البحرين، وذلك في ضوء نتائج المراجعات التي قامت بها الهيئة، يبين التطورات التي طرأت على البرامج الأكاديمية، والتحديات التي مازالت تواجه مؤسسات التعليم العالي وبرامجها الأكاديمية.

المهني، وتناولت **الثانية** أهمية دمج التقييم الذاتي والتخطيط الإستراتيجي وتخطيط العمل لضمان الإدارة الفاعلة في المؤسسات التدريبية، حيث استعرضت ورشنا العمل أهم الخطوات للتغلب على التحديات التي تواجه مؤسسات التدريب في عملية ضمان الجودة والتخطيط الإستراتيجي ووضع الخطط التشغيلية بوصفها خريطة طريق للمؤسسات العاملة في هذا القطاع.

التوصيات:

واختتم المنتدى بعقد حلقة نقاشية لاستخلاص أهم التوصيات ومن أبرزها:

- تطوير وتحسين المنهجيات المتبعة في جمع وتحليل بيانات أداء المتدربين البحرينيين لتطوير مهاراتهم وتلبية احتياجات سوق العمل.
- تعزيز ثقافة المساءلة والتحسين المستمر للمؤسسات والمتدربين والمراقبين من خلال الاهتمام بالتقييم الذاتي وضمان الجودة لتحسين ما يتم تقديمه.
- ضرورة الاهتمام بأداء وفاعلية القيادة والإدارة في مؤسسات التدريب المهني، ووضع آليات فاعلة للمراقبة؛ تستجيب لمتغيرات سوق العمل والاستخدامات التكنولوجية.
- رفع مستوى الكفاءات القيادية لدى المسؤولين عن تلك المؤسسات، وضرورة إطلاعهم على أفضل الممارسات والمعايير الدولية في هذا المجال لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية ومواكبة التغيير.

3. «التعليم والتعلم في المرحلة الإعدادية من منظور الجودة»

عقدت إدارتنا **مراجعة أداء المدارس الحكومية ومراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال** منتداهما الرابع في 20 يناير 2016، تحت عنوان: «التعليم والتعلم في المرحلة الإعدادية من منظور الجودة»، والذي ركز على مناقشة وضع التعليم الإعدادي في المملكة بما يواجهه من تحديات وفرص التطوير المتاحة وفقاً لتقارير مراجعات الأداء؛ بغية تجويد عمليات التعليم والتعلم بما يتناسب والفئة العمرية لطلبة المرحلة الإعدادية، وتعزيز التطبيقات المثمرة في مدارس مملكة البحرين، وقد تحدث في المنتدى أربعة متحدثين رئيسيين محليين ودوليين، كما شارك فيه حوالي 130 مشاركاً من مختلف شرائح قطاع التعليم المرتبطة بالمرحلة الإعدادية.

2. «التعليم والتدريب المهني: مضاعفة الجهود لسد الفجوات»

على غرار السنوات الماضية وضمن سعيها الدؤوب فيما يتعلق بنشر ثقافة ضمان الجودة، وإدخال التحسينات المستمرة، فقد عقدت **إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني** منتداهما الرابع في تاريخ 4 فبراير 2016، تحت عنوان: «التعليم والتدريب المهني: مضاعفة الجهود لسد الفجوات»، وذلك بحضور ومشاركة ما يربو عن المائة مشارك من مختلف مؤسسات التعليم والتدريب بمملكة البحرين، والأطراف المعنية الأساسية من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم، ونخبة من المهنيين والمراجعين والاختصاصيين على الصعيد المحلي والدولي، وقد سلط المنتدى الضوء على دور الإدارة العليا في رفع جودة ما تقدمه هذه المؤسسات وأثره في سد الفجوة بين احتياجات سوق العمل وكفاءة ومهارات المخرجات التدريبية، بالتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، فضلاً عن الدروس المستفادة من الدورتين الأولى والثانية التي تم الانتهاء منها، والدورة الثالثة الحالية لمراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، حيث تشير جميعها إلى الدور المحوري الذي تؤديه قيادة وإدارة هذه المؤسسات في تعزيز فاعلية التدريب المهني، وتضمن المنتدى عروضاً متخصصة، وورش عمل، وجلسات نقاش، حول القضايا التي تعوق التعليم والتدريب المهني، وقصص النجاح التي حققتها مؤسسات تدريبية مختلفة، بهدف استخلاص أهم النتائج والتوصيات والإستراتيجيات في التجارب الناجحة، بما يسهم في تحقيق الأهداف التي تسعى الهيئة وجميع الجهات المعنية لتحقيقها.

موضوعات ومحاور المنتدى:

- دور قيادة وإدارة مؤسسات التعليم والتدريب المهني في تعزيز التدريب المهني الفعال، حيث تم تقديم التجربة الأوروبية والقبرصية في مجال تطوير التعليم والتدريب المهني.
- نتائج مراجعات إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، وأفضل الممارسات وأولويات التطوير.
- أثر القيادة والإدارة في تحسين ما يتم تقديمه، وقصة نجاح مركز تدريب جمعية المهندسين البحرينية في الانتقال من المستوى غير الملائم إلى المستوى الجيد.
- كما عقد على هامش المؤتمر ورشنا عمل، تناولت **الأولى** أهمية وآليات ضمان الجودة الداخلية في التعليم والتدريب

موضوعات ومحاور المنتدى:

- شرح تحليلي وتأملي لواقع أداء الطلبة بالمدارس الإعدادية.
- خصائص نمو المراهقين والعوامل النفسية والجسمانية وتأثيرها على التعلم بالمدارس الإعدادية.
- استعراض مكونات الإتيقان ومتطلباتها في هذه المرحلة لتعزيز ثقافة النجاح في المدارس.

التوصيات:

وخلص المنتدى إلى التوصيات التالية:

1. الاستفادة من الممارسات المتميزة في المدارس الحكومية والخاصة في تحسين تعلم الطلبة في المرحلة الإعدادية.
2. تشخيص الجوانب النفسية لطلبة المرحلة الإعدادية، ومعالجتها؛ لتقليل تأثيرها السلبي على تعلمهم.
3. خلق ثقافة النجاح في المدارس الإعدادية وتعزيزها بالبرامج المناسبة.

4. «الامتحانات الوطنية: تطوير القدرات لتحسين الأداء»

نظمت إدارة الامتحانات الوطنية منتدى الامتحانات الوطنية الرابع في 14 يناير 2016، تحت عنوان «الامتحانات الوطنية: تطوير القدرات لتحسين الأداء»، لمناقشة تحليل نتائج الطلبة للفترة من 2009، إلى 2015، في اللغة العربية والرياضيات، والتعرف إلى مواطن القوة والجوانب التي تحتاج إلى تطوير في الكفايات والمهارات، والتعرف إلى أنواع التقييم وتطبيقاته في الصفوف، والاستفادة من الخبرات في وضع الخطط الملائمة لتحسين أداء الطلبة، وإيجاد فرص التواصل للاستفادة من أفضل الممارسات في مجال التقييم التربوي. وقد شارك في هذا المنتدى خبراء في ضمان جودة التعليم، واختصاصيون من المناهج والإشراف التربوي، ومعلمون، ومعلمون أوائل، وقد بلغ عدد المشاركين قرابة الـ 150 مشاركاً.

موضوعات ومحاور المنتدى:

- عرض لنتائج أداء الطلبة في مادتي اللغة العربية والرياضيات، وتخللت ورقة العمل مناقشة النتائج من خلال الأنشطة التطبيقية؛ من أجل التوصل إلى مقترحات لتحسين أداء الطلبة وتطويره.

- أهم الممارسات التربوية الحديثة المرتبطة بتقييم أداء الطلبة في البيئة الصفية، بهدف تحسين أدائهم، كما تخلل هذا العرض أيضاً أنشطة تطبيقية توضيحية.

التوصيات:

وفي ختام هذا المنتدى رفع المشاركون مجموعة من التوصيات لتعليم اللغة العربية والرياضيات، ومنها:

- التأكد من مدى فاعلية الإستراتيجيات والأساليب المستعملة في التعليم والتعلم.
- ربط المواد الدراسية بالموافق الحياتية، وتدریس المفاهيم الأساسية للرياضيات عن طريق المحسوس قبيل الانتقال إلى المجرد.
- مراعاة استعمال لغة فصحة أثناء التدريس، مع تجنب اللهجة العامية.
- تشجيع الطلبة على القراءة الحرة والكتابة المستمرة، وتوظيف مصادر التعلم لذلك.
- توظيف التقويم المستمر للكفايات بما يعزز استدامة التعلم، مع التركيز على مهارات التفكير العليا.
- الوقوف على نقاط القوة لإثرائها باستمرار.
- الوقوف على النقاط التي تحتاج إلى تطوير لتحسين الأداء فيها .
- مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة.
- تقييم المعلم لذاته لرفع فاعلية كفاءته في التعليم.

5. «الإطار الوطني للمؤهلات...تمهيد الطريق لتطوير التعليم»

عقدت الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات منتدىها الثاني تحت عنوان: «الإطار الوطني للمؤهلات...الطريق لتطوير التعليم»، وذلك في يومي 25 - 26 نوفمبر 2015، بحضور 120 مشاركاً من المؤسسات التعليمية والتدريبية في مملكة البحرين، وممثلين عن الجهات المرخصة والتنظيمية، ومؤسسات حكومية وخاصة، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الاستشارية للإطار الوطني للمؤهلات. وقد استهدف المنتدى عرض مستجدات وخطط الإطار الوطني للمؤهلات، وأهميته في عملية التوظيف وربط المخرجات باحتياجات سوق العمل من حيث تصميم مؤهلات تفي بهذا الغرض.

موضوعات ومحاور المنتدى:

- مستجدات عمليات الإطار الوطني وخطته المستقبلية.
- أهمية أطر المؤهلات في عملية التوظيف من خلال عرض التجربة الأسكتلندية في هذا المجال.
- عرض مشروع إطار الساعات المعتمدة، وعمليات الإطار الوطني من وجهة نظر خبير في لجان التحقق من المؤهلات وكذلك من وجهة نظر مؤسسة تدريبية.
- ورشة عمل تختص بعمليات الإطار الوطني للمؤهلات.
- ورشتا عمل عن كيفية تصميم مؤهلات تفي بالغرض وكيفية التحقق من المؤهلات، حيث كانت الورش ذات طابع تشاركي، واشتملت على حلقات نقاش شارك فيها الحضور بأرائهم ومشاركاتهم.

التوصيات:

ومن أهم توصيات المنتدى:

1. أهمية التعاون بين الأطراف ذات العلاقة والجهات التنظيمية لإنجاح الإطار الوطني للمؤهلات.
2. الحاجة إلى وضع معايير التصميم للمؤهلات.
3. أهمية إطار عمل الساعات المعتمدة لتصميم المؤهلات وعملية التحقق.
4. أهمية الإطار الوطني للمؤهلات لسد احتياجات سوق العمل، وهي عملية تحتاج إلى الدعم من كافة الجهات المعنية.

ثانياً: بناء القدرات

واصلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي جهودها في بناء القدرات من خلال تنفيذها لورشتي عمل حول آليات التقييم الذاتي، واللذين حضرهما 44 مشاركاً، يمثلون 8 مؤسسات تعليم عالٍ. وذلك لمساعدة كافة مؤسسات التعليم العالي على فهم إطار مراجعة البرامج الأكاديمية، وبناء تقارير التقييم الذاتي التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي للهيئة، إضافة إلى الاستعداد للمراجعات.

وتأكيداً على أهمية بناء القدرات الوطنية، قامت الهيئة بتنفيذ ورشة عمل لتدريب مراجعين محليين للمشاركة كأعضاء عاملين

في لجان المراجعة للهيئة، وقد حضر الورشة 12 مشاركاً، حيث تم توجيه الدعوة إلى المراجعين المقترحين بصفتهم الشخصية، وليس باعتبارهم ممثلين عن مؤسساتهم، وتم تدريبهم على آليات المراجعات والمقابلات، وكيفية استخدام الإطار ومؤشرات الأداء، إضافة إلى الأدلة ونتائج المقابلات في استخلاص النتائج وتقييم البرنامج والتوصل إلى الأحكام النهائية.

وفي إطار أنشطة المراجعة المستمرة وضمن المبادرات الرامية لبناء القدرات لمساعدة المؤسسات التدريبية على إجراء عملية المراجعة، ومن ثم تحسين جودة ما يتم تقديمه، نظمت إدارة **مراجعة مؤسسات التدريب المهني** ورشتي عمل لتدريب المؤسسات على استكمال استمارات التقييم الذاتي، وملف بيانات إنجاز المتدربين، حيث وجهت الإدارة الدعوة إلى جميع مؤسسات التعليم والتدريب المهني التي ستخضع للمراجعة في غضون المرحلة المقبلة، بالإضافة إلى عدد من مؤسسات التدريب المرخصة حديثاً، وبحضور ما يقارب 65 مشاركاً في كلتا الورشتين.

وتوافقاً مع أهداف الهيئة الإستراتيجية في تأهيل الكوادر والكفاءات المتميزة، وتنفيذاً لخطة التنمية المهنية لمراجعي إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، فقد شارك ستة من رؤساء وأخصائيي المراجعة في عدد من الأنشطة وورش العمل، شملت الجوانب التفصيلية لعملية المراجعة: للحصول على شهادة الاعتمادية الصادرة من مركز «Education Development Trust» (مركز المعلمين البريطانيين سابقاً)، حيث يكمن الغرض من الحصول على هذه الشهادة في المحافظة على مصداقية إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، وضمان اتساق مهارات وكفاءات المراجعين لتلك المهارات في أنظمة المراجعة ذات الأداء العالي في كافة أنحاء العالم، وجعل الهيئة مؤسسة تعلم ذات كفاءة وفاعلية مستدامة.

كما تعد المشاركة في المؤتمرات والفعاليات الدولية أحد الجوانب المهمة لبناء القدرات في إدارة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني؛ بغية تطوير خبرات التعلم، والمفاهيم والمعارف، وإسهاماً في إثراء البحث العلمي وتطوير هذا الجانب في المملكة. فقد شاركت الإدارة بورقة عمل في المؤتمر الدولي الذي نظمه الملتقى الأوروبي للتعليم والتدريب المهني والتقني «EftVET»، حيث سلط فيها الضوء على أثر جودة التدريب المهني في جاهزية وتوظيف وتطور المسار الوظيفي لخريجي التدريب المهني في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في مملكة البحرين.

الحكومية، كالورقة التي قدمت في مؤتمر وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة 1 - 3 مارس 2016، بعنوان: «الابتكار في التعليم من خلال الإبداع وتبادل المعرفة»، إضافة إلى تقديم ورشتي عمل في مؤتمر وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة 6 - 7 أبريل 2016، بعنوان: «التقييم البديل بنظرة الجودة والابتكار»، و«الإبداع في الصف».

وضمن سياق بناء القدرات الوطنية للمدارس الحكومية والخاصة، نظمت الإدارتان ورشتي عمل حول آليات ملء استمارة التقييم الذاتي وفق دليل المراجعة في دورته الأخيرة، للمدارس الحكومية والمدارس الخاصة، إضافة إلى ذلك، عقدت الإدارتان ورش عمل متعددة للمدارس الحكومية والخاصة، لرفع وعيهم واستعدادهم للمشاركة في كل من: زيارات المتابعة للمدارس التي حصلت على تقدير: «غير ملائم»، وزيارات المراجعة الخاصة للمدارس الممتازة.

وفي إطار استعداد **إدارة الامتحانات الوطنية** لتنفيذ الامتحانات الوطنية، عقدت الإدارة لقاءً خاصاً بمعلمي المدارس الخاصة المشاركة في الامتحانات الوطنية لعام 2016؛ بهدف تمكين المعلمين في هذه المدارس من تهيئة طلبتهم لأداء هذه الامتحانات؛ وقد حضر هذا اللقاء معلمو 7 مدارس للصف الثاني عشر، و 17 مدرسة للصف السادس، وعلى صعيد بناء القدرات الوطنية من خلال التوظيف المؤقت، فقد عملت الإدارة على توظيف مجموعة من الاستشاريين بلغ عددهم قرابة الـ 50 استشارياً؛ للمساعدة في القيام بالمهام المتعلقة بإعداد الامتحانات الوطنية، ومجموعة من واضعي الامتحانات الوطنية يصل عددهم إلى 80 واضع امتحان، كما قامت باختيار موظفيها المؤقتين للمشاركة في تنفيذ الامتحانات الوطنية وتصحيحها، فوظفت 743 مصحّحاً، و 250 موظفاً للأعمال الإدارية وإدخال البيانات، و 30 مشرفاً، و 120 مراقباً. وقد قدمت الإدارة لكل فئة من هذه الفئات ورش عمل ولقاءات خاصة بها؛ بهدف تأهيلهم للقيام بمهامهم على أكمل وجه؛ كورشة عمل خاصة بوضع الامتحانات الوطنية لمادة اللغة الإنجليزية، وورش عمل مختلفة لرؤساء التصحيح المشاركين في تصحيح الامتحانات الوطنية لعام 2016، منها ورشة عمل كتابة تقارير رؤساء التصحيح، وأخرى لمعايير تحديد درجات المستويات للصف الثاني عشر.

وطبقاً لأهداف الهيئة الاستراتيجية المتعلقة ببناء وتأهيل الكوادر البحرينية والكفاءات المتميزة، وتنفيذاً لخطة التنمية المهنية لمنتسبي إدارتي مراجعة أداء المدارس، أُقيم في العام الدراسي 2015-2016، العديد من برامج التدريب وبناء القدرات، التي ارتكزت على تبادل الخبرات، والوقوف على أفضل الممارسات.

وقد أقامت **إدارة مراجعة أداء المدارس الحكومية، وإدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة** عدة محاضرات قدمها خبراء دوليون حول جودة مراجعة مدارس القرن الـ 21، ومستحدثات اعتماد المفتشين في النظام البريطاني، وأنظمة التعليم الدولية، كما تم تقديم ورشة تدريبية متعلقة بتقييم ما يقدم من خدمات تعليمية وشخصية لذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك على مدار أربعة أيام، حضرها منتسبو إدارات المراجعة بالهيئة.

كما أُقيم لقاء تدريبي إلكتروني عبر شبكة الإنترنت (webinar) مع خبراء تربويين من فنلندا في 16 فبراير 2016؛ بهدف تبادل الخبرات التربوية حول النظام التعليمي بفنلندا، وعرض أبرز الممارسات التعليمية والتجارب العملية والمشروعات التربوية، خاصة في الرياضيات والعلوم.

كما استمر برنامج تمكين المراجعين وقادة فرق المراجعة عن طريق استكمال متطلبات البرامج التدريبية؛ لنيل شهادة المراجع المعتمد، وشهادة قائد فريق المراجعة المعتمد، وذلك بالتعاون مع الجهة البريطانية (Education Development Trust)، هذا، وقد تم اعتماد 7 مراجعين، و 8 قادة فرق مراجعة من إدارتي مراجعة المدارس خلال العام الدراسي 2015 - 2016.

وكان للإدارتين دور بارز في تمثيل الهيئة في المؤتمرات والفعاليات الدولية، حيث تم انتداب ممثلين عن الإدارتين للمشاركة في مؤتمرات عدة، كالمؤتمر الثاني في التعليم والتدريس الذي عقد في إيطاليا في الفترة من 16 - 19 سبتمبر 2015، والمؤتمر العالمي الثامن في التعليم والبحث والابتكار الذي عقد في إسبانيا في الفترة من 16 - 18 نوفمبر 2015، ومؤتمر التعليم والتعلم والقيادة التربوية الذي عقد في فرنسا في الفترة 29 - 31 أكتوبر 2015، ومؤتمر البحوث الإجرائية التربوية الذي عقد في البرتغال في الفترة 6 - 8 نوفمبر 2015، ومؤتمر مهارات الابتكار والتحدى، والذي عقد في ماليزيا في 9 سبتمبر 2015، ومؤتمر التقويم من أجل التعلم داخل وخارج الفصول الدراسية؛ والذي عقد بماليزيا في الفترة 28 - 29 نوفمبر 2015، إضافة إلى المشاركة في تقديم أوراق عمل في مؤتمرات دولية مختلفة من قبل مدير إدارة مراجعة أداء المدارس

عمل متخصصة ضمت مجموعات العمل المتعلقة بمشروع إطار الساعات المعتمدة وإسناد المؤهلات الأجنبية للإطار الوطني للمؤهلات.

ومن أجل نشر ثقافة الإطار الوطني للمؤهلات محلياً، فقد قامت الإدارة بعقد عدد من الورش التوعوية بأهمية الإطار الوطني في ربط المخرجات التعليمية باحتياجات سوق العمل وأهدافه في تطوير التعليم والتدريب في المملكة بمشاركة كافة الجهات المعنية. وقد عقدت هذه الورش كذلك لبعض الجمعيات المهنية وأرباب الأعمال. كما أصدرت الإدارة المنشورات الخاصة بالإطار الوطني، وشاركت في العديد من المعارض؛ من أجل نشر ثقافة الإطار الوطني.

وفي إطار توثيق العلاقات الدولية وتبادل الخبرات مع المؤسسات المماثلة في دول مجلس التعاون الخليجي، استقبلت الإدارة وفداً من الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في سلطنة عمان؛ للاطلاع على تجربة مملكة البحرين في إنشاء وتشغيل الإطار الوطني للمؤهلات، كذلك تلقت دعوة من وزارة التعليم والتعليم العالي بدولة قطر؛ لعرض ومناقشة تجربة مملكة البحرين، حيث تعد المملكة من الدول الرائدة خليجياً في هذا المجال.

ولقاءات تعريفية أخرى لكل من المراقبين والمشرفين والموظفين الإداريين؛ لتعريفهم بمهام العمل.

وفيما يتعلق برفع كفاءة الموظفين الدائمين أقامت الإدارة عدداً من الورش التدريبية، منها ورشة عمل خاصة بمعايير تحديد درجات المستويات للصف الثاني عشر؛ قام بتقديمها أحد الاستشاريين بجامعة كامبردج، كما قامت الإدارة بتنظيم زيارة عمل إلى (مطبعة ستيفن أوستن) ببريطانيا؛ لتعزيز العلاقة، والاجتماع مع المسؤولين فيها لمناقشة الأوراق التي تمت طباعتها لامتحانات 2015، وإطلاعهم على أهم الملاحظات المسجلة حول طباعة الأوراق للدورة السابقة، كما تمت مناقشة الاستعدادات المطلوبة لدورة امتحانات 2016، للصف السادس والصف الثاني عشر، وقد حققت هذه الزيارة الهدف المنشود في إكساب موظفي الإدارة المعرفة حول العمليات التي تمر بها طباعة الامتحانات، وتكوين صورة أكثر وضوحاً في كيفية إنتاج أوراق الامتحانات الوطنية، كما تم الاطلاع على نظام بنك الأسئلة التابع لمطبعة ستيفن أوستن «Grade Maker».

وعلى صعيد الأنشطة الخارجية، فقد شاركت الإدارة في المؤتمر الدولي للتعليم والبحث والابتكار في إسبانيا، بورقة عمل بعنوان: «دراسة أثر الامتحانات الوطنية»، قدمها كل من: القائم بأعمال مدير الإدارة، ومسئول البيانات، كما شاركت الإدارة في مشروع حوار السياسات: سياسات واستراتيجيات قياس جودة التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي بالإمارات العربية المتحدة، بورقة عمل بعنوان: «الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب ودورها في قياس جودة التعليم بمملكة البحرين»، قدمها رئيس قسم اللغات.

كذلك قامت الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات بتقديم ست ورش تدريبية للمؤسسات التعليمية والتدريبية حول عمليات الإطار الوطني للمؤهلات، وقد تضمنت الورش عرضاً وشرحاً عن عمليتي الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات، حيث قامت الإدارة بتدريب 102 منتسب لتلك المؤسسات على عمليات الإطار الوطني للمؤهلات. كذلك قامت الإدارة بتدريب أعضاء لجان تقييم طلبات الإدراج المؤسسي، ولجان التحقق من المؤهلات من ذوي الخبرة في التخصصات المختلفة، على معايير وعمليات عمليتي الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات، حيث تتم الاستعانة بهم في عمليات تقييم طلبات الإدراج المؤسسي، وتسكين المؤهلات للمؤسسات التعليمية والتدريبية. وكذلك عقدت الإدارة ثلاث ورش





كما أظهرت نتائج المراجعات التي تم نشرها تحسناً في قدرة مؤسسات التعليم العالي على تطوير هيكل ومفردات برامجها الأكاديمية من خلال تبني منهجية التعلم المبني على المخرجات والذي لم يكن شائعاً عندما شرعت الإدارة في مراجعة البرامج الأكاديمية في العام 2009، إضافة إلى الاستفادة من نتائج المقاييس المرجعية لمحتوى برامجها الأكاديمية، مع ما يقدم في برامج مماثلة لمؤسسات تعليم عالٍ محلية، وإقليمية، ودولية، ومواءمتها مع معايير الهيئات المهنية الدولية ذات الصلة متى ما توفر ذلك، بالإضافة إلى توفير السياسات اللازمة للتعليم والتعلم والتقييم، كما تمكنت غالبية المؤسسات من توفير بنية تحتية وهيئة أكاديمية مناسبة، إضافة إلى توفير الخدمات الأساسية الضرورية للطلبة، ومساندة المعرضين منهم لخطر الإخفاق الأكاديمي. وقد استفادت بعض البرامج من وضع وتنفيذ سياسات للاعتدال الداخلي والخارجي، للتأكد من رصانة أدوات التقييم، وضمان ملاءمتها لمخرجات التعلم المطلوبة التي يراد التحقق من مدى اكتساب الطالب لها، غير أن هذه الآليات مازالت في بدايتها، وإن كان تأثيرها الإيجابي قد تم ملاحظته في عدد من البرامج، كما أنشأت أغلب الكليات والأقسام، بناءً على التوصيات المتضمنة في تقارير المراجعة، مجالس استشارية تشمل في عضويتها خبراء من ذوي التخصص، وأرباب الأعمال، وخبرجي البرامج المعنية ذاتها، والتي ساهمت في إثراء وتطوير البرنامج ومخرجاته لتناسب واحتياجات سوق العمل، كل ذلك بالإضافة إلى مأسسة العمليات الأساسية اللازمة لحوكمة، وإدارة البرامج الأكاديمية قد ساهم وبشكل كبير في تطوير وتحسين هذه البرامج.

غير أنه من المقلق تعثر نسبة 31% من البرامج الأكاديمية التي تم مراجعتها، ونشر تقاريرها (23 برنامجاً) في تطبيق معايير الجودة، والتي مازالت عاجزة عن استيفاء متطلبات المؤشرات الأربعة لإطار مراجعة البرامج الأكاديمية للهيئة، وذلك نتيجة لضعف بنية هذه البرامج من ناحية العمق والسعة، وغياب بعض المفردات الأساسية للتخصصات المتضمنة في البرنامج، كما أنه مازال هناك قصور لدى المؤسسات التي تقدم هذه البرامج في تحديد شروط قبول مناسبة، حيث تقترب سياسة القبول لدى عدد من مؤسسات التعليم العالي من سياسة الباب المفتوح وذلك من خلال قبول جميع المتقدمين لبرامجها سواءً بطريقة مباشرة أو من خلال مواد استدراكية، والتي، في كثير من الأحيان، لا تتمكن من إعداد الطلبة للدراسة الجامعية والاحتياجات المتصلة بالبرنامج وطبيعته؛ مما يساهم وبشكل رئيس في أن يقدم البرنامج فعلياً بصورة أقل عمقاً واتساعاً من المفردات

بعد تدشين هيئة جودة التعليم والتدريب في عام 2008، لمراجعة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية العاملة في مملكة البحرين، أخذ الأداء التعليمي والتدريبي في التغير تدريجياً نحو الأحسن، كما تطورت آليات القياس والتقييم بعد تزويدها بأساليب القياس الدولية، مما أدى إلى تطور التعليم والتدريب في مؤسساتنا بصورة جيدة ومطردة، ومن ثم فقد كان حرص وتضافر جهود المعنيين والمسؤولين عن التعليم في مملكة البحرين على تطبيق أقصى درجات الشفافية والعدالة في تطبيق ضمان الجودة ونشر ثقافتها بين كافة هذه المؤسسات ليؤكد مدى أهمية وعظم مهام الهيئة، بل يؤكد الثقة في نتائج مراجعاتها، ودقة أحكامها، وصدق تقاريرها لذوي الاختصاص وأولي الأمر.

كما أن الرغبة في أن تتبوأ المملكة موقع الريادة في محيطها الإقليمي والدولي في مجال التعليم والتدريب وتحقيقاً لرؤيتها 2030، ليحفز الهيئة وجميع إداراتها ومنتسبيها على التحسين والتطوير، واضعين نصب أعينهم رفعة شأن الوطن والمواطن إقليمياً ودولياً.

وعليه يقدم هذا الجزء الختامي من التقرير السنوي تقييماً موضوعياً شفافاً، ووصفاً دقيقاً وبيانات دالة حول الوضع التعليمي والتدريبي في المملكة من خلال قياس جودة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية، ولتكون بالتالي النتائج التي تمخض عنها أساساً للبناء على ما تحقق من تحسن ملحوظ في بعض القطاعات، والعمل على مواجهة التحديات والمعوقات التي تحول دون الوصول بعملياتي التعليم والتعلم، والتدريب نحو الطموح لتحقيق مخرجات وطنية قادرة على تحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

أشارت نتائج مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي في المرحلة الثانية من مراجعة البرامج الأكاديمية، لـ 74 برنامجاً أكاديمياً التي تم نشر تقاريرها، كما تم رصد نتائجها في هذا التقرير، أن هناك تحسناً في أداء مؤسسات التعليم العالي بصورة عامة، حيث تظهر نسبة ملحوظة من البرامج تقدماً في استيفائها للمؤشرات الأربعة الرئيسة المتضمنة في إطار مراجعة البرامج الأكاديمية، وخاصة فيما يتصل بالبرامج التي تطرح من قبل كليات إدارة الأعمال، والحقوق، التي تزاوّل عملها في مملكة البحرين، والتي استفادت من المراجعات التي تمت لبرامجها في المرحلة الأولى من مراجعة البرامج الأكاديمية، والتي امتدت من يناير 2009، حتى ديسمبر 2011.

حققت مستوى جيداً أو أفضل. وجاء هذا التحسن نتيجة تزايد الاهتمام من قبل شريحة كبيرة من مؤسسات التدريب المهني بوضع سياسات وآليات واضحة تحدد المسؤوليات وأوجه الدعم والإرشاد المقدمين لمساعدة المتدربين على تحقيق أفضل النتائج. كما انعكس الدعم والإرشاد الفردي المقدم للمتدربين على إنجاز أفضل ونسب نجاح عالية، خصوصاً في البرامج ذات الاعتماد الخارجي. ومن جهة أخرى، كان لزيادة الوعي في مؤسسات التدريب المهني بالتوجهات الحديثة في إستراتيجيات التدريب وأساليب التقييم المرتكزة على تحقيق مخرجات تعلم واضحة الأثر الإيجابي في تحسن أداء هذه المؤسسات بشكل عام، خاصة فيما يتعلق بفاعلية التعليم والتدريب والتقييم، حيث تعزز الاهتمام بأساليب تقييم المتدربين والاحتفاظ بسجلات الإنجاز بشكل أفضل، كما اتسمت معظم الدورات بقدر مناسب من أساليب التقييم التي أصبحت أكثر صرامة، ومصممة لقياس مدى تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة، وخاضعة لعمليات تحقق وتدقيق شامل خاصة في المؤسسات الحاصلة على تقدير جيد أو أفضل. ومن خلال تحليل أبرز نقاط القوة؛ ظهرت المؤسسات ذات المستوى الأفضل في تقديم البرامج بممارسات جيدة في تحليل احتياجات السوق، وتلبية متطلباته، ودعم البرامج بمصادر التعلم ذات النوعية والجودة المناسبين، كما زاد الوعي لديهم بأهمية التركيز على عملية تخطيط وهيكلية البرامج ضمن سياسات واضحة تضمن جودة مخرجات التعلم المطلوبة.

وعلى الرغم مما ورد أعلاه، فما زالت العملية التعليمية والتدريبية في عدد من المؤسسات بحاجة إلى إدخال المزيد من التحسينات، حيث أظهر تحليل نتائج مراجعات أداء مؤسسات التدريب المهني لهذا العام بعض التحديات التي تجلت في حاجة المؤسسات الأقل فاعلية إلى العمل ضمن خطط إستراتيجية مدروسة، ووضع خطط عمل محددة تركز على تحسين مستوى إنجاز المتدربين وبالتحديد فيما يخص مستوى التقدم الذي يحرزه المتدربون، إضافة إلى ذلك، التطبيق الشامل للسياسات والإجراءات ذات العلاقة بنظم ضمان الجودة الداخلية؛ لينعكس أثرها على جودة ما يتم تقديمه. وبينما شهدت أساليب وطرق التقييم -بوجه عام- تطوراً ملحوظاً، فلا تزال بعض المؤسسات بحاجة إلى تنويع أدوات التقييم وتحسينها، وبالأخص أدوات التقييم التكوينية؛ من حيث الدقة والربط الواضح بمخرجات التعلم المطلوبة، حيث لا تزال الأنشطة المقدمة للمتدربين تحتاج إلى المزيد من التوجه نحو تحفيز التعلم الذاتي من خلال المهام الحياتية والأنشطة المرتبطة بالواقع. وغرس الرغبة لدى المتدربين على تحمل مسؤولية خبرة تعلمهم، كما لا تزال بعض المؤسسات لا تولي

المنصوص عليها في برنامج التعلم ونوع ومستوى البرنامج، والذي ينتج عنه ألا تتناسب أعمال الطلبة ومستوياتهم العلمية والأكاديمية عند التخرج مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج ومواصفات الخريجين والدرجة العلمية للمؤهل. كما مازالت المساهمات البحثية للهيئة الأكاديمية محدودة، إضافة إلى عدم وجود خطة ناجعة على مستوى المؤسسة لتطوير القدرات البحثية للهيئة الأكاديمية، وتحفيز البحث العلمي. كما تظل قلة من البرامج لا تتوفر لها البنية التحتية المناسبة، خاصة فيما يتصل بتوفير مختبرات وأجهزة وبرمجيات مناسبة، وقد ساهم عدم الاستقرار والانظام في تنفيذ عمليات ضمان الجودة، إضافة إلى الضعف في عملية متابعة فاعلية العمليات التي تقوم بها الكلية في ضمان جودة البرنامج ومخرجاته؛ نتيجة لعبء التدريس العالي الذي تقوم به القيادة العليا للبرنامج بمن فيهم العميد ورئيس القسم؛ مما لا يمنحهم الوقت والمساحة اللازمين لإدارة البرنامج بصورة قيادية فاعلة، مما أدى إلى ضعف أداء هذه البرامج الأكاديمية. ولكي تتمكن مملكة البحرين من التنافس في سوق العمل العالمي، وذلك تحقيقاً لرؤية البحرين 2030، فلا بد من معالجة كل هذه التحديات، والحرص على استمرارية تطور هذه البرامج؛ لتتمكن البرامج الأكاديمية التي تطرح من مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين من تخريج مواطن بحريني قادر على المنافسة في سوق العمل محلياً وإقليمياً ودولياً.

وفي مجال **أداء مؤسسات التدريب المهني** أشارت نتائج مراجعة مؤسسات التعليم والتدريب المهني للمرحلتين الثانية والثالثة من دورة المراجعات الثالثة للعام الأكاديمي 2015-2016، وبالبالغ عددها 27 مؤسسة، إلى تحقيق المؤسسات التدريبية تحسناً عاماً في الأداء عما كانت عليه في الدوريتين السابقتين. ويعزى هذا التحسن إلى الدور المحوري الذي تضطلع به قيادة هذه المؤسسات وإداراتها في تعزيز فاعلية التدريب المهني، حيث ظهر دور القيادة العليا بشكل جلي في رفع جودة ما يتم تقديمه من خلال الاهتمام بوضع سياسات وآليات واضحة لقياس الجودة الداخلية، ومتابعة وتنفيذ الخطط الإستراتيجية المدروسة، وخطط العمل المحددة، والمتابعة الحثيثة لمراقبة الأداء، والعمل على رصد فرص التحسين، ووضع المبادرات والتحقق من إنجازها.

كما برزت بعض الجوانب الإيجابية الأخرى التي تمثلت في تحسن حزمة المهارات والكفايات المهنية المكتسبة لدى المتدربين وتحقيقهم مخرجات التعلم المطلوبة، حيث ظهرت بوصفها إحدى نقاط القوة التي تميزت بها مؤسسات التدريب التي

ملائم» لدى البنين، وجاء معظمها في المدارس الإعدادية، والتي تعاني من التراجع الأكبر في الأداء، مع وجود عدد ليس بقليل من مدارس المرحلة الابتدائية الحاصل على تقدير: «غير ملائم». وتنصح هيئة جودة التعليم والتدريب هذه المدارس، بالعمل على تعزيز مجتمعات التعلم المهنية، وزيادة الروابط العملية بين المدارس؛ لضمان انتقال الاستفادة من الممارسات، خاصة بين المحافظات والمراحل التعليمية المختلفة، ومدارس البنين والبنات. كما تلفت الانتباه إلى ضرورة دراسة الظواهر التي تشير إليها التقارير السنوية بعمل علمي مُمَنَّهج ومُحَكَّم، وذلك لاتخاذ إجراءات مبنية على الدليل العلمي، والتي من شأنها تطوير الأداء بصورة عامة.

كما تم بنهاية العام الدراسي 2015 - 2016 تنفيذ 18 مراجعة أداء للمدارس الخاصة، ليصل مجموع ما تم تنفيذه من مراجعات في الدورة الثانية من مراجعة أداء المدارس الخاصة إلى 23 مراجعة. وعلى الرغم من أن نسبة المدارس الحائزة على تقدير: «ممتاز» في الدورة الثانية تُعد أفضل من نسبتها في الدورة الأولى بزيادة طفيفة، إلا أن هذه النسبة ما زالت دون طموحات تطوير التعليم في مملكة البحرين. ومع ارتفاع نسب المدارس الحاصلة على تقديري: «مرض» و«غير ملائم»، أسفرت مراجعات هذه الدورة عن بروز العديد من القضايا المؤثرة في نظام التعليم الخاص، فمع تباين هذه المدارس بشكل عام في آليات تطبيقها ومتابعتها لأساسيات العمل المدرسي ومستويات توافر وتفعيل المصادر التعليمية، إلا أنها ما زالت تواجه عددًا من التحديات؛ منها الارتقاء بمستوى الأداء أو المحافظة على النتائج السابقة على أقل تقدير، وضمان استقرار فرق القيادة والهيئة التعليمية، وضعف العمليات الإستراتيجية من تقييم وتخطيط، وغياب برامج التمهين الفاعلة؛ الأمر الذي أثر سلبًا على إدخال التحسينات المطلوبة وضمان استدامتها. وعليه، ولرفع مستوى الأداء، فلا بد من العمل على زيادة مستوى وعي الفرق القيادية بأولويات العمل المدرسي، والعمل على تطوير كفاءة الهيئات التعليمية خاصة فيما يتعلق بتوظيف إستراتيجيات التعليم والتعلم، بما ينعكس إيجابًا بصورة مباشرة على أداء الطلبة الأكاديمي العام.

وأشارت نتائج **الامتحانات الوطنية** لعام 2016 الدورة الثامنة من الامتحانات الوطنية التي أجريت على طلبة الصف السادس، والدورة الرابعة للصف الثاني عشر، إلى استمرار انخفاض الأداء العام للطلبة إلى ما دون المستوى.

اهتمامًا كبيرًا لدعم برامجها بالأنشطة اللاصفية ذات الصلة بالأخص في المؤسسات التي تُقدم برامج تُعدُّ الأنشطة الإثرائية اللاصفية محورًا أساسيًا وداعمًا للعملية التعليمية فيها.

إن قدرة مؤسسات التدريب المهني على تحسين جودة ما يتم تقديمه ترتبط - مما لا ريب فيه - بفاعلية الجهود المبذولة والمبادرات، لا سيما تلك التي تحسن جودة عمليات التعليم والتدريب والتقييم بصورة مستمرة، وتهتم برفع مستوى إنجاز المتدربين، إن أهم التوصيات التي يجب على المؤسسات التدريبية العمل عليها لتطوير مسيرتها، والتي قد تساهم في الارتقاء بأدائها، تستند إلى الجوانب التي تحتاج إلى تطوير، وتشمل: تعزيز ثقافة المساءلة، والتحسين المستمر للمؤسسات والمتدربين انطلاقًا من التقييم الذاتي المنتظم والمنهجي لجودة ما يتم تقديمه، وقياس أثره على مستوى إنجاز المتدربين، وكذلك ربط الخطط الإستراتيجية بمتطلبات سوق العمل والمتابعة المستمرة لتنفيذها، والتحقق من فاعلية عمليتي التقييم والمراقبة للأداء المؤسسي بهدف تحقيق الجودة المستدامة.

أما بالنسبة للتعليم ما قبل الجامعي في **المدارس الحكومية والخاصة**، فقد تم بنهاية العام الدراسي 2015 - 2016، تقييم أداء 50 مدرسة حكومية ضمن دورة المراجعات الثالثة، ليصل مجموع ما تمت مراجعته إلى 70 مدرسة في هذه الدورة. وبمقارنة نتائج المدارس تواصل المنوال الذي شهدته الدورة الثانية من حيث زيادة قطبية الدرجات بين تقديري: «ممتاز» و«غير ملائم»، مع وجود تحدٍّ بارز تمثل في تضاعف نسب التقدير: «غير ملائم»؛ الأمر الذي رافقه عدم تمكن 13 مدرسة من التي حصلت على تقدير: «غير ملائم» في دورتي المراجعة الأولى والثانية من اجتياز زيارتي المتابعة المقررة لها؛ الأمر الذي يتطلب تدخلًا فوريًا ودعمًا أكبر؛ لرفع مستوى أدائها العام، وبشكل عام نجحت المدارس التي تعاملت مع توصيات تقارير المراجعات، وأدخلت التحسينات المستمرة على جوانب العمل المدرسي؛ من رفع مستويات الطلبة الأكاديمية، في حين تتباين أسباب تراجع أداء المدارس ما بين الفني المرتبط بإستراتيجيات التعليم والتعلم، والتقويم، والإدارة الصفية، والإداري المتعلق بسد النقص، وعدم ثبات الهيئات التعليمية والإدارية، وتحديات المدخلات من حيث مهارات الطلبة الأساسية. وقد تواصلت ظاهرة استحواذ البنات على النصيب الأكبر من المدارس الحاصلة على تقدير «جيد» فما فوق، في حين تواصل تركيز المدارس الحاصلة على تقدير: «غير

عمل الإطار، والتي تشمل: تعزيز مفهوم واستخدام مخرجات التعلم المطلوبة في قطاع التعليم والتدريب المهني، وتطوير المؤهلات من خلال العمل على تفعيل أنظمة وسياسات لتصميم المؤهلات، وربط سياسات العمل بالمؤهلات الأكاديمية والمهنية، وتوافر إحصائيات لحصر جميع المؤهلات المتوفرة في المملكة، وستعمل الإدارة مع كافة الأطراف المعنية لدعم المؤسسات الوطنية، لتكون الرائدة في وضع مؤهلاتها على الإطار الوطني للمؤهلات، وكذلك لتعزيز التعاون بين القطاعات؛ من أجل تبني مفاهيم التعلم مدى الحياة كالاكتفاء بالخبرة والتعلم المسبق، وهي مفاهيم تعمل جميع أطر المؤهلات الوطنية والإقليمية على دعمها ووضع السياسات الخاصة بها.

وعند تحليل نتائج امتحانات الصف السادس، بالنسبة للغات فقد كان الأداء الأفضل للطلبة في مهارة الكتابة مقارنة بمهارتي القراءة والاستماع. كما ارتفع أداء الطلبة في اللغة الإنجليزية قليلاً مقارنة بعام 2014، وحققت مادة العلوم أعلى متوسط درجة أداء لعام 2016، والذي بلغ (0.20)، وقد سجل الطلبة أدنى مستوى أداء في اللغة العربية والرياضيات، وظهر أن مستوى أداء الطالبات أفضل من مستوى أداء الطلاب في جميع المواد.

وفي الصف الثاني عشر، انخفض أداء الطلبة قليلاً في اللغة العربية مقارنة بعام 2015، وارتفع قليلاً في اللغة الإنجليزية وحل المشكلات، وقد جاءت أعلى نسبة نجاح لهذا العام في اللغة العربية، تليها اللغة الإنجليزية، ثم حل المشكلات. وبوجه عام، كان مستوى أداء الطالبات أفضل من مستوى أداء الطلاب في أغلب الامتحانات.

وبناءً على نتائج الامتحانات الوطنية لعام 2016، جاءت التوصيات بضرورة إيجاد المعالجات الفاعلة؛ لتحسين أداء الطلبة من خلال حثهم على بذل مزيد من الجهد والتفاعل الإيجابي مع الامتحانات الوطنية، مع ضرورة استفادة الجهات المعنية من التقارير الصادرة عن إدارة الامتحانات الوطنية، والتي تبرز نقاط القوة في أداء الطلبة، والجوانب التي تحتاج إلى تحسين، للبناء عليها في دعم التحسين المستمر وتطوير النظام التعليمي بمملكة البحرين.

وأظهرت عمليات **الإطار الوطني للمؤهلات** إنجاز عدد من المؤسسات المدرجة والمؤهلات المسجلة على الإطار الوطني للمؤهلات، حيث تم إدراج ست مؤسسات تعليمية وتدريبية في سجل الإطار الوطني للمؤهلات وتسكين ثلاثة عشر مؤهلاً في سجل الإطار الوطني من مؤهلات قطاع التعليم العالي، وذلك بعد استيفائها لمعايير الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات. كما استكمل مشروع إطار الساعات المعتمدة، والعمل جارٍ على مشروع إسناد المؤهلات الأجنبية للإطار الوطني للمؤهلات. كما تستمر الإدارة العامة للإطار الوطني للمؤهلات في تقديم الدعم الفني، وإقامة ورش بناء القدرات للمؤسسات التعليمية والتدريبية التي تتقدم بطلبات الإدراج المؤسسي وتسكين المؤهلات، بالإضافة إلى نشر ثقافة الإطار الوطني محلياً، ودوره في سد الفجوة بين المؤهلات ومتطلبات سوق العمل، مع التطلع للمزيد من التعاون الإقليمي والدولي؛ من أجل إقامة شراكة إستراتيجية مع أطر المؤهلات الأخرى. وفي ظل وجود الإطار الوطني للمؤهلات فهناك فرص لتطوير التعليم والتدريب من خلال العمل مع الأطراف المعنية على أبرز التحديات التي تواجه



التعلم مدى الحياة
Lifelong Learning



الملاحق

مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي
مراجعة البرامج الأكاديمية المرحلة الثانية*
مجال العلوم الطبية والصحية

#	الجهة التي تمت مراجعتها	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
1	الجامعة الأهلية بكالوريوس العلوم في العلاج الطبيعي كلية العلوم الصحية والطبية	2012	4	جدير بالثقة
2	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية بكالوريوس في الطب، وبكالوريوس في الجراحة، وبكالوريوس في القبالة و التوليد - كلية الطب	2012	4	جدير بالثقة
3	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية بكالوريوس العلوم في التمريض - كلية التمريض والقبالة	2012	4	جدير بالثقة
4	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية بكالوريوس العلوم - التفسير في التمريض - كلية التمريض والقبالة	2012	4	جدير بالثقة
5	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية ماجستير العلوم في التمريض - كلية الدراسات العليا والبحث العلمي	2012	4	جدير بالثقة
6	جامعة البحرين بكالوريوس العلوم في التمريض - كلية العلوم الصحية	2012	4	جدير بالثقة
7	جامعة البحرين بكالوريوس العلوم في التمريض للممرضين المسجلين - كلية العلوم الصحية	2012	4	جدير بالثقة
8	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية ماجستير العلوم في أخلاقيات وقانون الرعاية الصحية - كلية الدراسات العليا والبحث العلمي	2012	0	غير جدير بالثقة
9	جامعة أما الدولية - البحرين دكتور في الطب - كلية الطب	2012	0	غير جدير بالثقة

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

مجال تقنية المعلومات وعلوم الحاسوب

#	الجهة التي تمت مراجعتها/متابعتها	سنة آخر مراجعة/ زيارة تتبعية	عدد المؤشرات	الحكم	نتيجة الزيارة التتبعية
1	جامعة البحرين بكالوريوس العلوم في نظم المعلومات - كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة	
2	جامعة البحرين بكالوريوس العلوم في علم الحاسوب - كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة	
3	جامعة البحرين بكالوريوس العلوم في هندسة الحاسوب - كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة	
4	الجامعة الأهلية بكالوريوس في النظم الموزعة والوسائط المتعددة - كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة	
5	الجامعة الأهلية بكالوريوس في تقنية المعلومات - كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة	
6	الجامعة الأهلية ماجستير في تقنية المعلومات وعلم الحاسوب - كلية تقنية المعلومات	2013	4	جدير بالثقة	
7	الجامعة العربية المفتوحة - البحرين بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات والحوسبة - كلية دراسات الحاسوب	2013	4	جدير بالثقة	
8	الجامعة الملكية للبنات بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات - كلية تقنية المعلومات	2015	1	غير جدير بالثقة	تقدم ملائم
9	كلية البحرين الجامعية برنامج بكالوريوس علوم في تقنية المعلومات	2015	2	قدر محدود بالثقة	تقدم غير ملائم
10	جامعة أما الدولية البحرين بكالوريوس علوم في علم الحاسوب - كلية دراسات الحاسوب	2015	1	غير جدير بالثقة	تقدم غير ملائم

مجال تقنية المعلومات وعلوم الحاسوب

#	الجهة التي تمت مراجعتها/متابعتها	سنة آخر مراجعة/ زيارة تتبعية	المستوفات المؤشرات عدد	الحكم	نتيجة الزيارة التتبعية
11	الجامعة الملكية للبنات بكالوريوس علوم في علم الحاسوب – كلية تقنية المعلومات	2013	1	غير جدير بالثقة	
12	جامعة أما الدولية البحرين ماجستير علوم في علم الحاسوب – كلية دراسات الحاسوب	2013	0	غير جدير بالثقة	
13	الجامعة الخليجية بكالوريوس هندسة الحاسوب ونُظم المعلومات – كلية هندسة الحاسوب والعلوم	2013	0	غير جدير بالثقة	
14	الجامعة الخليجية بكالوريوس هندسة اتصالات الحاسوب – كلية هندسة الحاسوب والعلوم	2013	0	غير جدير بالثقة	

مجال إدارة الأعمال

#	الجهة التي تمت مراجعتها	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
1	جامعة البحرين البكالوريوس في إدارة الأعمال - كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
2	جامعة البحرين البكالوريوس في التسويق - كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
3	جامعة البحرين البكالوريوس في المحاسبة - كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
4	جامعة البحرين البكالوريوس في الأعمال المصرفية والمالية - كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
5	جامعة البحرين ماجستير في إدارة الأعمال - كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
6	الجامعة الأهلية بكالوريوس في المحاسبة والعلوم المالية - كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة
7	الجامعة الأهلية بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية - كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة
8	الجامعة الأهلية بكالوريوس في الاقتصاد والمال - كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة
9	الجامعة الأهلية بكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية - كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة
10	الجامعة الأهلية بكالوريوس في الإدارة والتسويق - كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة
11	الجامعة الأهلية ماجستير في إدارة الأعمال - كلية إدارة الأعمال والتمويل	2014	4	جدير بالثقة

مجال إدارة الأعمال (تتمة)

#	الجهة التي تمت مراجعتها	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
12	الجامعة العربية المفتوحة بكالوريوس في نُظُم إدارة الأعمال - كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
13	الجامعة العربية المفتوحة ماجستير في إدارة الأعمال مُقدّم من الجامعة الماليزية المفتوحة وباستضافة الجامعة العربية المفتوحة - كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
14	بوليتكنك البحرين بكالوريوس في إدارة الأعمال - كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
15	بوليتكنك البحرين بكالوريوس في إدارة الأعمال اللوجستية العالمية كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
16	الجامعة الملكية للبنات بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية - كلية إدارة الأعمال والعلوم المالية	2014	4	جدير بالثقة
17	الجامعة الملكية للبنات برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الموارد البشرية - كلية إدارة الأعمال والعلوم المالية	2014	4	جدير بالثقة
18	الجامعة الملكية للبنات بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية - كلية إدارة الأعمال والعلوم المالية	2014	4	جدير بالثقة
19	جامعة العلوم التطبيقية بكالوريوس إدارة الأعمال - كلية العلوم الإدارية	2014	4	جدير بالثقة
20	جامعة العلوم التطبيقية بكالوريوس المحاسبة - كلية العلوم الإدارية	2014	4	جدير بالثقة
21	جامعة العلوم التطبيقية بكالوريوس المحاسبة والتمويل - كلية العلوم الإدارية	2014	4	جدير بالثقة
22	جامعة العلوم التطبيقية ماجستير إدارة الأعمال - كلية العلوم الإدارية	2014	4	جدير بالثقة

مجال إدارة الأعمال (تتمة)

#	الجهة التي تمت مراجعتها	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
23	جامعة العلوم التطبيقية ماجستير إدارة الموارد البشرية - كلية العلوم الإدارية	2014	4	جدير بالثقة
24	جامعة المملكة بكالوريوس في إدارة الأعمال - كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
25	جامعة المملكة بكالوريوس في الإدارة المالية والمحاسبة - كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
26	جامعة المملكة بكالوريوس في الإدارة المالية والمصرفية - كلية إدارة الأعمال	2014	4	جدير بالثقة
27	الجامعة الخليجية بكالوريوس في المحاسبة والنظم المالية - كلية العلوم المالية والإدارية	2014	4	جدير بالثقة
28	الجامعة الخليجية بكالوريوس في إدارة الموارد البشرية - كلية العلوم المالية والإدارية	2014	4	جدير بالثقة
29	جامعة العلوم التطبيقية بكالوريوس العلوم السياسية - كلية العلوم الإدارية	2014	3	قدر محدود من الثقة
30	جامعة العلوم التطبيقية بكالوريوس نظم المعلومات الإدارية - كلية العلوم الإدارية	2014	3	قدر محدود من الثقة
31	جامعة العلوم التطبيقية ماجستير المحاسبة و التمويل - كلية العلوم الإدارية	2014	3	قدر محدود من الثقة
32	جامعة أما الدولية - البحرين بكالوريوس العلوم في معلوماتية الأعمال - كلية العلوم الإدارية والمالية	2014	2	قدر محدود من الثقة
33	كلية البحرين الجامعية بكالوريوس في إدارة الأعمال	2014	2	قدر محدود من الثقة

مجال إدارة الأعمال (تتمة)

#	الجهة التي تمت مراجعتها	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
34	الجامعة الخليجية بكالوريوس في إدارة الأعمال - كلية العلوم المالية والإدارية	2014	2	غير جدير بالثقة
35	الجامعة الخليجية بكالوريوس في الإعلام والعلاقات العامة - كلية العلوم المالية والإدارية	2014	1	غير جدير بالثقة
36	جامعة أما الدولية - البحرين بكالوريوس العلوم في الدراسات الدولية - كلية العلوم الإدارية والمالية	2014	0	غير جدير بالثقة
37	جامعة أما الدولية - البحرين ماجستير إدارة الأعمال - كلية العلوم الإدارية والمالية	2014	0	غير جدير بالثقة
38	كلية البحرين الجامعية ماجستير إدارة الأعمال	2014	0	غير جدير بالثقة

مجال الحقوق

#	الجهة التي تمت مراجعتها	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
1	جامعة البحرين البكالوريوس في الحقوق – كلية الحقوق	2015	4	جدير بالثقة
2	جامعة البحرين الماجستير في القانون العام – كلية الحقوق	2015	4	جدير بالثقة
3	جامعة البحرين الماجستير في القانون الخاص – كلية الحقوق	2015	4	جدير بالثقة
4	جامعة المملكة بكالوريوس في القانون – كلية الحقوق	2015	4	جدير بالثقة
5	جامعة العلوم التطبيقية البكالوريوس في الحقوق – كلية الحقوق	2015	4	جدير بالثقة

مجال الهندسة، الاتصالات، تقنية المعلومات والتصميم:

#	الجهة التي تمت مراجعتها	سنة آخر مراجعة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
1	بوليتكنك البحرين البيكالوريوس في تقنية الهندسة – كلية الهندسة، والتصميم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2015	4	جدير بالثقة
2	بوليتكنك البحرين البيكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات – كلية الهندسة، والتصميم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2015	4	جدير بالثقة
3	بوليتكنك البحرين البيكالوريوس في التصميم المرئي – كلية الهندسة، والتصميم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2015	4	جدير بالثقة
4	بوليتكنك البحرين البيكالوريوس في الإعلام الإلكتروني – كلية الهندسة، والتصميم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	2015	4	جدير بالثقة
5	جامعة المملكة بكالوريوس العلوم في الهندسة المعمارية – كلية الهندسة المعمارية والتصميم	2015	3	قدر محدود من الثقة
6	جامعة أما الدولية بكالوريوس العلوم في هندسة الميكاترونكس – كلية الهندسة	2015	3	قدر محدود من الثقة
7	جامعة المملكة البيكالوريوس في التصميم الداخلي – كلية الهندسة المعمارية والتصميم	2015	2	قدر محدود من الثقة
8	جامعة أما الدولية بكالوريوس العلوم في هندسة تقنية المعلومات – كلية الهندسة	2015	1	غير جدير بالثقة

مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني*

#	اسم المؤسسة	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة
1	مركز كيومان البحرين	1: ممتاز	1: ممتاز
2	إيميك للتدريب	2: جيّد	1: ممتاز
3	معهد العاصمة	1: ممتاز	
4	المركز البريطاني للغات	1: ممتاز	
5	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	1: ممتاز	
6	جنتك للتدريب والتطوير	1: ممتاز	
7	أكاديمية الخليج للطيران	1: ممتاز	
8	معهد العلوم المالية	1: ممتاز	2: جيّد
9	المشرق للتدريب (مركز المشرق العربي للتدريب سابقاً)	1: ممتاز	2: جيّد
10	معهد المعلم	2: جيّد	2: جيّد
11	مركز السلامة للتدريب والاستشارات	2: جيّد	2: جيّد
12	معهد آر آر سي الشرق الأوسط	2: جيّد	2: جيّد
13	معهد فكتوري للتدريب والتطوير	2: جيّد	2: جيّد
14	تايلوس للتنمية البشرية	2: جيّد	2: جيّد
15	مركز نيوفارتس للتدريب	2: جيّد	2: جيّد
16	معهد لوجك للتدريب وتنمية الموارد البشرية	2: جيّد	2: جيّد
17	أي إل سي للتدريب	2: جيّد	2: جيّد
18	القبعة الصفراء للتدريب	2: جيّد	2: جيّد

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني* (تتمة)

#	اسم المؤسسة	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة
19	مركز لندن للتدريب	2: جيّد	2: جيّد
20	مركز البحرين العالمي لتطوير تجارة التجزئة (بيرد)	3: مرضٍ	2: جيّد
21	تطوير الأداء البشري	3: مرضٍ	2: جيّد
22	آفاق لتنمية الموارد البشرية	3: مرضٍ	2: جيّد
23	أبتك لتعليم الكمبيوتر	3: مرضٍ	2: جيّد
24	معهد بيت التعليم	3: مرضٍ	2: جيّد
25	معهد ليدرز للتدريب والتطوير	3: مرضٍ	2: جيّد
26	مركز التقنية والتدريب لجمعية المهندسين البحرينية	4: غير ملائم	2: جيّد
27	أكاديمية دلمون للكمبيوتر و العلوم الإدارية	4: غير ملائم	2: جيّد
28	مركز بننس أفنيو للتدريب		2: جيّد
29	مركز دار المعرفة	2: جيّد	
30	مركز سيلفن التعليمي- البحرين	2: جيّد	
31	معهد البحرين للضيافة والتجزئة	2: جيّد	
32	مركز بيرلتز للتدريب - البحرين	2: جيّد	
33	معهد عالم الخليج للتطوير الوظيفي والجودة	2: جيّد	
34	المركز الثقافي والتعليمي الامريكى	2: جيّد	
35	معهد الخليج لدراسات التأمين	2: جيّد	
36	مركز آيه.آي.تي	2: جيّد	
37	معهد داينمك للتدريب	2: جيّد	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني* (تتمة)

#	اسم المؤسسة	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة
38	مركز برلتز- البحرين	2: جيد	
39	معهد إمبكت للتدريب	2: جيد	
40	مركز هارفست للتدريب (مركز الحصاد للتدريب سابقاً)	2: جيد	
41	بريدج لحلول التدريب	2: جيد	
42	معهد الوسط للتدريب والتطوير	2: جيد	
43	معهد الغد للتدريب	2: جيد	
44	مركز تدريب - إرنست و يونغ	2: جيد	3: مرض
45	معهد جولدن ترست للتدريب الإداري والتجاري والاستشارات	2: جيد	3: مرض
46	ثلك سمارت للتطوير والتدريب	2: جيد	3: مرض
47	معهد البناء للتدريب	3: مرض	3: مرض
48	التفوق لحلول التدريب	3: مرض	3: مرض
49	الصناعي النفطي لخدمات التدريب	3: مرض	3: مرض
50	مركز آي ديزاين للتدريب	3: مرض	3: مرض
51	مركز مهارات اللغة الإنجليزية	3: مرض	3: مرض
52	مركز النجاح للتدريب	3: مرض	3: مرض
53	البديل للتدريب والتطوير	3: مرض	3: مرض
54	معهد الجزيرة الحديث	3: مرض	3: مرض
55	المعهد الوطني للتكنولوجيا	4: غير ملائم	3: مرض
56	مركز تي يو في نورد للتدريب		3: مرض
57	المعهد الوطني للتدريب الصناعي	3: مرض	
58	المعهد الحديث للعلوم والكمبيوتر	3: مرض	
59	معهد البحرين للتدريب	3: مرض	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني* (تتمة)

#	اسم المؤسسة	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة
60	فلكس ترين للتدريب والتطوير	3: مرض	
61	معهد دينا للتكنولوجيا	3: مرض	
62	مركز التصميم التكنولوجي للتدريب	3: مرض	
63	معهد الخليج الدولي	3: مرض	
64	أوشو للتدريب	3: مرض	
65	مركز بروجاكس للتدريب	3: مرض	
66	معهد برستيج لتدريب الموارد البشرية	3: مرض	
67	معهد الأضواء	3: مرض	
68	معهد المورد	3: مرض	
69	مركز إنماء للتدريب والتطوير	3: مرض	
70	معهد سكور للتدريب	3: مرض	
71	معهد مارفل للتدريب الإداري	3: مرض	
72	مركز باس لتدريب صيانة الطائرات	3: مرض	
73	معهد بيوتي فيس	3: مرض	
74	استثمار للتدريب والتطوير	3: مرض	
75	معهد البحرين	3: مرض	
76	مركز البحرين لريادة الأعمال والتكنولوجيا (معهد البحرين للتكنولوجيا سابقاً)	3: مرض	
77	معهد بروفيشنل للتدريب (معهد الأمل للدراسات و التدريب سابقاً)	3: مرض	
78	معهد تريننج بلاس	3: مرض	
79	مجموعة طلال أبو غزالة للتدريب	3: مرض	
80	معهد حنان للتدريب	3: مرض	
81	مركز التنمية الإدارية	3: مرض	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني* (تتمة)

#	اسم المؤسسة	الحكم في الدورة الثانية للمراجعة	الحكم في الدورة الثالثة للمراجعة
82	معهد براذرز للتدريب والتطوير	3: مرضٍ	
83	مركز رجال الخليج للتدريب	3: مرضٍ	
84	مركز التحدث بسهولة	4: غير ملائم	
85	معهد الأمجاد	4: غير ملائم	
86	المعهد العالمي للعلوم الإدارية	4: غير ملائم	
87	معهد الإنجليزية بلاس	4: غير ملائم	
88	معهد الأوائل التعليمي	4: غير ملائم	
89	معهد المستقبل للتدريب والتطوير (مركز المير للتدريب سابقاً)	4: غير ملائم	
90	معهد نيوفجن للتدريب	4: غير ملائم	
91	أكاديمية الخليج لتنمية الموارد البشرية	4: غير ملائم	
92	معهد الحياة لتنمية الموارد البشرية	4: غير ملائم	
93	معهد المحيط	4: غير ملائم	
94	نوفوتك للتدريب	4: غير ملائم	
95	مركز المنامة للتدريب	4: غير ملائم	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

المراكز الثقافية

1		معهد البحرين للموسيقى	1: ممتاز
2		معهد الحياة في الموسيقى	1: ممتاز
3		مركز البحرين للباليه	2: جيّد
4		المدرسة للفنون	3: مرضٍ
5		المعهد الهندي للفنون الأدائية	3: مرضٍ
6		كلابون آرت سنتر	4: غير ملائم

مراجعة أداء المدارس الحكومية*

#	المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
1	مدرسة سمية الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
2	مدرسة السهلة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
3	مدرسة خولة الثانوية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
4	مدرسة حطين الابتدائية للبنين	1: ممتاز	1: ممتاز
5	مدرسة آمنة بنت وهب الابتدائية للبنات	1: ممتاز	1: ممتاز
6	مدرسة زبيدة الابتدائية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
7	مدرسة الصفا الابتدائية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
8	مدرسة البلاد القديم الابتدائية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
9	مدرسة السنابس الابتدائية للبنات	2: جيّد	1: ممتاز
10	مدرسة مريم بنت عمران الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	1: ممتاز
11	مدرسة أم أيمن الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	1: ممتاز
12	مدرسة رابعة العدوية الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
13	مدرسة الروضة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
14		مدرسة عين جالوت الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
15		مدرسة كرانة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
16		مدرسة أم سلمة الإعدادية للبنات	1: ممتاز	
17		مدرسة توبلي الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
18		مدرسة الخوارزمي الابتدائية للبنين	1: ممتاز	
19		مدرسة العروبة الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
20		مدرسة هاجر الابتدائية للبنات	1: ممتاز	
21		مدرسة الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة الابتدائية للبنين	2: جيّد	2: جيّد
22		مدرسة النعيم الثانوية للبنين	2: جيّد	2: جيّد
23		مدرسة أميمة بنت النعمان الثانوية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
24		مدرسة زنوبيا الإعدادية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
25		مدرسة الرفاع الغربي الابتدائية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
26		مدرسة النور الثانوية للبنات	2: جيّد	2: جيّد
27		مدرسة الحنينية الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	2: جيّد

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#	المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
28	مدرسة البسيتين الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	2: جيّد
29	مدرسة ابن النفيس الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	2: جيّد
30	مدرسة بوري الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	2: جيّد
31	مدرسة حسان بن ثابت الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	2: جيّد
32	مدرسة الحد الثانوية للبنات**	2: جيّد	
33	مدرسة عراد الابتدائية للبنات	2: جيّد	
34	مدرسة فاطمة بنت أسد الابتدائية للبنات	2: جيّد	
35	مدرسة غرناطة الابتدائية للبنات	2: جيّد	
36	مدرسة الدراز الإعدادية للبنات	2: جيّد	
37	مدرسة جد حفص الثانوية للبنات	2: جيّد	
38	مدرسة سترة الإعدادية للبنات	2: جيّد	
39	مدرسة سترة الثانوية للبنات	2: جيّد	
40	مدرسة عالي الإعدادية للبنين	2: جيّد	
41	مدرسة القادسية الابتدائية للبنات	2: جيّد	
42	مدرسة الجزيرة الابتدائية للبنين	2: جيّد	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh
 ** مدرسة الحد الإعدادية الثانوية للبنات سابقاً

مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
43		مدرسة المستقبل الابتدائية للبنات	2: جيد	
44		مدرسة أسماء ذات النطاقين الابتدائية للبنات***	2: جيد	
45		مدرسة فاطمة الزهراء الابتدائية للبنات	2: جيد	
46		مدرسة حفصة أم المؤمنين الابتدائية للبنات	2: جيد	
47		مدرسة مدينة حمد الابتدائية للبنات	2: جيد	
48		مدرسة المحرق الابتدائية للبنات	2: جيد	
49		مدرسة النويدرات الابتدائية للبنات	2: جيد	
50		مدرسة سار الابتدائية للبنات	2: جيد	
51		مدرسة سترة الابتدائية للبنات	2: جيد	
52		مدرسة أم كلثوم الإعدادية للبنات	2: جيد	
53		مدرسة الديه الابتدائية الإعدادية للبنات	2: جيد	
54		مدرسة الدراز الابتدائية للبنات	2: جيد	
55		مدرسة النبيه صالح الابتدائية للبنات	2: جيد	
56		مدرسة القدس الابتدائية للبنات	2: جيد	
57		مدرسة فاطمة بنت الخطاب الابتدائية للبنات	2: جيد	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh
 *** مدرسة أسماء ذات النطاقين الابتدائية الإعدادية للبنات سابقاً

مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#	المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
58	مدرسة قرطبة الإعدادية للبنات	2: جيّد	
59	مدرسة سار الثانوية للبنات	2: جيّد	
60	مدرسة سند الابتدائية للبنات	2: جيّد	
61	مدرسة شهركان الابتدائية للبنات	2: جيّد	
62	مدرسة الزلاق الابتدائية الإعدادية للبنات	2: جيّد	3: مرضٍ
63	مدرسة زينب الإعدادية للبنات	2: جيّد	3: مرضٍ
64	مدرسة المنهل الابتدائية للبنات	2: جيّد	3: مرضٍ
65	مدرسة المتنبي الابتدائية للبنين	2: جيّد	3: مرضٍ
66	مدرسة بيت الحكمة الابتدائية للبنات	2: جيّد	3: مرضٍ
67	مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنات	2: جيّد	3: مرضٍ
68	مدرسة رقية الابتدائية للبنات	2: جيّد	3: مرضٍ
69	مدرسة توبلي الابتدائية للبنين	2: جيّد	3: مرضٍ
70	مدرسة العهد الزاهر الثانوية للبنات	3: مرضٍ	3: مرضٍ
71	مدرسة مدينة حمد الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	3: مرضٍ
72	مدرسة صلاح الدين الأيوبي الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	3: مرضٍ
73	مدرسة الرشيد الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	3: مرضٍ
74	مدرسة الرفاع الغربي الثانوية للبنات	3: مرضٍ	3: مرضٍ
75	مدرسة عالي الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	3: مرضٍ
76	مدرسة سار الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	3: مرضٍ

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#	المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
77	مدرسة أحمد العمران الثانوية للبنين	3: مرض	3: مرض
78	مدرسة بلقيس الابتدائية للبنات	3: مرض	3: مرض
79	مدرسة يثرب الإعدادية للبنات	3: مرض	3: مرض
80	مدرسة السنابس الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
81	مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنات	3: مرض	3: مرض
82	مدرسة حليلة السعدية الإعدادية للبنات	3: مرض	3: مرض
83	مدرسة سبأ الابتدائية للبنات	3: مرض	3: مرض
84	مدرسة باربار الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
85	مدرسة خديجة الكبرى الإعدادية للبنات	3: مرض	3: مرض
86	مدرسة أم القرى الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرض	3: مرض
87	مدرسة الضياء الابتدائية للبنين	3: مرض	3: مرض
88	مدرسة عراد الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	3: مرض
89	مدرسة العلاء الحضرمي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	3: مرض
90	مدرسة الوادي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	3: مرض
91	مدرسة الرفاع الغربي الإعدادية للبنات	3: مرض	
92	مدرسة عالي الابتدائية للبنات	3: مرض	
93	مدرسة الخنساء الابتدائية للبنات	3: مرض	
94	مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنين	3: مرض	
95	مدرسة جو الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرض	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#	المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
96	مدرسة المنامة الثانوية للبنات	3: مرض	
97	مدرسة أبو العلاء المعري الابتدائية للبنين	3: مرض	
98	مدرسة الدير الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرض	
99	مدرسة القيروان الإعدادية للبنات	3: مرض	
100	مدرسة الإمام علي الابتدائية الإعدادية للبنين	3: مرض	
101	مدرسة الرازي الابتدائية للبنين	3: مرض	
102	مدرسة ابن سينا الابتدائية للبنين	3: مرض	
103	مدرسة جد حفص الثانوية الصناعية للبنين	3: مرض	
104	مدرسة عمر بن عبدالعزيز الابتدائية للبنين	3: مرض	
105	مدرسة الرفاع الإعدادية للبنين	3: مرض	
106	مدرسة سلماباد الابتدائية للبنات	3: مرض	
107	مدرسة بدر الكبرى الابتدائية للبنين	3: مرض	
108	مدرسة أبو بكر الصديق الابتدائية للبنين	3: مرض	
109	مدرسة السلمانية الإعدادية للبنين	3: مرض	
110	مدرسة التعاون الثانوية للبنين	3: مرض	
111	مدرسة بوري الابتدائية للبنين	3: مرض	
112	مدرسة مدينة عيسى الابتدائية للبنين	3: مرض	
113	مدرسة الوفاء الثانوية للبنات****	3: مرض	
114	مدرسة جابر بن حيان الابتدائية للبنين	3: مرض	
115	مدرسة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة الثانوية للبنين	3: مرض	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh
**** مدرسة مدينة عيسى الثانوية التجارية للبنات سابقاً

مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#	المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
116	مدرسة المحرق الثانوية للبنات	3: مرضٍ	
117	مدرسة المعرفة الثانوية للبنات	3: مرضٍ	
118	مدرسة السلام الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	
119	مدرسة عراد الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
120	مدرسة عسكر الابتدائية الإعدادية للبنين	3: مرضٍ	
121	مدرسة خالد بن الوليد الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
122	مدرسة صفية بنت عبدالمطلب الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
123	مدرسة السنابس الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
124	مدرسة سكينه بنت الحسين الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	
125	مدرسة طليطله الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	
126	مدرسة الرفاع الغربي الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
127	مدرسة عالي الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
128	مدرسة أبو فراس الحمداني الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	
129	مدرسة البسيتين الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	
130	مدرسة الهداية الخليفية الثانوية للبنين	3: مرضٍ	
131	مدرسة الحورة الثانوية للبنات	3: مرضٍ	
132	المعهد الديني الجعفري	3: مرضٍ	
133	مدرسة النزهة الابتدائية للبنات	3: مرضٍ	
134	مدرسة الرفاع الشرقي الإعدادية للبنات	3: مرضٍ	
135	مدرسة جد حفص الابتدائية للبنين	3: مرضٍ	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#	المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
136	مدرسة نسيبة بنت كعب الابتدائية للبنات	3: مرض	
137	المعهد الديني الابتدائي	3: مرض	
138	مدرسة الاستقلال الثانوية للبنات	3: مرض	
139	مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنين	3: مرض	
140	مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنات	3: مرض	
141	مدرسة عمر بن الخطاب الابتدائية الإعدادية للبنين	3: مرض	
142	مدرسة أم الحصم الابتدائية للبنين	3: مرض	
143	مدرسة الحد الإعدادية للبنات	3: مرض	
144	مدرسة الشروق الثانوية للبنات	3: مرض	
145	مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنات	3: مرض	4: غير ملائم
146	مدرسة الجسرة الابتدائية للبنين	3: مرض	4: غير ملائم
147	مدرسة عثمان بن عفان الإعدادية للبنين	3: مرض	4: غير ملائم
148	مدرسة عبدالرحمن الناصر الإعدادية للبنين*****	3: مرض	4: غير ملائم
149	مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنات	3: مرض	4: غير ملائم
150	مدرسة اليرموك الابتدائية للبنين	3: مرض	4: غير ملائم
151	مدرسة الزلاق الابتدائية الإعدادية للبنين	3: مرض	4: غير ملائم
152	مدرسة القضيبية الابتدائية الإعدادية للبنين*****	3: مرض	4: غير ملائم
153	مدرسة عقبة بن نافع الابتدائية للبنين	3: مرض	4: غير ملائم
154	مدرسة الشيخ عبدالعزيز بن محمد آل خليفة الثانوية للبنين	3: مرض	4: غير ملائم
155	مدرسة عمار بن ياسر الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh
 ***** مدرسة عبدالرحمن الناصر الابتدائية الإعدادية للبنين في الدورة الثانية
 ***** مدرسة القضيبية الإعدادية للبنين في الدورة الثانية

مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#		المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
156		مدرسة الدراز الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
157		مدرسة أحمد الفاتح الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
158		مدرسة سمو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
159		مدرسة ابن رشد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
160		مدرسة الخليل بن أحمد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
161		مدرسة الخميس الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
162		مدرسة سترة الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
163		مدرسة طارق بن زياد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	4: غير ملائم
164		مدرسة الدير الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
165		مدرسة الحد الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
166		مدرسة ابن طفيل الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
167		مدرسة الفارابي الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
168		مدرسة المأمون الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
169		مدرسة الحد الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
170		مدرسة قلالي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
171		مدرسة أبو صيبع الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
172		مدرسة البسيتين الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
173		مدرسة الخليج العربي الابتدائية الإعدادية للبنات *****	4: غير ملائم	
174		مدرسة السهلة الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
175		مدرسة الأندلس الابتدائية للبنات	4: غير ملائم	

• التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh
***** مدرسة الخليج العربي الاعدادية للبنات سابقاً

مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#	المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
176	مدرسة الإمام الطبري الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
177	مدرسة الروضة الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
178	مدرسة أوائل الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
179	مدرسة البديع الابتدائية الإعدادية للبنات	4: غير ملائم	
180	مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنات*****	4: غير ملائم	
181	مدرسة الإمام مالك بن أنس الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
182	مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
183	مدرسة أسامة بن زيد الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
184	مدرسة سعد بن أبي وقاص الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
185	مدرسة سند الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
186	مدرسة عبدالرحمن الداخل الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
187	مدرسة الإمام الغزالي الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
188	مدرسة الجابرية الثانوية الصناعية للبنين	4: غير ملائم	
189	مدرسة المحرق الثانوية للبنين	4: غير ملائم	
190	مدرسة عراد الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
191	مدرسة البلاد القديم الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
192	مدرسة البديع الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
193	مدرسة الرفاع الشرقي الثانوية للبنين	4: غير ملائم	
194	مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
195	مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنين	4: غير ملائم	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh
***** مدرسة مدينة حمد الإعدادية الثانوية للبنات سابقاً

مراجعة أداء المدارس الحكومية* (تتمة)

#	المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها	الأحكام في الدورة الثانية	الأحكام في الدورة الثالثة
196	مدرسة جد حفص الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
197	مدرسة كرزكان الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
198	المعهد الديني الإعدادي الثانوي	4: غير ملائم	
199	مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
200	مدرسة سماهيج الابتدائية الإعدادية للبنين	4: غير ملائم	
201	مدرسة الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة الثانوية الصناعية للبنين	4: غير ملائم	
202	معهد الشيخ خليفة بن سلمان للتكنولوجيا	4: غير ملائم	
203	مدرسة المنذر بن ساوى التميمي الابتدائية للبنين	4: غير ملائم	
204	مدرسة الوحدة الثانوية للبنين	4: غير ملائم	
205	مدرسة التضامن الثانوية للبنات	4: غير ملائم	
206	مدرسة غازي القصيبي الثانوية للبنات	4: غير ملائم	

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

زيارات المتابعة للمدارس الحكومية التي حصلت على حكم «غير ملائم» في الدورة الثانية*

#	المدارس الحكومية التي خضعت لزيارة المتابعة في عام 2015 - 2016	زيارة المتابعة الأولى**	زيارة المتابعة الثانية
1	مدرسة أبو صبيع الابتدائية للبنين	قيد التقدم	تقدم كاف
2	مدرسة المنذر بن ساوى التميمي الابتدائية للبنين	قيد التقدم	تقدم كاف
3	مدرسة سعد بن أبي وقاص الابتدائية للبنين	قيد التقدم	تقدم كاف
4	مدرسة البديع الابتدائية الإعدادية للبنات	قيد التقدم	تقدم كاف
5	معهد الشيخ خليفة بن سلمان للتكنولوجيا	قيد التقدم	تقدم كاف
6	مدرسة الحد الابتدائية للبنين	قيد التقدم	تقدم كاف
7	مدرسة الإمام مالك بن أنس الابتدائية للبنين	قيد التقدم	تقدم كاف
8	مدرسة المحرق الثانوية للبنين	قيد التقدم	تقدم كاف
9	مدرسة التضامن الثانوية للبنات	تقدم غير كاف	تقدم كاف
10	مدرسة كرزكان الإبتدائية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
11	مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
12	مدرسة الوحدة الثانوية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
13	مدرسة البديع الابتدائية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
14	مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
15	مدرسة الإمام الغزالي الإعدادية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
16	مدرسة غازي القصيبي الثانوية للبنات	قيد التقدم	قيد التقدم
17	المعهد الديني الإعدادي الثانوي	قيد التقدم	قيد التقدم
18	مدرسة الروضة الابتدائية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم

* التقارير غير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

** تقدم كاف: اتخذت المدرسة إجراءات في جميع التوصيات بصورة كاملة. قيد التقدم: اتخذت المدرسة إجراءات في أغلب التوصيات بصورة جزئية، شاملاً التوصيات المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم وفاعلية القيادة والإدارة. تقدم غير كاف: المدرسة لم تتخذ الإجراءات في أغلب التوصيات بصورة كافية، شاملاً التوصيات المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم وفاعلية القيادة والإدارة. تعمل زيارة متابعة ثانية كحد أقصى للمدارس التي أحرزت قيد التقدم أو تقدم غير كاف.

زيارات المتابعة للمدارس الحكومية التي حصلت على حكم «غير ملائم» في الدورة الثانية* (تتمة)

#	المدارس الحكومية التي خضعت لزيارة المتابعة في عام 2015 - 2016	زيارة المتابعة الأولى**	زيارة المتابعة الثانية
19	مدرسة السهلة الابتدائية الإعدادية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
20	مدرسة عراد الابتدائية الإعدادية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
21	مدرسة الخليج العربي الابتدائية الإعدادية للبنات	قيد التقدم	قيد التقدم
22	مدرسة سند الابتدائية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
23	مدرسة أسامة بن زيد الابتدائية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
24	مدرسة سماهيج الابتدائية الإعدادية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
25	مدرسة الجابرية الثانوية الصناعية للبنين	قيد التقدم	قيد التقدم
26	مدرسة جد حفص الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	قيد التقدم
27	مدرسة الرفاع الشرقي الثانوية للبنين	تقدم غير كافٍ	قيد التقدم
28	مدرسة عبدالرحمن الداخل الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	قيد التقدم
29	مدرسة الإمام الطبري الابتدائية للبنين	تقدم غير كافٍ	قيد التقدم
30	مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	قيد التقدم
31	مدرسة قلالي الابتدائية للبنين	تقدم غير كافٍ	قيد التقدم
32	مدرسة الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة الثانوية الصناعية للبنين	قيد التقدم	
33	مدرسة البلاد القديم الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	تقدم غير كافٍ
34	مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنين	تقدم غير كافٍ	
35	مدرسة أوال الإعدادية للبنين	تقدم غير كافٍ	

* التقارير غير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

** تقدم كافٍ: اتخذت المدرسة إجراءات في جميع التوصيات بصورة كاملة. قيد التقدم: اتخذت المدرسة إجراءات في أغلب التوصيات بصورة جزئية. شاملاً التوصيات المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم وفاعلية القيادة والإدارة. تقدم غير كافٍ: المدرسة لم تتخذ الإجراءات في أغلب التوصيات بصورة كافية. شاملاً التوصيات المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم وفاعلية القيادة والإدارة. تعمل زيارة متابعة ثانية كحد أقصى للمدارس التي أحرزت قيد التقدم أو تقدم غير كافٍ.

إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال**

#	المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها	المرحلة	الأحكام في الدورة الأولى	الأحكام في الدورة الثانية
1	مدرسة سانت كريستوفر	الصف 1 - 13	1: ممتاز	1: ممتاز
2	المدرسة البريطانية في البحرين	الصف 1 - 13	1: ممتاز	1: ممتاز
3	مدرسة نادين	الصف 1 - 6	2: جيد	1: ممتاز
4	مدرسة ابن الخلدون الوطنية	الصف 1 - 12	1: ممتاز	
5	مدرسة الرفاع فيوز الدولية	الصف 1 - 7	1: ممتاز	
6	مدرسة لؤلؤة الخليج العربي	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	2: جيد
7	مدرسة النسيم الدولية	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	2: جيد
8	المدرسة الفرنسية	الصف 1 - 11	2: جيد	
9	مدرسة بيان البحرين	الصف 1 - 12	2: جيد	
10	مدرسة النور العالمية	الصف 1 - 12	2: جيد	
11	مدرسة عالية	الصف 1 - 6	2: جيد	
12	مدارس المعارف الحديثة	الصف 1 - 12	2: جيد	3: مرضٍ
13	مدرسة النخيل الابتدائية	الصف 1 - 6	2: جيد	3: مرضٍ
14	مدرسة الروابي الخاصة	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	3: مرضٍ
15	مدارس الشرق الأوسط التعليمية	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	3: مرضٍ
16	مدرسة الشويفات الدولية	الصف 1 - 11	3: مرضٍ	3: مرضٍ
17	مدرسة القلب المقدس	الصف 1 - 10	3: مرضٍ	3: مرضٍ
18	مدارس الفلاح الخاصة - فرع المحرق - قسم البنين	الصف 3 - 12	3: مرضٍ	3: مرضٍ
19	مدرسة الإيمان - فرع البنين	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	3: مرضٍ
20	مدرسة المواهب العالمية والأطفال - المنامة	الصف 1 - 7	4: غير ملائم	3: مرضٍ

** التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال** (تتمة)

#	المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها	المرحلة	الأحكام في الدورة الأولى	الأحكام في الدورة الثانية
21	مدرسة الحكمة الدولية	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	3: مرضٍ
22	مدرسة بوابة المعالي الخاصة	الصف 1 - 6	4: غير ملائم	3: مرضٍ
23	مدرسة الوسام الدولية	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	3: مرضٍ
24	مدرسة دلمون	الصف 1 - 6	3: مرضٍ	
25	مدرسة آسيا	الصف 1 - 10	3: مرضٍ	
26	مدرسة الإبداع الخاصة	الصف 1 - 9	3: مرضٍ	
27	مدرسة تايلوس	الصف 1 - 8	3: مرضٍ	
28	مدرسة الألفية الجديدة - المنامة	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	
29	مدارس الفلاح الخاصة - فرع المحرق - قسم البنات	الصف 1 - 6	3: مرضٍ	
30	المدرسة الهندية - سترة، مدينة عيسى	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	
31	مدرسة الرجاء	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	
32	مدرسة الشیخة حصة للبنات	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	
33	مدرسة عبدالرحمن كانو الدولية	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	
34	مدرسة الإيمان - فرع البنات	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	
35	مدرسة الرؤية الحديثة	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	
36	مدرسة السلام	الصف 1 - 9	3: مرضٍ	
37	المدرسة الهندية الجديدة	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	4: غير ملائم
38	مدرسة التعليم النوعي - مقابة	الصف 1 - 9	3: مرضٍ	4: غير ملائم
39	مدرسة ابن الهيثم الإسلامية	الصف 1 - 12	3: مرضٍ	4: غير ملائم
40	مدرسة المواهب العالمية والأطفال - الرفاع	الصف 1 - 8	3: مرضٍ	4: غير ملائم
41	مدرسة المجد الخاصة	الصف 1 - 9	4: غير ملائم	4: غير ملائم

**** التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh**

إدارة مراجعة أداء المدارس الخاصة ورياض الأطفال ** (تتمة)

#	المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها	المرحلة	الأحكام في الدورة الأولى	الأحكام في الدورة الثانية
42	مدرسة أما الدولية	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	4: غير ملائم
43	مدرسة السنابل الخاصة	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	4: غير ملائم
44	المدرسة البنغلادشية	الصف 1 - 10	4: غير ملائم	4: غير ملائم
45	المدرسة الباكستانية - مدينة عيسى	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	4: غير ملائم
46	المدرسة الباكستانية الأردنية	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	4: غير ملائم
47	المدرسة المهدي - سار	الصف 1 - 10	4: غير ملائم	4: غير ملائم
48	مدرسة المنار الخاصة	الصف 1 - 11	4: غير ملائم	4: غير ملائم
49	مدرسة المدينة العالمية	الصف 1 - 9	4: غير ملائم	4: غير ملائم
50	مدرسة المهدي - سماهيج	الصف 1 - 8	4: غير ملائم	4: غير ملائم
51	مدرسة الأفاق الحديثة - جنوسان	الصف 1 - 6	4: غير ملائم	4: غير ملائم
52	مدرسة حوار الدولية	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	4: غير ملائم
53	مدرسة إبنيزر الخاصة	الصف 1 - 4	4: غير ملائم	4: غير ملائم
54	مدارس الفلاح الخاصة - فرع الرفاع - قسم البنين	الصف 4 - 12	4: غير ملائم	4: غير ملائم
55	المدرسة الباكستانية - المنامة	الصف 1 - 6	4: غير ملائم	4: غير ملائم
56	مدارس الفلاح الخاصة - فرع عالي - قسم البنات	الصف 1 - 12	4: غير ملائم	4: غير ملائم
57	المدرسة الشرقية	الصف 1 - 9	4: غير ملائم	4: غير ملائم
58	مدرسة التعليم النوعي - منامة	الصف 1 - 4	4: غير ملائم	4: غير ملائم
59	مدرسة المهدي الخاصة - الرفاع	الصف 1 - 5	4: غير ملائم	4: غير ملائم
60	مدرسة الأفاق الحديثة - السقية	الصف 1	4: غير ملائم	4: غير ملائم
61	المدرسة الأهلية	الصف 1 - 6	4: غير ملائم	4: غير ملائم
62	مدرسة التعليم العصري	الصف 1 - 6	4: غير ملائم	4: غير ملائم

** التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

زيارات المتابعة للمدارس الخاصة التي حصلت على حكم «غير ملائم» في الدورة الأولى *

#	المدارس الخاصة التي خضعت لزيارة المتابعة في عام 2015-2016	زيارة المتابعة الأولى**	زيارة المتابعة الثانية
1	المدرسة الأهلية	تقدم كافٍ	-
2	مدرسة التعليم النوعي - منامة	قيّد التقدم	قيّد التقدم
3	المدرسة الشرقية	قيّد التقدم	قيّد التقدم
4	مدرسة المهدي - سماهيج	قيّد التقدم	قيّد التقدم
5	مدرسة الآفاق الحديثة - جنوسان	قيّد التقدم	قيّد التقدم
6	مدرسة حوار الدولية	قيّد التقدم	قيّد التقدم
7	مدارس الفلاح الخاصة - فرع عالي- قسم البنات	قيّد التقدم	قيّد التقدم
8	المدرسة الباكستانية - المنامة	تقدم غير كافٍ	قيّد التقدم
9	مدرسة المدينة العالمية	تقدم غير كافٍ	قيّد التقدم
10	مدرسة إبنيزر الخاصة	تقدم غير كافٍ	قيّد التقدم
11	مدرسة المهدي الخاصة - الرفاع	قيّد التقدم	تقدم غير كافٍ
12	مدرسة المنار الخاصة	تقدم غير كافٍ	تقدم غير كافٍ
13	مدرسة الآفاق الحديثة - السقية	تقدم غير كافٍ	

* التقارير غير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

”تقدم كاف. اتخذت المدرسة إجراءات في جميع التوصيات بصورة كاملة. قيد التقدم: اتخذت المدرسة إجراءات في أغلب التوصيات بصورة جزئية، شاملاً التوصيات المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم وفاعلية القيادة والإدارة. تقدم غير كاف: المدرسة لم تتخذ الإجراءات في أغلب التوصيات بصورة كافية، شاملاً التوصيات المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم وفاعلية القيادة والإدارة. تعمل /إدارة متابعة ثانية كحد أقصى: للمدارس التي أحرزت قيد التقدم أو تقدم غير كاف.

عمليات الإطار الوطني للمؤهلات*
• الإدراج المؤسسي

#	اسم المؤسسة	القطاع
1	الجامعة الأهلية	التعليم العالي
2	الجامعة الملكية للبنات	التعليم العالي
3	جامعة البحرين	التعليم العالي
4	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية	التعليم العالي
5	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)	التعليم العالي
6	معهد البحرين للتدريب	التدريب والتعليم المهني
7	جنتك للتدريب والتطوير	التدريب والتعليم المهني
8	جامعة العلوم التطبيقية	التعليم العالي

* التقارير منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة www.bqa.gov.bh

• تسكين المؤهلات

#	اسم المؤهل	المؤسسة	مستوى المؤهل
1	بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية	الجامعة الأهلية	8
2	البكالوريوس في علم الحاسوب	جامعة البحرين	8
3	الشهادة في التدريس والتعلم الجامعي	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)	6
4	بكالوريوس التمريض	جامعة البحرين	8
5	البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات (تخصص تصميم الشبكات)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)	8
6	البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات (البرمجة)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)	8
7	البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات (تخصص نظم قواعد البيانات)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)	8
8	البكالوريوس في تقنية المعلومات والاتصالات (تخصص إدارة نظم المعلومات)	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)	8
9	الدبلوم في تقنية المعلومات والاتصالات	كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)	6
10	درجة الماجستير في تكنولوجيا المعلومات وعلم الحاسوب	الجامعة الأهلية	9
11	البكالوريوس في التمريض	الكلية الملكية للجراحين في إيرلندا - جامعة البحرين الطبية	8
12	بكالوريوس إدارة الأعمال في الدراسات المالية والمصرفية	الجامعة الملكية للبنات	8
13	بكالوريوس إدارة الأعمال في إدارة الأعمال الدولية	الجامعة الملكية للبنات	8



